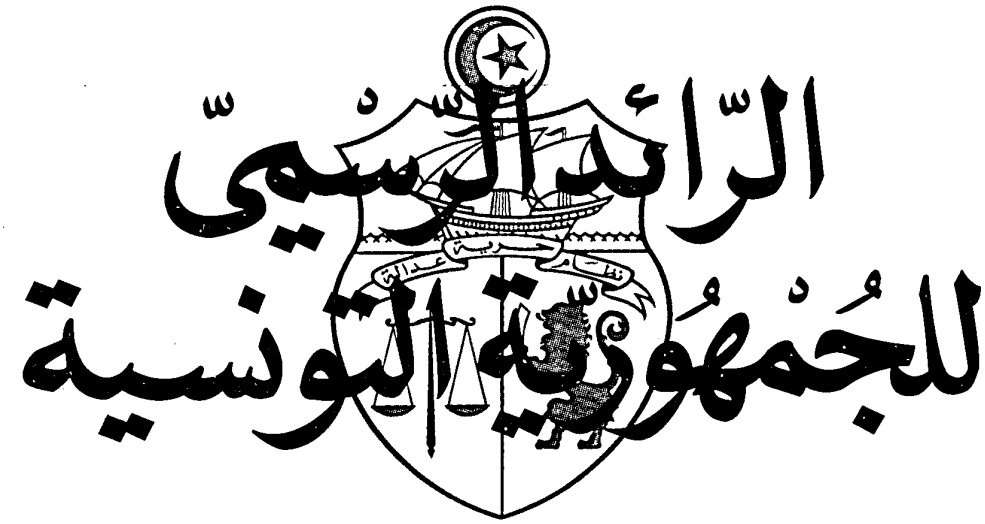

المدة النيابية الأولى 2023 .2027
الدورة العادية الر ابعة 2025-2026

الجلسة الثامنة والأربعون | 48 | الثلاثاء 14 أفريل 2026

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 4486
2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 4486
3- عرض ومناقشة مقترح قانون يتعلق بتسوية مخالفات الصرف..... 4487
4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مقترح القانون..... 4491
5- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مقترح القانون..... 4499
6- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مقترح القانون..... 4506
7- استئناف الجلسة وتدخلات السيدات والسادة النواب على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي..... 4507
8- رفع الجلسة..... 4513

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة وخمس وعشرين دقيقة من صباح يوم الثلاثاء 14 أفريل 2026 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مقترح قانون يتعلق بتسوية مخالفات الصرف.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون، أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير.

قبل أن ننطلق في أشغالنا، أطلب منكم، زميلاتي زملائي الأعزاء، التفضل بتسجيل الحضور.

تسجيل الحضور

انتهى التصويت.

الحضور بالتسجيل الإلكتروني 75 نائبا والحضور برفع الأيدي 9 نواب، ليكون العدد الجملي للحضور 84 نائبا وبذلك يكتمل النصاب.

الزميلات والزملاء الأفاضل،

قبل استعراض جدول الأعمال، سيداتي سادتي النواب وباسمكم جميعا، أرحب بوفد من جمعية الفوز الرياضي بالمرناقية الذين يؤدون زيارة إلى مجلس نواب الشعب ويحضرون معنا جانبا من أشغال الجلسة العامة، فمرحبا بهم.

وبادئ ذي بدء، أود بصفتي رئيس مجلس نواب الشعب أن أوضح للشعب التونسي أن ما صدر أمس عن أحد الزملاء، بقطع النظر عن حسن النية من عدمها، فإن ثوابت الشعب التونسي قائمة على احترام الذات البشرية وهي متشبعة بمخزوننا الثقافي والحضاري.

وقد ناضل الشعب التونسي من أجل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل وأنه لا يسمح بالتعدي على نصف المجتمع التونسي، أي المرأة التونسية التي أصبحت اليوم تحتل مكانة بارزة في مكونات المجتمع وفي جميع المؤسسات.

كذلك إننا نؤمن وأن بلادنا انخرطت في القيم الكونية لحقوق الإنسان، فلا فرق بين البشر إلا من خلال تصرفاتهم تجاه غيرهم وهي تصرفات تحكمها الأخلاق ويحكمها القانون ولا تحكمها الأهواء.

ولذلك فباسمكم جميعا، زميلاتي زملائي، نؤكد للشعب التونسي ولبقية الشعوب في العالم وأننا متمسكون بالقيم الكونية لحقوق الإنسان وبالمساواة بين البشر مهما اختلفت صفاتهم أو انتماءاتهم أو معتقداتهم أو أجناسهم.

فضلا على أننا نعتقد ونؤمن بأن بلادنا هي جزء لا يتجزأ من القارة الإفريقية، فضلا على أن بلادنا هي التي أعطت للقارة الإفريقية تسميتها الحالية ولذلك فنؤكد وبصوت عال وبدون موارية وأن هذا المجلس مدافع على الثوابت التي آمن بها الشعب التونسي واستقر عليها منذ عدة عقود.

ولا ننسى كل المبادرات التي تمت في بلادنا والتي سبقت القرارات التي اتخذتها دول أخرى، من ذلك أنه في سنة 1846 صدر الأمر العلي بتحريم الرق، فضلا على أن المفكرين والأدباء والسياسيين وعامة الشعب التونسي أجمعوا من خلال مواقفهم وفي مختلف المراحل التي مرت بها البلاد وهم تواقون إلى نصرة المظلوم، إلى تحقيق المساواة بين كل الأفراد وبين كل الأمم وبين كل الشعوب ولذلك نقولها وبصوت عال ونقولها وبكل وضوح وأن إخوتنا الأفارقة مرحبا بهم في تونس وإننا جزء لا يتجزأ من القارة الإفريقية.

وبطبيعة الحال نحن دولة نحترم القانون ونحترم كل شخص، مهما كانت جنسيته، يدخل إلى بلادنا بصورة قانونية ويستقر بها بصورة قانونية ولذلك ينبغي علينا أن نجتهد في عدم تحمل أعباء الهجرة غير الشرعية والتي لم نكن سببا فيها، فهذا راجع إلى ما تم من خلال الممارسات الاستعمارية في اضطهاد تلك الشعوب وتفقيرها.

فلذلك فإن المسؤولية الأولى تعود إلى هاته البلدان التي استفادت من خيرات هاته الشعوب وعليها أن تتحمل وزر هذه الوضعية، فتونس مع ترحيبها بمن يدخل إليها بصورة قانونية، ليست موطن للإقامة بوجه غير شرعي وليست موطن عبور وهو أمر ثابت من خلال السياسة التي تنتهجها الدولة التونسية، مع حرصها على احترام المواثيق الدولية وعلى التعامل الإنساني مع هاته الوضعيات.

ولذلك فلا ينبغي أن ننحرف عن الهدف الأساسي الرامي إلى معالجة من دخل إلى بلادنا بصورة غير شرعية واستغلال الظرف الغير مناسب للانحراف بهاته المسألة، فنحن ما زلنا متمسكون بمعالجة هاته الظاهرة، معالجة قانونية ومع احترام السيادة الوطنية ومع احترام تطبيق القانون الذي ينظم تواجد الأجانب بالبلاد التونسية.

وكذلك نحن نتفهم هذه الوضعية التي فرضت علينا والتي نحن غير مسؤولين عنها، وسوف نتعامل ونحيي مجهودات الدولة التونسية في تعاملها مع هذه الوضعية وفق المواثيق الدولية ووفق القانون الإنساني.

هذا وباسمكم جميعا زميلاتي زملائي، موقف مجلس نواب الشعب من هاته المسألة ونعتقد أن ما صدر لا يعبر، حتى بالنسبة إلى الشخص الذي تفوه بتلك الكلمات، لا يعبر بصورة صادقة عما يفكر فيه.

لذلك زملائي، أتوجه اليوم بهاته المناسبة لتوضيح هاته المسألة ونتمنى لبقية مكونات الشعب التونسي ولبقية المتابعين خارج البلاد التونسية أن هاته المسألة وضعت بين معقفين ومن خلال ما صرحنا به، نعتقد وأن هاته المسألة يجب أن ينتهي الجدل حولها.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن، الزميلات والزملاء الأفاضل، نعود إلى جدول أعمالنا الذي يتضمن في هذه الجلسة العامة والذي تم إقراره في اجتماع مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 26 مارس 2026، النظر في مقترح قانون يتعلق بتسوية مخالفات الصرف عدد 58 لسنة 2025 وذلك بناء على إحالة لتقرير لجنة المالية والميزانية حوله إلى هذه الجلسة العامة، حيث تم بتاريخ الإذن بنشر التقرير المذكور على الموقع الرسمي للمجلس وعملا بمقتضيات كل من الفصل 67 والفصل 74 وخاصة الفقرة الأولى منه، فيما يتعلق بتقديم مقترحات التعديل المخولة للسيدات والسادة النواب.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تنظيم يوم دراسي بخصوص مقترح هذا القانون في إطار الأكاديمية البرلمانية وذلك يوم 22 ديسمبر 2025.

ولا يفوتني في مستهل أشغالنا أن أرحب بالسيدات والسادة النواب ممثلي جهة المبادرة.

هذا وسيتم النظر في مقترح هذا القانون وفقا للترتيبات والإجراءات المضمنة بأحكام الدستور والنظام الداخلي للمجلس وذلك على النحو التالي:

أولا، تلاوة تقرير اللجنة القارة المختصة.

ثانيا، النقاش العام.

ثالثا، ردود ممثلي جهة المبادرة.

رابعا، التصويت بأغلبية الأعضاء الحاضرين على الانتقال إلى مناقشة الفصول، وذلك عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي.

خامسا، المرور إلى التصويت على أحكام مقترح القانون محل النظر، وذلك بالأغلبية المطلوبة بالنسبة إلى القوانين العادية.

سادسا، التصويت على مقترح القانون برمته بنفس الأغلبية المستوجبة.

كما أنه وتبعا للفصل 105 من النظام الداخلي، فإن الكلمة تعطى إلى ممثل جهة المبادرة وأحد أعضاء مكتب اللجنة المعنية وكلما طلبوها.

أما بخصوص توزيع التوقيت خلال النقاش العام حول مقترح هذا القانون، فهو يخضع لأحكام الفصل 95 من النظام الداخلي، فيما يتم طلب التدخل عملا بمقتضيات الفصل 102 منه وذلك مثلما جرى العمل به في جلساتنا العامة التشريعية.

وفيما يتعلق بمقترحات التعديل المخولة للسيدات والسادة النواب، تجدر الإشارة إلى أن الآجال القانونية في الغرض قد انقضت تبعا لاعتماد الآجال المضمنة بالفصلين 67 و74 من النظام الداخلي.

هذا، وتبقى لجهة المبادرة إمكانية تقديم مقترحات تعديل في صيغة مضبوطة ومكتوبة وتوزع على جميع النواب بالجلسة وتعرض هذه التعديلات على التصويت دون نقاش، عملا بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 74 من النظام الداخلي.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

قبل الشروع في التداول حول هذه المبادرة التشريعية، يسعدني أن أتوجه وباسمكم جميعا إلى أعضاء لجنة المالية والميزانية في تركيبتها السابقة ومكتبها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المبذول والعمل المنجز.

كما أتوجه إلى اللجنة في تركيبتها الحالية بالتحية والتقدير وأطلب من مكتبها الموقر وقبل استعراض التقرير، هل يوجد طلب من جهة المبادرة، فلتتفضل.

عرض ومناقشة

مقترح قانون يتعلق بتسوية مخالفات الصرف

السيد سامي رايس، ممثل جهة المبادرة

شكرا سيدي الرئيس.

باسمي وباسم جميع الزملاء النواب، جهة المبادرة، أتوجه بالشكر إلى اللجنة على العمل المضني الذي قامت به، من خلال جلسات الاستماع التي أثرت التقرير المعروض اليوم على أنظار المجلس وإن شاء الله ينال استحسان جميع النواب في خصوص المقترح المتعلق بتسوية مخالفات الصرف.

شكرا السيد الرئيس ونمر إلى تلاوة التقرير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد رئيس اللجنة، تفضل،

السيد ماهر الكتاري، رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بكافة والزملاء.

أول ما أود أن أستهل به كلمتي هو التوجه إليكم بالشكر على الكلمة التي تفضلتم بها بخصوص ما حدث يوم أمس وإن شاء الله يغلق هذا الملف ويغلق كل ما دار حوله يوم أمس فشكرا لكم مرة أخرى لتوضيح الرؤية وتوضيح موقف مجلس نواب الشعب ككل.

أما فيما يخص القانون الخاص بتسوية مخالفات الصرف، فأود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى السادة النواب أعضاء لجنة المالية لأن هذا القانون مر على لجنة المالية السابقة وكان عمل مطول وكانت العديد من الاستماعات،وأيضا أشيد بالعمل الكبير الذي قام به السيدات والسادة المستشارون لإيصال هذا القانون بر الأمان وإن شاء الله يحظى بموافقة أعضاء مجلس نواب الشعب.

الشيء الثالث الذي أود التأكيد على أهمية اليوم الدراسي الذي تم تنظيمه سواء من أعضاء مجلس نواب الشعب أو الوزارات أو البنك المركزي أو وزارة المالية، إضافة إلى مختلف مكونات المجتمع التونسي سواء كان من "UTICA" أو "CONECT" أو هيئة خبراء المحاسبين كلهم كانوا موجودين وقدموا مقترحات، كما أبدى السادة النواب، أصحاب المبادرة قبلوا هذه المقترحات وسنعرضها بعد، وهذه أهمية اليوم الدراسي، أنه ستكون عندنا فكرة شاملة على ما حصل وعلى كل المبادرات التي سنقوم بها.

وفيما يخص تسوية مخالفات الصرف، أود التأكيد على أن هذا المقترح يندرج ضمن سياق كامل تعمل عليه لجنة المالية فبعد مناقشة هذا المقترح تسوية مخالفات الصرف، ثم سيتم التوجه إلى مجلة الصرف وهذا يندرج ضمن رؤية متكاملة للتوجه العام لمجلس نواب الشعب ولأعضاء مجلس نواب الشعب، من حيث الوجهة التي نسير نحوها، والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها وما نريد الوصول إليه.

لأننا قبل الدخول في النقاش المتعلق بمجلة الصرف، لا بد أن تكون هناك مرحلة أولى، وهذا معمول به في كامل دول العالم، تتمثل في التصويت على تسوية مخالفات الصرف الناتجة عن مجلة صرف قديمة أو عن قانون التجارة الخارجية الذي كان معمولا به في تونس وذلك قبل الانتقال إلى النقاش حول مجلة الصرف.

وهذا يمنح توجها واضحا، ليس لمجلس نواب الشعب فقط، بل أيضا إلى الخارج وإلى العالم بأسره، كما يعكس توجه الدولة التونسية نحو الدخول إلى القرن 21 بمجلة جديدة ومتطورة ومنفتحة ومن شأن ذلك أن يمكننا من استقطاب مزيد من الاستثمارات وأن نحسن قدرتنا التنافسية على المستوى العالمي وعلى مستوى محيطنا في البحر الأبيض المتوسط وهذا مهم جدا وهو المبتغى الأخير الذي نسعى إلى بلوغه وهو أن ترتقي تونس إلى مصاف الدول المتقدمة في محيطها.

ونحن هنا في مجلس نواب الشعب على يقين بأن تونس هي البلد الأول تأهيلا لأن تكون ضمن الدول المتقدمة في حوض البحر الأبيض المتوسط ومرة أخرى أتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء مجلس نواب الشعب وإلى جهة المبادرة وأعطي الكلمة للسيدة المقررة لتلاوة التقرير. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إننا سنتقدم في الإجراءات، نطلب من اللجنة تلاوة التقرير، ثم بعد ذلك نستجيب لطلب جهة المبادرة برفع الجلسة للنظر في التعديلات المقترحة ولذلك المصدح الآن للجنة لاستعراض تقريرها.

السيدة زينة جيب الله، المقررة

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد رئيس اللجنة،

صباح الخير للجميع،

تقرير لجنة المالية والميزانية
حول مقترح قانون
يتعلق بتسوية مخالفات الصرف
(عدد 2025/58)

I - التقديم :

يحجّر قانون الصرف الحالي على المقيمين مسك عملات واستعمالها لأغراض غير تلك المحددة بصفة حصرية بالتراتيب كما يحجّر عدم التصريح بالمكاسب بالخارج وعدم إعادة المداخيل والمحاصيل والمكاسب بالعملات إلى البلاد التونسية وعدم إحالتها مقابل الدينار، ويترتب عن هذه الأفعال عقوبات سجنية وخطايا مالية.

وأمام تطوّر ظاهرة تداول العملة خارج القنوات الرسمية والتي أثرت بعمق على الاحتياطي من العملة الصعبة مما تولّد عنه تداعيات على الاقتصاد الوطني، بات من الضروري اتخاذ إجراءات استثنائية تمكّن من إدماج العملات بالقطاع المنظم من خلال سنّ قانون يتعلق بتسوية مخالفات الصرف يستهدف الأشخاص الطبيعيين المقيمين هذا، وقد تم استثناء الأشخاص المعنويين نظرا لتعقيد مسألة الامتيازات الممنوحة لهم في إطار التسوية والتي يصعب سحبها على الشركات باعتبار أن حساباتها تخضع للرقابة الجبائية علاوة على مسؤولية مراقب الحسابات.

وحتى لا تكون تسوية مخالفات الصرف مطية لإدماج الأموال المتأتية من الجرائم في المسالك القانونية وإعطائها صبغة شرعية، وضمانا لتناسق المنظومة القانونية وعدم تعارض أو تداخل أحكام مقترح القانون المعروض مع القوانين الخاصة فقد استثنى من مجال انطباقه مخالفات الصرف المرتبطة بأي فعل يجرمه القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال.

وتتمثل المخالفات موضوع التسوية على معنى هذا المقترح في:

أ. عدم التصريح بالمكاسب بالخارج كلما كان التصريح مستوجبا وعدم الامتثال للإجراءات الناتجة عن ذلك طبقا للقانون عدد 18 لسنة 1976 المؤرخ في 21 جانفي 1976 المتعلق بمراجعة وتدوين التشريع الخاص بالصرف والتجارة الخارجية والمنظم للعلاقات بين البلاد التونسية والبلدان الأجنبية والأمر عدد 608 لسنة 1977 المؤرخ في 27 جويلية 1977 المتعلق بضبط شروط تطبيق القانون عدد 18 لسنة 1976 والتراتيب الجاري بها العمل.

ب. عدم إعادة مداخيل المكاسب المشار إليها الفقرة أعلاه والمكاسب من العملات إلى البلاد التونسية وعدم إحالتها مقابل الدينار كلما اقتضت التراتيب الجاري بها العمل إعادة تلك المداخيل، والمحاصيل والمكاسب وإحالتها.

ج. مسك عملات في شكل أوراق نقدية أجنبية بالبلاد التونسية وعدم إيداعها لدى وسيط مقبول وعدم إحالتها مقابل الدينار كلما اقتضت التراتيب الجاري بها العمل إيداع تلك العملات وإحالتها.

وفي هذا الإطار ينتظر أن يمكن مقترح القانون المعروض من استهداف جزء كبير من الأموال المتداولة بالسوق الموازية قصد توظيفها في الدورة الاقتصادية وتعتبر هذه التسوية فرصة تمكن المخالفين من الاحتفاظ بأموالهم في حسابات بنكية بالعملة والتصرف فيها لغايات استثمارية وشخصية وذلك باستثناء تغذية حسابات بالخارج والتي من شأنها إفراغ الإجراء من محتواه.

وللانتفاع بهذه التسوية، يتعين على الأشخاص المعنيين في أجل لا يتجاوز سنة بعد صدور هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية:

1 ـ إيداع تصريح على الشرف لدى وسيط مقبول يحدّد طبيعة وقيمة المكاسب المصرح بها، والبلد الموجودة فيه ويقر بمقتضاه الشخص الطبيعي بأن العملات موضوع التسوية متأتية من مصدر مشروع.

2 ـ إعادة المداخيل والمحاصيل والمكاسب من العملات إلى البلاد التونسية.

3 ـ إيداع العملات موضوع التسوية المتمثلة في مداخيل المكاسب من العملات إلى البلاد التونسية والعملات في شكل أوراق نقدية أجنبية وإحالتها بالحسابات بالعملة أو بالدينار القابل للتحويل أو إحالتها مقابل الدينار لدى وسيط مقبول.

وقد نص مقترح القانون على إحداث مساهمة تحررية توظف على الأشخاص الطبيعيين المقيمين تعفيهم من مخالفات الصرف والمخالفات الجبائية الموظفة على الأموال التي تمّت تسويتها طبقا لهذا المقترح.

كما يتضمن المقترح إعطاء الإمكانية للمنتفعين بالتسوية على معنى هذا المقترح من فتح حسابات بالعملات أو بالدينار القابل للتحويل لدى الوسطاء المقبولين لإيداع العملات المشار إليها أعلاه.

ومن جهة أخرى، يقترح تمكين الأشخاص المعنيين بالتسوية من استعمال المبالغ المودعة بالحسابات بالعملة أو بالدينار القابل للتحويل وطبقا للتراتيب الجاري بها العمل، كما يلي:

- لاستثمارها بالبلاد التونسية،
- لتغطية نفقاتهم داخل البلاد التونسية،
- لتغطية نفقاتهم خارج البلاد التونسية، باستثناء تغذية حسابات بالعملة بالخارج.

تتولى لجنة التحاليل المالية القيام بالتحريات التي تراها ضرورية فيما يتعلق بعمليات التسوية المضمنة بهذا المقترح وفقا للتشريع الجاري به العمل.

كما يقترح تمكين الأشخاص الطبيعيين المقيمين من فتح حسابات بالعملة الأجنبية أو بالدينار القابل للتحويل حسب الشروط وقواعد يضبطها المقترح.

II - أعمال اللجنة:

عقدت اللجنة جلسة أولى يوم 2 جويلية 2025 لدراسة مقترح القانون وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص مقترح القانون.

وقد تمّ خلال هذه الجلسة الاستماع إلى جهة المبادرة التشريعية التي قدّمت عرضًا تفصيليًا حول خلفيات المقترح وأهدافه والآثار المنتظرة من اعتماده، مبيّنةً مختلف الجوانب القانونية والاقتصادية التي يهدف المشروع إلى معالجتها.

وأشار المتدخلون إلى أنّ تفاقم ظاهرة تداول العملة الأجنبية خارج القنوات الرسمية وتنامي عمليات الاحتفاظ بالمكاسب والأصول في الخارج دون التصريح بها في الحالات التي يوجب فيها القانون ذلك، قد أدّيا إلى انعكاسات سلبية مباشرة على الاقتصاد الوطني، من أبرزها تراجع حجم الاحتياطي من العملة الصعبة وتنامي الاقتصاد الموازي على حساب الدورة الاقتصادية المنظمة.

وفي هذا الإطار، أكّد المتحدثون أنّ الظرفية الراهنة تستوجب اتخاذ إجراء استثنائي ومرحلي يهدف إلى تشجيع إدماج العملة المتداولة خارج النظام المالي المنظم، وتمكين المواطنين من تسوية وضعياتهم بصفة قانونية من خلال آلية واضحة وشفافة تضمن التصريح بالمكاسب والأموال الموجودة بالخارج .ويُراد بهذا الإجراء إرساء مقاربة تصالحية بين الدولة والمخالفين لأحكام مجلة الصرف، بما يسمح بإدخال تلك الأموال إلى الدورة الاقتصادية ودعم موارد البلاد من العملة الأجنبية.

وبيّن ممثلو جهة المبادرة أنّ مقترح القانون يستهدف أساسًا الأشخاص الطبيعيين المقيمين دون سواهم، مع استثناء الأشخاص المعنويين، نظرًا لطبيعة الأفعال موضوع التسوية ومحدودية تأثيرها على النسيج الاقتصادي المنظم. كما أوضحوا أنّ النصّ المقترح يحدّد بدقة الفئات المشمولة بالتسوية وشروطها وإجراءاتها، مع ضمان تفادي التتبعات الجزائية والإدارية للأشخاص الذين يمتثلون لأحكامه، وذلك في انتظار استكمال الإصلاح الأشمل المرتقب لمجلة الصرف الذي يهدف إلى تحديث الإطار القانوني المنظّم للعلاقات المالية مع الخارج.

وخلال النقاش، أكّد النواب على الأهمية البالغة لمقترح القانون باعتباره آلية عملية من شأنها أن تُسهم في تقليص حجم السوق السوداء للعملة الأجنبية ودعم استقرار الدينار التونسي، فضلًا عن تعزيز موارد الدولة من خلال تشجيع تسوية وضعيات عدد هام من المخالفين لأحكام مجلة الصرف، وذلك دون الاضطرار إلى تتبعات قضائية معقدة ومكلفة .كما أبرز النواب أنّ هذا الإجراء من شأنه أن يُسهم في إعادة ضخّ الأموال المتداولة خارج المنظومة البنكية أو المودعة بالخارج داخل الدورة الاقتصادية الوطنية، بما ينعكس إيجابًا على النشاط الاقتصادي والاستثمار وعلى مستوى السيولة من العملة الأجنبية.

وفي تفاعلهم مع مضمون المشروع، طرح عدد من النواب استفسارات تعلّقت خصوصًا بآليات التسوية الطوعية والإجراءات العملية الكفيلة بضمان الشفافية والامتثال للقانون، كما تساءلوا عن وضعية الأجانب المقيمين في تونس وما إذا كان بإمكانهم الانتفاع بأحكام التسوية، إلى جانب علاقة المقترح بالإصلاح المرتقب لمجلة الصرف ومدى انسجامه مع التوجهات الجديدة للبنك المركزي والسلطات المالية في مجال الرقابة على حركة الأموال.

وفي ردّهم على تدخلات النواب، أوضح ممثلو جهة المبادرة التشريعية أنّ الهدف من المقترح يتمثّل أساسًا في تسوية مخالفات الصرف السابقة والمتعلقة خصوصًا بعدم التصريح بالمكاسب أو المداخيل بالعملة الأجنبية أو إدخال وإخراج أموال بطرق مخالفة للتراتيب الجاري بها العمل، مشيرين إلى أنّ هذا النصّ يُعدّ مرحلة تمهيدية نحو مراجعة شاملة لمنظومة الصرف وتحيين الإطار التشريعي بما ينسجم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الحالي.

كما أكّد أعضاء جهة المبادرة أنّ المقترح لن تكون له انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني أو على التوازنات المالية الكبرى، ولا على الاحتياطي من العملة الصعبة، بل على العكس من ذلك، يُنتظر أن يُساهم في تعزيز ثقة المتعاملين الاقتصاديين وإرساء مناخ مالي أكثر شفافية واستقرارًا، يُساعد على إدماج الموارد المالية المتأتية من الخارج في الدورة الرسمية وتعزيز الرقابة على المعاملات المالية.

وارتأت اللجنة توجيه المقترح إلى كل من وزارة المالية والبنك المركزي لإبداء الرأي وعقد جلسة استماع إليهما بشأنه.

ثم عقدت اللجنة جلسة ثانية بتاريخ 16 جويلية 2025 خُصِّصت للاستماع إلى ممثلي وزارة المالية، في إطار مواصلة دراسة مقترح القانون المتعلق بتسوية مخالفات الصرف.

وخلال هذه الجلسة، أوضح ممثلو الوزارة أنّ المقترح يتكوّن من جزأين أساسيين: الجزء الأول يتعلّق بتسوية المخالفات الصرفية السابقة، وهو إجراء استثنائي وظرفي يُراد به تشجيع إدماج الأموال المخالفة للتراتيب ضمن الدورة الاقتصادية الرسمية. أما الجزء الثاني فيخصّ تمكين الأشخاص الطبيعيين المقيمين من فتح حسابات بالعملة الأجنبية أو بالدينار القابل للتحويل، وهو إجراء تشريعي دائم غير محدّد في الزمن.

وبيّن المتدخلون أنّ هذا المقترح مرتبط من حيث المبدأ بالقانون عدد 41 لسنة 2007 المؤرخ في 25 جوان 2007، المتعلق بالعفو عن مخالفات الصرف والجباية، إذ يستعيد بعض آلياته ومقاربته التصالحية، مع اختلاف في السياق والظروف الاقتصادية الراهنة.

كما أفاد ممثلو الوزارة أنّ المشروع يتقاطع مع مسار مراجعة مجلة الصرف الجاري إعدادها من قبل الوزارات والهياكل المختصّة، ملاحظين أنّ هذا المسار لم يبلغ بعد مرحلته النهائية، مما يطرح تساؤلات حول مدى ملاءمة توقيت عرض المقترح .وأشاروا في هذا السياق إلى أنّ المنظومة التونسية في مجال الصرف تخضع حاليًا إلى عملية تقييم من قبل مجموعة العمل المالي(GAFI) ، وهو ما يتطلب توخّي الحذر في اعتماد أي إجراءات قد تُفهم على أنها تساهل في مراقبة التدفقات المالية أو إضعاف لمنظومة الامتثال المالي والجبائي.

وبخصوص الجزء المتعلّق بفتح الحسابات بالعملة، ذكّر المتدخلون بوجود منشور للبنك المركزي التونسي ينظّم هذه المسألة ويحدّد شروطها، معتبرين أنّ إدراجها في نصّ قانوني خاص قد يُحدث تداخلًا في الصلاحيات بين المشرّع والسلطة النقدية. كما نبّهوا إلى أنّ هذا الإجراء قد ينطوي على مخاطر مرتبطة بتزايد المضاربات في سوق الصرف، بما قد ينعكس سلبًا على قيمة الدينار وعلى احتياطي البلاد من العملة الصعبة.

وأكّد ممثلو الوزارة أنّ تأطير هذا المقترح ضمن أحكام مجلة الصرف سيكون أكثر وجاهة، نظرًا لغياب وضوح كافٍ في شروط وإجراءات فتح الحسابات المعنية في النص الحالي. كما أشاروا إلى إمكانية أن يواجه المشروع صعوبات تطبيقية ملموسة، خصوصًا فيما يتعلّق بتحديد الأشخاص الطبيعيين المشمولين بالتسوية، ذلك أنّ بعض مخالفات الصرف تُرتكب من قبل مؤسسات أو شركات وليس فقط من قبل الأفراد، وهو ما يستوجب ضبطًا أدقّ لمجال الانطباق.

كما لاحظ المتدخلون أنّ مجال تطبيق المقترح يظلّ محدودًا، إذ لم يشمل أصنافًا أخرى من المخالفات الصرفية، من بينها المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين، مما قد يُحدث نقائص على مستوى الشمولية والتناسق التشريعي .وطرحوا كذلك إشكالية تقييم المكاسب والأصول المتأتية من الخارج قبل الشروع في إجراءات التسوية، معتبرين أنّ

غياب آلية دقيقة في هذا الخصوص قد يُضعف من مصداقية العملية ومن قدرتها على تحقيق الأهداف المعلنة.

وفي ختام مداخلاتهم، حذّر ممثلو وزارة المالية من صعوبات مراقبة الحسابات بالعملة المفتوحة للمقيمين، لما قد تسببه من تداعيات محتملة على عمليات التوريد والتهريب والممارسات غير القانونية، مؤكدين ضرورة التعامل بحذر وصرامة مع هذا النوع من الإجراءات ضمانًا لاستقرار المنظومة المالية وتوازنات الاقتصاد الوطني.

وخلال النقاش، أثار النواب مسألة تأخّر إحالة مشروع مجلة الصرف الجديدة على أنظار مجلس نواب الشعب، معتبرين أنّ هذا التأخير يُمثّل أحد العوامل التي تعيق إصلاح المنظومة المالية والنقدية بصفة شاملة. ودعا عدد من المتدخلين إلى ضرورة توفر إرادة سياسية واضحة للإسراع بإصلاح المنظومة الصرفية، من خلال مقاربة تشاركية تشمل مختلف الأطراف المعنية، ولا سيما وزارة المالية والبنك المركزي واللجان البرلمانية المختصة، بهدف تطوير مقترح القانون الحالي في اتجاه يُراعي خصوصيات الاقتصاد الوطني ومتطلبات الانفتاح المالي المنضبط.

كما أكّد النواب على أهمية المراجعة الجذرية والشاملة لمنظومة الصرف حتى تكون أكثر اتساقًا مع التحولات الاقتصادية الدولية ومع الالتزامات التي تعهّدت بها تونس في إطار المنظمات المالية العالمية والإقليمية .وشدّدوا على أنّ إصلاح هذه المنظومة يُعدّ شرطًا أساسيًا لتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني ولتحسين مناخ الاستثمار والتبادل التجاري، داعين إلى أن يتمّ ذلك في إطار رؤية إصلاحية متكاملة توازن بين المرونة المالية ومتطلبات الشفافية والرقابة.

وفي ردودهم على تساؤلات النواب وملاحظاتهم، أوضح ممثلو وزارة المالية أنّ هناك إرادة حقيقية وجدية لدى الحكومة للمضي قدمًا في إصلاح المنظومة الصرفية وتحيين الإطار التشريعي المنظّم لها، مؤكدين على التكامل والانسجام بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية في هذا المسار الإصلاحي.

كما جدّدوا التنبيه إلى المخاوف الفنية التي قد تنجم عن بعض أحكام المقترح، خاصة في ما يتعلق باحتمال تنامي المضاربة بالعملة الأجنبية وما قد يُحدثه ذلك من ضغط إضافي على قيمة الدينار التونسي .وأشاروا إلى أنّ فتح الحسابات بالعملة للمقيمين، رغم ما قد يحمله من إيجابيات محدودة، يمكن أن يترتب عنه انعكاسات سلبية محتملة قد تمتد لتشمل تجاوزات أو ممارسات غير قانونية على غرار التهريب أو التحويل غير المشروع للأموال.

وشدّد ممثلو الوزارة في ختام مداخلاتهم على حرص مختلف الأطراف المتدخّلة، ولا سيما وزارة المالية والبنك المركزي، على استكمال إعداد وإصدار مجلة الصرف الجديدة في أقرب الآجال، لما لها من دور محوري في تنظيم المعاملات المالية مع الخارج وتسهيل عمل الهياكل العمومية ذات العلاقة، وفي مقدّمتها الديوانة التونسية، بما يعزّز الشفافية ويضمن حسن تطبيق القانون.

واجتمعت اللجنة مجددًا يوم 02 أكتوبر 2025 لمواصلة النظر في مقترح القانون المذكور، حيث تمّ تخصيص الجلسة لمناقشة فصول المقترح فصلًا فصلًا.

وفي مستهلّ النقاش، تطرّق النواب إلى الجانب المتعلق بتحديد مجال انطباق القانون والفئات المشمولة به، ملاحظين أنّ النصّ المقترح يقتصر على الأشخاص الطبيعيين المقيمين على معنى تشريع الصرف، دون أن يشمل الأشخاص المعنويين أو المقيمين بالخارج، وذلك انسجامًا مع الطبيعة الفردية للمخالفات موضوع التسوية.

كما أكّد أعضاء اللجنة أنّ الفصل الأول من المقترح يضبط بدقة أصناف مخالفات الصرف المعنية بالتسوية، ومن أبرزها عدم التصريح بالمكاسب الموجودة بالخارج عندما يكون التصريح مستوجبًا قانونًا، وعدم إعادة المداخيل والمحاصيل المتأتية من تلك المكاسب إلى البلاد التونسية، فضلًا عن مسك عملات أجنبية على شكل أوراق نقدية داخل البلاد دون إيداعها لدى وسيط مقبول أو إحالتها مقابل الدينار وفق التراتيب الجاري بها العمل.

كما اعتبر النواب أن التنصيص صراحة على استثناء مخالفات الصرف المرتبطة بالأفعال المجرّمة بموجب القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 والمتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال، يعتبر ضمانة لانسجام النص المقترح مع المنظومة القانونية الوطنية والدولية لمكافحة الجرائم المالية.

وبخصوص الفصل الثاني من مقترح القانون، تناولت اللجنة الإجراءات العملية للانتفاع بتسوية مخالفات الصرف كما وردت في النص. وقد تمّ التأكيد على أنّ هذا الفصل يُعدّ من الركائز الأساسية للمقترح نظرًا لتضمّنه الآليات التي تُمكّن الأشخاص الطبيعيين المقيمين من تسوية وضعياتهم بصفة طوعية وقانونية.

ويتضمّن الفصل المذكور جملة من الشروط والإجراءات، من أبرزها إيداع تصريح على الشرف لدى وسيط مقبول يُبيّن من خلاله المعني بالأمر طبيعة وقيمة المكاسب أو المداخيل موضوع التسوية ومصدرها ومكان وجودها، مع الالتزام بأن تكون الأموال أو العملات محل التسوية متأتية من مصادر مشروعة .كما نصّ الفصل على إعادة المداخيل والمحاصيل والمكاسب من العملات الأجنبية إلى البلاد التونسية وإيداعها في حسابات خاصة بالعملة أو بالدينار القابل للتحويل تُفتح لدى الوسطاء المقبولين طبق التراتيب الجاري بها العمل.

وتطرّق النقاش كذلك إلى كيفية احتساب المساهمة التحررية التي تُوظَّف على الأشخاص المنتفعين بالتسوية مقابل الإعفاء من الخطايا والعقوبات، حيث تمّ ضبط نسبها حسب طبيعة الأموال والمكاسب المعنية بالتسوية، مع تحديد أجل أقصاه سنة واحدة من تاريخ صدور القانون بالرائد الرسمي لإتمام الإجراءات، وبيان كيفية تحويل المبالغ المخصومة من المورد لفائدة خزينة الدولة في الآجال القانونية المحدّدة.

وواصلت اللجنة أشغالها بالنظر في الفصلين الثالث والرابع من مقترح القانون. وفي هذا الإطار، وافق النواب على الفصل الثالث الذي ينصّ على تمكين الأشخاص المنتفعين بالتسوية من فتح حسابات بالعملة الأجنبية أو بالدينار القابل للتحويل لدى الوسطاء المقبولين، وذلك لغرض إيداع العملات المعادة أو المصرّح بها في إطار إجراءات التسوية .وقد أكّد أعضاء اللجنة خلال النقاش أهمية هذا الإجراء في ضمان تتبّع ومراقبة الأموال المدرجة ضمن التسوية عبر القنوات البنكية الرسمية، بما يتيح إدماجها التدريجي في الدورة المالية المنظمة ويعزّز الشفافية في التعاملات.

كما تمّت مناقشة الفصل الرابع من المقترح، الذي يتيح للأشخاص المنتفعين بالتسوية استعمال المبالغ المودعة في الحسابات المشار إليها بالفصل الثالث، سواءً لاستثمارها داخل البلاد التونسية أو لتغطية نفقاتهم داخل البلاد أو خارجها، وذلك وفق التراتيب القانونية الجاري بها العمل .وأكّد النواب أن هذا الإجراء من شأنه أن يوفّر مرونة مالية معقولة للمشاركين في التسوية، شريطة أن يتمّ استخدام تلك المبالغ

في إطار قانوني ومراقب يحول دون أي تجاوزات محتملة أو تحويلات غير مشروعة.

كما وافقت اللجنة على الفصل الخامس من مقترح القانون، الذي ينصّ على تمكين الأشخاص الطبيعيين المقيمين من فتح حسابات بالعملة الأجنبية أو بالدينار القابل للتحويل، وذلك وفق شروط وضوابط محدّدة.

وخلال مناقشة هذا الفصل، تمّ إدخال تعديل يقضي بإتاحة إمكانية الخصم من الحسابات بالعملات القابلة للتحويل دون ترخيص مسبق، وذلك لكل عملية تسديد إلى الخارج، على ألا تتجاوز جملة المبالغ المحوّلة نسبة 50% من مجموع التحويلات، ضمانًا للتوازن بين تسهيل المعاملات الخارجية والحفاظ على استقرار احتياطي العملة الأجنبية.

وبعد التداول في الصيغة المعدّلة، تمت المصادقة على الفصل الخامس في صيغته الجديدة، باعتباره يوفّر إطارًا أكثر مرونة للعمليات المالية المشروعة للمقيمين، مع المحافظة على الرقابة الضرورية لمنع أي انزلاقات أو تجاوزات محتملة.

وفي ختام أعمالها، صادقت اللجنة على مقترح القانون المتعلق بتسوية مخالفات الصرف معدّلًا برمّته، مؤكدةً على أهمية هذا النصّ في تعزيز الثقة بين الإدارة والمواطنين، ودعم الإدماج المالي، وتشجيع التصريح بالأموال والمكاسب وفق مقاربة تصالحية واقعية توازن بين متطلبات الاقتصاد الوطني والالتزامات المالية لتونس.

III - قرار اللجنة :

قررت لجنة المالية والميزانية الموافقة على مشروع هذا المقترح معدلا بأغلبية أعضائها الحاضرين وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، بناء على طلب جهة المبادرة، أرفع الجلسة إلى حدود الساعة منتصف النهار وربع.

(كانت الساعة الحادية عشرة وعشر دقائق صباحا)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مقترح القانون

(كانت الساعة منتصف النهار وخمس وعشرين دقيقة)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

استئناف الجلسة

تفضل جهة المبادرة.

السيد سامي رايس، ممثل جهة المبادرة

كنا قد تحصلنا على مجموعة من التعديلات المتعلقة بالقانون وقمنا بتعديل بعض الفصول باعتبار تدخلات أصحاب المبادرة وقمنا بإعادة تجويد النص، سيتم إن شاء الله بعد ذلك عرضه على إثر تدخلات السادة النواب وسنمدكم بالنص الذي تولت تبنيه جهة المبادرة والذي سنعيد صياغته مع تجويد النص حسب الفصول المتعلقة بالقانون عدد 58 وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن نبتدأ في النقاش العام، قائمة أولية بالنسبة إلى المتدخلين السادة النواب المحترمين: عبد الستار الزارعي، جلال خدمي، سيرين المرابط، مصطفى بوبكري، محمود شلغاف، فاطمة المسدي، عزيز بن الأخضر، محمد أمين الورغي، وليد حاجي، نورة الشبراك.

هذه قائمة أولية، إذن المصدح للنائب المحترم السيد عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثماني دقائق.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

اللهم وفقنا وثبت أقوالنا يا رب العالمين،

سادتي الكرام،

السادة أعضاء مجلس النواب،

السادة جهة المبادرة وهم السادة النواب المحترمون،

جلسة اليوم حول مقترح قانون يتعلق بتسوية مخالفات الصرف، الثورة التشريعية التي تحدث عنها الجميع: مجلس النواب، السيد رئيس الجمهورية، المجتمع المدني، الشعب التونسي برمته وهذا هو الأساس هي ثورة تشريعية، ولكن يا سيادة النواب، أين هي هذه الثورة التشريعية التي ستذهب بتونس إلى بر الأمان وهناك شاهد عيان وشاهد على العصر وبصفتي وبكل تواضع عضو مجلس النواب، لم أر هذه الثورة التشريعية، أين الحكومة، أنا لا أدين أحد، أين مجلس النواب من مطالب كل فئات الشعب التونسي؟

سادتي الكرام، أنا والله في حيرة من أمري إلى درجة أنني وصلت إلى العجز والحيرة، ماذا سأقول وعن ماذا سأتحدث خوفا عن سلمنا الاجتماعي، أين هذه المجلات؟ أين مجلة الالتزامات والعقود وأين مجلة الأحوال الشخصية، مجلة الأحوال الشخصية التي كان لي الشرف أن أتحدث فيها، وكانت غايتي حماية الأسرة ولا غير حماية الأسرة؟ أين المجلة الجزائية التي تسببت في ظلم العديد من المواطنين والتي تتسبب في ضرب القضاء نفسه؟ أين مجلة حماية الطفل وأين مجلة الشغل وأين مجلة الصرف؟ أين كل هذه المجلات؟

إن الشعب التونسي، يا سادتي الكرام، ينتظر منكم الكثير وبحرقة فشكرا لكم، سادتي النواب، على مقترحكم وعلى مجهوداتكم واسمحوا لي أن أكرر ما قلته في العديد من المناسبات وأنا أتحمل مسؤوليتي في ذلك وإذا كان كلامي خاطئا فقولوا لي أين الخطأ، إن مجلس النواب هذا مجلس يتيم وهناك من الأشخاص من يعتبرون أنفسهم من بين المثقفين وقد حضرت معه في المنابر وكأنه قد ضحك وقد استهزأ وقال لي أحدهم: ما معنى أن يكون السيد النائب، المجلس يتيم؟ نعم، إنه مجلس يتيم.

لنقدم بسطة تاريخية على المجالس التي مرت بهذا البرلمان منذ تاريخ تونس من سنة 1956: مجلس نواب شعب الحبيب بورقيبة كان مدعما من طرف الحكومة وكان مدعما من طرف أكبر حزب في البلاد، مجلس نواب بن علي رحمهم الله حتى لا يقوّلوننا ما لا نريد أن نقول فنحن لسنا في إطار معركة حزبية أو فكرية وإنما نحن بصدد ذكر تاريخ تونس العزيزة. مجلس نواب بن علي، كانوا يضربون به المثل وكان عضو مجلس النواب إذا طلب مقابلة رئيس الجمهورية أو عندما يطالب بإجراء مقابلة مع وزير أو رئيس حكومة يتم استقباله بأفضل طريقة احتراما لمؤسسة مجلس النواب واحتراما لصفة النائب، فالمسألة ليست مسألة شخصية، مجلس النواب في فترة ما بعد الثورة، أو ما يسمى بالثورة، كان مجلس النواب يحكم البلاد، لكن الإشكال أين؟ كانت هناك فتنة ومعركة سياسية وحزبية أي من الأحزاب الذي يمكنه السيطرة على البلاد والذي يقود البلاد بالطريقة التي تليق به وكان مجلس النواب له العديد من المستشارين، أقول باختصار عضو

مجلس النواب ونائب الشعب يجد مقترح قانون جاهز بين يديه ويقدمه، ولكن ما يتطلب منه فقط عشر نواب من زملائه ثم يمر القانون وتتم مناقشته.

هذا المجلس يتيم، لا يوجد لدينا مستشارين ولا توجد لدينا مكنات حزبية أو رجال الأعمال، النظام الحالي يشهد تفرقة بين السيد رئيس الجمهورية ورئاسة الحكومة وهذا المجلس وأقول وأعيد وأتوجه بنداء إلى السيد رئيس الجمهورية، عليه الانتباه إلى هذه المسألة ومن هذا الموضوع لأنه خطير، مجلس النواب هذا ليس له "مكينات" حزبية كما ذكرت ولا يوجد وراءه "مكينات" لأصحاب رؤوس أموال كبرى ولهذا السبب فإن هذا المجلس يستغيث وحتى الحكومة وضعت أمامنا "blocage"، لهذا السبب توجهت لهم بالشكر، أطلب منك السيدة الرئيسة إضافة دقيقتين لأكمل فكرتي.

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

لقد تحصلت على ثماني دقائق، شكرا.

صباح الخير للجميع،

طبعا في البداية أود الترحيب بكل السادة الزملاء، كما أرحب أيضا بزملائي من جهة المبادرة، شكرا لكم كما أثمن عمل اللجنة وكامل الفريق الإداري المرافق لها وبقية اللجان دون استثناء.

الكلمة الآن الثانية إلى السيد الزميل المحترم جلال خدمي عن صوت الجمهورية، له ست دقائق، تفضل.

السيد جلال خدمي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسادة الزملاء الأفاضل أصحاب المبادرة،

سأتحدث اليوم من زاوية اقتصادية وأود أن ننظر إلى نصف الكأس الممتلئ ولا يجب أن ننظر لنصف الكأس الفارغ، اليوم كل المؤشرات المتعلقة بوضعية اقتصاد بلادنا مؤشرات في الحقيقة إيجابية وتشهد نموا رغم أن النسق ما زال بطيئا ولم ننتقل بعد إلى السرعة القصوى.

وهذه حقيقة يجب أن تقال دون مجاملة، فمؤشرات التضخم في تراجع والدولة أوفت بالتزاماتها المتعلقة بتسديد ديونها رغم ثقلها على ميزانية الدولة بالرغم من كل ذلك فقد أوفت الدولة بتعهداتها بخصوص تسديد ديونها ونرى أنه حتى على مستوى التصنيف الائتماني لبلادنا شهدت تحسنا وكل المؤشرات تدل على وجود إصلاحات حقيقية للاقتصاد التونسي ونحن نقول هذا دون أي خلفيات وإنما هي كلمة حق تقال بعد أن شاهدنا موجات من الآراء السلبية التي كانت تتحدث عن تدهور الاقتصاد التونسي، فوجود الحروب والتغيرات الجيوسياسية في العالم وتأثيرها في الاقتصاد العالمي، ما نلاحظه في الحقيقة أن اقتصادنا أظهر صمودا كبيرا جدا ولم يتأثر الاقتصاد التونسي بهذه الحروب مقارنة بوضعية بلدان أخرى التي شهدت ارتفاع كبير في أسعار الوقود والمواد الأولية وهذا في الحقيقة أمر نعتز به نجد أن اليوم بالرغم من كل هذه التغييرات إلا أن اقتصادنا بقي صامدا.

صحيح أن العديد من المواطنين التونسيين سيقولون بأن هناك غلاء في المعيشة وأن هناك ارتفاع في الأسعار وقد رأينا هذا خلال شهر رمضان كانت الأسعار في مستوى مقبول نسبيا وتواصلت ارتفاع الأسعار بعد شهر رمضان وهذا ربما يتطلب إجراءات واحتياطات على الدولة أن تتخذها في علاقة بمسالك التوزيع وغيرها، صحيح إن اقتصادنا يسير ببطء لكن المطلوب الآن من الحكومة ومن كل المسؤولين، الانتقال إلى السرعة القصوى، فالمواطن صبر كثيرا إلى حد اليوم ويريد أن يرى نتائج هذه الإصلاحات على أرض الواقع، فعند الحديث عما أنجزته الدولة وعما قامت به الدولة على مستوى الاقتصاد التونسي وهناك طرقات، مشاريع كبرى مثل طريق تونس-جلمة وقنطرة بنزرت وهي مشاريع ضخمة بآلاف المليارات وليس من السهل إنجازها، كما شاهدنا أيضا طرقات في علاقة ببنى تحتية، كما لاحظنا تحسنا في قطاع النقل بفضل الإجراءات الكبرى التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية في علاقة بالنقل، لذلك يجب أن يكون هناك توازن في حديثنا فنذكر الإيجابيات كما نذكر السلبيات، نحن نسير في الطريق الصحيح، لكن المطلوب مزيد من العناية بالقطاعات المختلفة وبمزيد العناية بالفلاحين وتحسين مناخ الاستثمار، والتشجيع على جلب الاستثمار في ظل التغيرات الجيوسياسية الصعبة والصعبة جدا التي يشهدها العالم وكل اقتصاد لا يكون مبني على ركيزة قوية فإنه سيشهد تأثرا بهذه التغييرات الجيوسياسية.

أعود إلى مقترح القانون، في غياب الدولة وفي غياب الحكومة وتأخرها في تقديم مجلة الصرف وغيرها من المجلات التي كان من المفترض أن يكون وجودها ذو أولوية على طاولة مجلس نواب الشعب لأن هذه المجلات قادرة على تغيير وجه الاقتصاد التونسي والتخلص من كل العراقيل التي تحول دون تحقيق النمو المنشود وأنا أثمن هذا المقترح كما أحي بالمناسبة زملائي على الاجتهاد فنحن لم نبقى مكتوفي الأيدي في انتظار أن تأتينا الحكومة بمجلة الصرف، هذه اليوم تعد مبادرة جيدة في إطار تحسين مناخ الاستثمار وجلب المستثمرين، وأود في هذا الإطار أن يكون للدولة ما يسمى بمدونة مهن وطنية وعندما يريد المستثمر الأجنبي أن يستثمر في تونس يكون على معرفة بدرجة التعقيد الاقتصادي للبلاد وما يتوفر فيها من كفاءات ويد عاملة المؤهلة، أريد أن يرى هذا القانون توسعة حتى الأدوات المعنوية والطبيعية، نحن نثمن هذا المقترح وشكرا سيدي الرئيس.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار، لها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة سيرين المرابط

لدي عشر دقائق.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

سجل لدي أن لديك خمس دقائق.

السيدة سيرين المرابط

لا، الرجاء تصحيح ذلك، السيد الرئيس موجود هنا يمكنه تصحيح ذلك، هل تريدين أن نمر للمداخلة التي تأتي بعدي حتى أجلب لك ورقة السيدة الرئيسة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

واضح، سأمر إلى المداخلة الموالية، إذن الكلمة إلى السيد الزميل المحترم مصطفى بوبكري عن الوطنية المستقلة، له أربع دقائق تفضل.

السيد مصطفى بوبكري

شكرا،

السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

أتدخل اليوم بخصوص مقترح القانون المتعلق بتسوية مخالفات الصرف، وهو موضوع دقيق يتقاطع فيه الاقتصادي بالسيادي والقانوني بالاجتماعي.

بداية لا بد من الإقرار بأن منظومة الصرف في تونس، بصيغتها الحالية لم تعد تستجيب بشكل كامل للتحولات العميقة التي شهدها الاقتصاد الوطني، في ظل تعطيل مراجعة مجلس الصرف وخاصة في ظل العولمة وتطور المبادلات الرقمية وتنامي الاقتصاد الموازي، هذا الواقع أفرز الوضعيات المخالفة للقانون، ليس دائما بنية التحيل، بل أحيانا نتيجة تعقيدات إجرائية أو غياب بدائل قانونية مرنة أو جهل للقانون.

إن طرح هذا القانون يمثل فرصة لإعادة إدماج جزء هام من الفاعلين الاقتصاديين داخل الدورة الرسمية، عبر آلية التسوية الاستثنائية وتقوم على الشفافية والعدالة وتحفيز الامتثال الطوعي، لكن في المقابل يجب أن نكون حذرين من ثلاث مخاطر أساسية: أولا، مخاطرة تكريس ثقافة الإفلات من العقاب، فالتسوية يجب أن تكون استثناء، لا قاعدة ومصحوبة برسالة واضحة مفادها أن الدولة قوية وقادرة على فرض القانون بعد انتهاء هذه الفترة، ثانيا خطر غياب العدالة بين الملتزمين وغير الملتزمين، إذ من غير المقبول أن يشعر من احترم القانون طيلة السنوات الماضية بأنه كان في موقع ضعف مقارنة بمن خالفه، لذلك يجب أن يتضمن النص آليات توازن مثل مساهمة مالية عادلة أو إجراءات تحفيزية لفئة الملتزمين، ثالثا خطر محدودية الأثر، إذ لم ترفق هذه التسوية بإصلاحات هيكلية وأهمها تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالصرف، رقمنة المعاملات وتوسيع قنوات الاستثمار والتحويل القانوني للعملة وتعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسات المالية.

السيدة الرئيسة، إن الهدف ليس فقط تسوية وضعيات ماضية، بل بناء منظومة مستقبلية أكثر نجاعة ومرونة، لذلك فإن نجاح هذا القانون يقاس بقدرته على إدماج الاقتصاد الموازي، دعم الاحتياطي من العملة الصعبة وتحسين مناخ الأعمال.

في الختام، أدعو إلى التعامل مع هذا النص بروح إصلاحية شاملة، توازن بين الحزم والمرونة وبين مصلحة الدولة وحقوق الأفراد وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، إذن الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار، لها عشر دقائق بعد أن وقع تصحيح التوقيت المخصص لها من توقيت الكتلة، تفضلي.

السيدة سيرين المرابط

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدات الزميلات وبالسادة الزملاء،

أحييكم على مقترح القانون الذي يتعلق بتسوية مخالفات الصرف وسيتم إن شاء الله إدراج كافة التعديلات التي تم الاتفاق عليها صلب الأكاديمية مع الهياكل المختصة والذين يفقهون القانون هذا أكثر مني، ولكن عندما نتحدث عن هذا القانون، لا يمكن أن لا نعرج على الفصل 98 من قانون المالية لسنة 2026 وهو الفصل المتعلق بفتح حسابات بالعملة الأجنبية لفائدة كل التونسيين. إلى متى سننتظر الأوامر الترتيبية؟ في تونس من السهل جدا سن قانون ولكن من الصعب جدا إصدار أمر ترتيبي ونحن اليوم في شهر أفريل أي لم يتبق سوى ثلاثة أو أربعة أشهر ثم ندخل في العطلة البرلمانية وبعدها نعود لمناقشة قانون المالية لسنة 2027 ولم نسوي بعد الفصول العالقة المرتبطة بالأوامر الترتيبية، فهذا يعد مشكل كبير، كما أنه سنجد أمامنا الفصل المتعلق بالسيارة لكل عائلة تونسية، لقد نظمنا هذا الأمر بالقانون وقلنا إنه سيدخل حيز التنفيذ في شهر جوان وها هو جوان على الأبواب أين هذه الأوامر الترتيبية، لا نتحدث هنا فقط عن الأوامر الترتيبية المتعلقة بتسوية الوضعيات المهنية، بل أهم ما ينتظره جميع المواطنون وهي المنصة، ولدي كل الثقة في السيد رئيس الجمهورية الذي قال: "إذا وعدت أوفيت"، لذلك إن شاء الله عن قريب وتكون هذه المنصة منصفة لكل من طالت بطالتهم، هذا قوس وأمر لأنني سأتحدث اليوم في موضوع آخر.

أريد اليوم الحديث عن امرأة هذه المرأة أنا لا أعرفها بعثت لي برسالة قال لي: لا أعرف من أين سأبدأ وجدت نفسي أكتب إليك وأنا أبكي بعد نوبات هلع لازمتني هذه الفترة وأصبحت سجني الذي أعيش فيه إلى النائبة المحترمة التي طرقت بابها في أواخر الليل حين تشتد أوجاعي وتعبي.

هذه مواطنة تونسية تعرضت حسب روايتها إلى مظلمة وطلبت مني أن أوصل صوتها وأن أروي قصتها ففي 30 أكتوبر 2025 جاءت قافلة طبية من مستشفى شارل نيكول إلى توزر بمناسبة أكتوبر الوردي - أظهرت السيدة النائبة "affiche"- للقافلة الصحية وأنا هنا أثمن جميع القوافل الصحية التي تخرج من المركزية إلى الجهات، بل بالعكس نحن نطالب بها ونطالب بتكثيفها.

هذه السيدة ذهبت إلى القافلة التي نظمتها وزارة الصحة وقد اختارت وزارة الصحة محطة القطار بتوزر مكانا لتنظيم هذه التظاهرة وهذه السيدة كأي امرأة من توزر ذهبت لهذه القافلة لإجراء فحص بالصدى على صدرها وللاستفادة من الخدمات المجانية المقدمة، خاصة أنها كانت تعاني من أوجاع في صدرها الأيسر وخشيت أن تكون مصابة بمرض خبيث، لا قدر الله وأمها تعاني من هذا المرض منذ سنة ونصف وتتلقى العلاج.

وقد خصص للنساء مكان انتظار داخل المحطة، عبارة عن فضاء فارغ فيه كراسٍ بلاستيكية وطلب منهن الانتظار هناك وموجود أمامها آلة الفحص بالصدى يشرف عليه طبيب وطبيبة وما راعهم إلا حدوث انهيار للأرض، أي الأرض التي كن جالسات عليها انهارت بأكملها وهذا ما حصل في هذا الحادث تسقط في هذه الحفرة ثلاث مواطنات، ثلاث تونسيات قيل أن تلك الأرضية كانت عبارة عن "ماجل" للمياه الجوفية تمت تغطيته بطبقة خفيفة من التراب وفوقه الرخام هذا المكان الذي تم اختياره فضاء للانتظار للنسوة كان عبارة عن "ماجل" قديم من زمن الاستعمار تآكلت أرضيته مع مرور الزمن وأصبح عبارة عن فخ قابل للانهيار في أي لحظة.

وكانت هذه السيدة من بين الضحايا الثلاث اللاتي سقطنا في هذه الحفرة العميقة مليئة بقطع الحديد المتناثرة والمكان مملوء بالصدأ ونزل فوقهم "الردم" لذلك دفن وأعينهن حية، ردمن تحت التراب وأعينهم تنظر وهذه السيدة تضررت رجلاها وإحدى رجلاها خضعت لعملية جراحية وتثبيت بمسامير، أما الساق الأخرى فتضررت أربطتها بشكل كبير وأصبحت غير قادرة على الوقوف تماما، أما الضحيتان الأخريان فقد أصيبت إحداهما بكسر في الحوض، بينما تكسرت أسنان الأخرى.

واليوم وبعد ستة أشهر من الحادثة، ما زالت النساء الثلاث يعانين من الأوجاع الجسدية والنفسية وعندما تقدمت بشكوى لم تجد من

يساندها وخلال هذه الفترة تحمل زوجها كامل المصاريف على عاتقه وذكرت أنه لم يزرها أي من المسؤولين إلا أنني قد تواصلت مع وزملائي السادة نواب توزر وأعلموني أن السيد المدير الجهوي للصحة بتوزر قام بما يجب القيام به، تواصلت مع وزارة الصحة في الحقيقة لم أتلقى أي إجابة، وزارة النقل لم أجد أي معلومات لذلك إن شاء الله بعد هذه المداخلة سأتابع هذا الموضوع، هذه السيدة تعاني منذ ست أشهر وهذه السيدة لديها بنتين: طفلة عمرها ثلاث سنوات والأخرى عمرها ست سنوات وزوجها خلال هذه الفترة مهتم بها وهو يعمل عامل في "الدهن" ويحاول توفير الدواء لها وقد تكبدوا مصاريف بـ 4 آلاف دينار هذه السيدة لديها دفتر معالجة أبيض تعاني وحدها وقد أخبرتها المحامية التي كلفتها بالقضية أن قضيتها قد تستغرق ثلاث أو أربع سنوات أمام المحاكم حتى تنال حقها وقد بعثت إليّ رسالتها وهي تشعر بالخذلان، متسائلة كيف يمكن لإنسانة أن تدفن حيّة سنة 2026 بسبب خطأ لا نعرف لمن سنحمل هذا الخطأ وهذه السيدة تتناول دواء "serval" دواء لمعالجة نوبات الهلع لأنها لا تستطيع أن تنام وتعاني من نوبات هلع وأرق خفيفة أثّرا عليها وعلى نفسية ابنتيها.

وقالت لي: "أوصلي صوتي كأم حرمت من صحتها وتركت منسية في بيتها، لم يلتفت إلي أحد كنت أعمل بما كتبه الله لي من رزق فقد كنت أعد المرطبات لأساعد زوجي على أعباء الحياة، وجدت نفسي عبئا آخر عليه، في الفترة الأولى كنت أرتدي حفاظات بسبب الآثار الجانبية للسقطة، إذ أصيبت كليتاي بالتهابات وتعرضت لكدمات في تلك المنطقة مع العلم أن عمق تلك الحفرة التي سقطت فيها مع امرأتين أخريين تجاوز عمقها أكثر من ثلاثة أمتار وقالت لي لقد بعث لك لأخاطبك كأم تشعرين بي وبما حصل لي، أنا أتابع مداخلتك صوتك صوت الحق ولا أريد ذكر هذا لأن هذه الشهادة لا أريد أن أذكرها أنا، ولكن الآن أنا محمول علي أن أوصل صوتها بكل أمانة وسأتولى إن شاء الله متابعة هذا الموضوع صحبة الزملاء النواب على توزر، على الإدارة أن تتكفل بالعلاج لأن الأولوية تفرض علينا متابعة الناس ثم بعد ذلك نتابع الشكايات، فهذه السيدة تطلب منكم اليوم أن تتكفلوا بعلاجها وأن تتكفلوا بإجراء العمليات الجراحية المطالبة بإجرائها وتطلب منكم توفير العلاج لها.

في الوقت الذي بقي لدي وبما أنني أتحدث عن العلاج، لا يمكن أن لا نترحم كأحرار وكمجلس نواب الشعب، على درصاف بنت علي المزوغي، صاحبة الواحد والثلاثين عاما، التي انتقلت من غرفة الولادة إلى الموت، درصاف التي كانت تعاني من نقص في الحديد والتي حوض رحمها ضيق وقد قيل إن حجم الرضيعة كبير والتي دخلت في غيبوبة ثم فارقت الحياة، لقد قرأت التقرير الذي بعثت لي به عائلتها صدقوني، لم يبق موضع في جسدها إلا وتعرض للمس وأنا اليوم لا أوجه الاتهامات ولا أقول إن الطبيبة مذنبة أو غير مذنبة، لكن ما دامت الطبيبة موجودة في تونس وتتواصل مع الناس.

ما نلوم عليه وزارة الصحة هو الصمت الرهيب وهذا السكوت الرهيب بعد كل حادثة تحصل يجب أن تخرجوا وتوضحوا للناس ليفهموا، لماذا نسمع مثل هذه الحوادث من صفحات التواصل الاجتماعي ولقد سمعت هذا من "page el madame" وقد اتصل بي ابن خالتها وابن عمتها وصديقتها وتم إرسال لي رقم زوجها، فعندما رأيت حجم الحرقة التي يبكي بها زوجها، عندما رأيت الأم كيف تتحدث في الفيديو لا يمكننا أن نبقى صامتين، علينا اليوم تحميل المسؤوليات، السيد وزير الصحة نطلب منك أن تخرج لتقدم توضيح، هل تم التقصير مع درصاف، هل كان موتها نتيجة إهمال طبي، هل أن مصحة المتوسط بسكرة هل كان لديه تقصير أم لا، هل توفيت نتيجة تقصير؟ هذا أجلها وهذه كلها أسباب، ولكننا أيضا لا يمكننا أن نتغاضى عما يحصل فاليوم حياة التونسي ليست مجرد شعارات، لا يجب أن نتحدث مجرد شعارات، الحق في الصحة وفي مجانية العلاج، فهذه السيدة ذهبت إلى المصحة على قدميها، ثم أحيلت إلى المستشفى.

لذلك نطلب بخصوص هذا الموضوع من وزارة الصحة أن تتقدم بتوضيح بخصوص وفاة درصاف، رحمها الله وصبّر الله زوجها وأمها ورضيعتها التي كتب عليها أن تكبر يتيمة وأن تكبر بعيدة عن حضن الأم، حضن الأم الذي من الصعب تعويضه وشكرا سيدي الرئيس.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمود شلغاف عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ست دقائق، تفضل.

السيد محمود شلغاف

شكرا سيدتي الرئيسة،

بكل أسف، زميلنا أحمد سعيداني يقبع في السجن منذ يوم 4 فيفري 2026 وصدر في شأنه حكم ابتدائي بثمانية أشهر سجن، وقع إقراره من طرف محكمة الاستئناف يوم 8أفريل 2026.

من الناحية القانونية هناك خرق واضح للدستور، حيث تم إيقافه دون أن تتم رفع الحصانة عنه باعتبار أن محاكمته تندرج في إطار الفصل 86 من مجلة الاتصالات وهنا أود أن أشير إلى الفراغ الذي سببه غياب المحكمة الدستورية، حيث لو كان تم إحداثها فمن الأكيد أن يتم الطعن في محاكمته بدون رفع الحصانة عنه وبالطبع فإن مجلس نواب الشعب يتحمل المسؤولية في عدم إحداث هذه المحكمة والمطلوب، هو التسريع بإحداثها والغريب في الأمر أن مجلس نواب الشعب لم يبعث حتى بمراسلة للسلطة القضائية للاحتجاج على خرق الحصانة، وطلب احترام الاجراءات الدستورية وهذا يعتبر أضعف الإيمان.

من ناحية أخرى، أحمد سعيداني لمن لا يعرفه هو وطني إلى حد النخاع وقد عبّر بطريقته على عدم رضاه بالوضع الحالي، باختصار شديد الحرية لأحمد سعيداني ولكل الأحرار في السجون في جميع أنحاء العالم.

بعد الأربعين يوم من العدوان الصهيوأمريكي على إيران، نسجل بكل فخر صمود إيران في مواجهة هذا العدوان بإسناد من المقاومة اللبنانية والمقاومة العراقية والحوثيين الأبطال والأحرار في اليمن الحبيب ومع دخول هدنة النصف شهر يومها الثامن، أتمنى لإيران فرض إرادتها وشروطها على الجانب الأمريكي، رغم فشل الجزء الأول من المفاوضات.

النصر لإيران ولكل قوى التقدم في العالم، والهزيمة للإمبريالية الأمريكية وللكيان الصهيوني والرجعية العربية.

بالنسبة إلى القانون عدد 58 لسنة 2025، يهدف هذا القانون، لإدماج الأموال الموجودة خارج الدورة الاقتصادية ودعم احتياطي الدولة من العملة الصعبة وهذا هدف مشروع، غير أن الفصل الخامس من مقترح القانون، يطرح عدة إشكالات، حيث يسمح بتحويل 50% من الأموال المودعة إلى الخارج، هذا الإجراء وإن كان يهدف إلى تشجيع التصريح فإنه عمليا يمكنه أن يؤدي إلى نتيجة عكسية تتمثل في شرعنة خروج العملة الصعبة عوض استقطابها، كما يمكن حتى استغلاله كآلية لتمرير أموال السوق الموازية عبر القنوات

الرسمية، كما نلاحظ غياب شروط واضحة تتعلق بمصدر الأموال وهذا يزيد من مخاطر ضعف الرقابة، ويحد من نجاعة القانون.

وللتذكير فقد صدر قانون سنة 2007 بنفس الأهداف، أي إدماج الأموال المخفية وجلب العملة الصعبة وكان عدد المشاركين ضعيف جدا في حدود 80 شخص وتم استرجاع 12,000,000 يورو فقط. بناء على هذا، نقترح أولا، إرساء آلية رقابة فعالة، بعيدة كل البعد عن البيروقراطية تحت إشراف البنك المركزي وتعتمد على التثبت من مصدر الأموال.

ثانيا، التنصيص على إمكانية فتح حسابات بالعملة الصعبة لفائدة بعض الفئات الناشطة في الاقتصاد الرقمي وخاصة منها في مجال الإعلامية بشروط واضحة ومحددة وشكرا على الاستماع.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيدة فاطمة المسدي غير منتمية إلى الكتل، لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا، في الحقيقة أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد رئيس المجلس على توضيحه لموقف مجلس النواب من الحادثة التي وقعت أمس لأن تلك الحادثة لا تمثل مجلس النواب وأشكر السيد رئيس المجلس على تقديم الموقف الرسمي للمجلس.

زملائي النواب، نحن اليوم أمام مقترح قانون مهم في توقيت دقيق، تعيش فيه بلادنا ضغطا اقتصاديا وماليا واضحا وأود أن أقول بوضوح إن هذا القانون اليوم يختلف شكليا عن قانون الصلح الجزائي، لأنه يهم مخالفات الصرف ويربط بين آليات جماعية ومؤطرة، لكنه يلتقي معه في الفلسفة من حيث السعي إلى تسوية الوضعيات مقابل استرجاع الأموال، وبعبارة أوضح، فهو شكل من أشكال الصلح الجزائي المقنن والشفاف، ولكن في نطاق محدد واستثنائي، نعلم جميعا أن قانون الصلح الجزائي لم يطبق على أرض الواقع، رغم ما شكرته وما قيل عنه وما ذكرته السيدة وزيرة المالية السابقة التي كانت تترأس لجنة الصلح الجزائي، فقد بقي ذلك القانون حبيس الرفوف ورأينا أن العديد من رجال الأعمال لم تشملهم إجراءاته ولم تحصل الدولة على الأموال التي كان من الممكن أن تسترجعها من خلاله.

وأود أن أؤكد أن هذا المقترح هذا مهم وأنا معه، لأنه بإمكانه ضخ سيولة في الاقتصاد وبإمكانه أن يعيد إدماج أموال موجودة خارج الدورة الاقتصادية الرسمية ويمكنه أن يمنح نفسا جديدا نحن في حاجة إليه اليوم قبل الغد، غير أن دعمنا لهذا النص ليس دعما أعمى، بل هو دعم مسؤول، لأننا نعلم أن هذا النفس الاقتصادي لن يكون مفيدا إلا إذا كان نظيفا، شفافا وموجها نحو الاستثمار الحقيقي.

في الجانب السياسي، لا يمكننا اليوم أن نغفل حقيقة أساسية، فنحن ننتظر منذ سنتين إصلاحا شاملا لمجلة الصرف من الحكومة، إصلاحا يعالج جذور الإشكال لا فقط نتائجه، لكن هذا الإصلاح لم يأت إلى اليوم وأمام هذا التأخير، ماذا فعل البرلمان؟ لم يقف متفرجا، بل بادر ومجلس النواب يحاول اليوم الدفع بعجلة الاقتصاد ويتحمل مسؤوليته الوطنية في ظل غياب رؤية حكومية واضحة وهذه الرؤية تمثل إشكالا حقيقيا وهذا في حد ذاته، يمثل ذلك رسالة سياسية من البرلمان، فعندما تتأخر الحكومة، يتقدم البرلمان، لكن في المقابل، يجب أن نكون واضحين؛ فهذا المقترح يظل حلا ظرفيا وهو خطوة ضرورية، لكنه لا يمكن أن يكون بديلا عن إصلاح شامل وعميق لمنظومة الصرف، البرلمان اليوم يقوم بدوره، وعلى بقية مؤسسات الدولة أن تقوم بدورها وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد عزيز بن الخضر عن كتلة الأمانة والعمل، له سبع دقائق، تفضل.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا السيدة الرئيسة،

السادة والسيدات النواب المحترمون، اسمحوا لي أن أبدأ من حيث أن نبدأ جميعا من الحقيقة لا من الأمنيات، الحقيقة هي أن الدولة التونسية اليوم لا تعاني فقط من ضغط على ماليتها العمومية، بل تعاني من مفارقة عميقة، هناك ثروة ولكنها لا تخدم الدولة، هناك أموال ولكنها لا تمر عبر قنواتها، هناك نشاط اقتصادي، ولكن جزءا مهما منه لا يرى ولا يحصى ووفق تقديرات وتقارير صادرة عن البنك المركزي التونسي وعن عديد الدراسات الاقتصادية، فإن حجم الاقتصاد الموازي والكتلة المالية خارج المسالك الرسمية يقدر بنسبة هامة من الناتج الداخلي الخام وهذا يعني ببساطة أننا لا نفتقد الإمكانيات بالكامل نحن نفتقد السيطرة عليها.

السادة والسيدات، نحن في مثل هذا الوضع يصبح السؤال الحقيقي هل نواصل إدارة نفس الأدوات وننتظر نتائج مختلفة أم نمتلك الجرأة لنغير المقاربة؟ دعونا نكون صريحين مع أنفسنا، منظومة الصرف الحالية رغم أهميتها في حماية الاقتصاد أصبحت في بعض جوانبها معقدة، بطيئة وأحيانا منفصلة عن الواقع الاقتصادي المتغير.

وهذا ما دفع جزءا من الفاعلين الاقتصاديين سواء عن قصد أو عن اضطرار إلى العمل خارجها هل هذا مبرر للمخالفة؟ طبعا وأكيد لا، لكن هل تجاهل الأسباب ينهي هذه الظاهرة؟ أيضا؟ لا وهنا يأتي هذا المقترح ليس كحل مثالي، بل كحل واقعي، ليس كتبرير للماضي، بل كفرصة لإعادة ترتيب الحاضر وبناء المستقبل.

هذا القانون يقوم على فكرة بسيطة، ولكن عميقة. استرجاع ما يمكن استرجاعه اليوم بدل خسارته إلى الأبد، لنسأل أنفسنا بكل هدوء، كم من الأموال الموجودة بالخارج أو خارج الدولة الرسمية يمكن للدولة استرجاعها عبر المسارات القضائية التقليدية، وكم من الوقت يتطلب ذلك وما هي الكلفة مقارنة بالمردودية؟

التجربة لا في تونس فقط، بل في عديد الدول أثبتت أن المقاربة الزجرية وحدها رغم ضرورتها ليست كافية، الدولة الذكية اليوم لا تتخلى عن القانون لكنها تحسن توظيفه، وهنا تظهر الحنكة أن نفتح بابا استثنائيا مضبوطا مؤطرا يسمح بعودة هذه الأموال، لا في الخفاء، بل في النور، لا خارج الدولة، بل داخلها.

السيدات والسادة النواب، إذا تم تمرير هذا القانون بأفضل شروطه، فنحن لا نتحدث فقط عن خطايا أو تسويات، بل عن نتائج ملموسة يمكن قياسها وهذا ما تأكد أيضا في ملاحظات البنك المركزي مشكورين جهة المبادرة أخذوها بعين الاعتبار.

تعزيز احتياطي البلاد من العملة الصعبة في ظرف اقتصادي دولي دقيق، توفير سيولة إضافية داخل المنظومة البنكية، إعادة توجيه الأموال نحو الاستثمار والإنتاج بدل بقائها جامدة أو مهربة، توسيع القاعدة الجبائية بشكل عادل دون فرض أعباء جديدة على الملتزمين،

ولكن دعوني أكون واضحا بنفس القدر، قوة هذا القانون ليست في نصه فقط، بل في الرسالة التي يحملها، إذا فهم كعفو مقترح فهو خطر وإذا اعتبر سابقة يمكن تكرارها أيضا فهو خطأ. أما إذا قدم كقرار سيادي استثنائي محدود في الزمن يهدف إلى طي صفحة وبناء مرحلة جديدة، فهو يمكن أن يكون نقطة تحول.

السيدة الرئيسة، الثقة هي العملة الأهم في أي اقتصاد وهذا القانون في عمقه هو اختبار للثقة، ثقة الدولة في مواطنيها بأنهم سيستجيبون لهذه الفرصة، ثقة المواطنين في الدولة بأنها لن تغير القواعد بعد التصريح، وثقة الملتزمين بالقانون بأن عدد التهم لن تمس ومن هنا فإن مسؤوليتنا لا تقف عند المصادقة بل تشمل التأطير السياسي الواضح أن نقولها بكل وضوح هذه فرصة أخيرة لا تتكرر أن نربطها بإصلاحات حقيقية وعميقة لمنظومة الصرف تجعل الامتثال أسهل من المخالفة، أن نفعل في المقابل الرقابة الصارمة بعد انتهاء الآجال حتى لا يعود الاقتصاد الموازي خيارا مربحا.

السيدات والسادة، الدول لا تتقدم فقط عبر القرارات المريحة، بل عبر القرارات الصعبة الذكية والمحسوبة وهذا المقترح أو مشروع القانون الذي أمامنا اليوم يضعنا أمام خيار واضح، إما أن نتمسك. بمقاربة، لم تعد تحقق النتائج المرجوة أو أن نقدم على خطوة جريئة نسترجع بها جزءا مهما من مواردنا ونعيد إدماجها في خدمة الاقتصاد الوطني والمواطن التونسي تحت قبة مجلس نواب الشعب التونسي اليوم، نحن لا نناقش فقط قانونا، نحن نحدد كيف نتع تتعامل الدولة مع واقعها بإنكار أم بوعي أم بذكاء.

بالنسبة لي إذن يجب أن نختار بذكاء، فلنحول الأموال الموازية إلى موارد رسمية ولنحول هذا النص من مجرد إجراء ظرفي إلى بداية إصلاح أعمق، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد أمين الورغي عن كتلة صوت الجمهورية.

إذن الكلمة إلى السيد الزميل المحترم وليد حاجي عن كتلة الأحرار، له عشر دقائق فليتفضل.

السيد وليد حاجي

شكرا السيدة الرئيسة،

صباح الخير وتحية للجميع،

في البداية لا يسعنا إلا أن نثمن هذا المقترح من قبل الزملاء، قانون يتعلق بتسوية مخالفات الصرف ونستغل الفرصة لنتساءل ونوجه الكلام للجنة المالية والميزانية، للتساؤل معنا حول وضعية قانون الصلح الجزائي، أين وصل تطبيق هذا القانون ولماذا هو معطل إلى يومنا هذا ولا ندرك تفاصيل هذا القانون؟

في نقاط أخرى بعيدة عن هذا المقترح، في نقطة أولى سنتحدث عن الجانب الاجتماعي للدولة أو مقومات الدولة الاجتماعية، هناك عديد الفصول التي قمنا بالتصويت عليها في قانون المالية 2024 أو 2025 أو 2026، ولكن إلى يومنا هذا لم نجدها تطبق على أرض الواقع، في نقطة أولى موضوع خاص بإحداث صندوق الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات وإقرار امتيازات جبائية لفائدتهن، هذا في الفصل 15 في قانون المالية 2025 وهذا القانون يهدف إلى ضمان التغطية الاجتماعية والمساعدة على تحقيق الإدماج الاقتصادي للعاملات الفلاحيات في إطار نظام الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات المحدث بمقتضى المرسوم عدد 4 لسنة 2024 المتعلق بنظام الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات.

أين تطبيق هذا القانون المرسوم 4 أو الفصل 15 من قانون المالية 2025؟ مازالت العاملات الفلاحيات ينتظرن تطبيق هذا الفصل، لم تحل مشكلة نقل العاملات الفلاحيات ولا هناك من تمتع برخص على الأقل في انتظار تطبيق هذا المرسوم أو هذا الفصل أسندوا لهم الرخص الخاصة بنقل العاملات الفلاحيات خاصة في المناطق الداخلية ونعرف جيدا أن الحوادث المرورية مازالت تتكرر ومازالت ضحايا العاملات في الحياة موجودة على أرض الواقع وهذا للأمانة غير معقول.

في جانب آخر ونقطة أخرى سأثيرها وهي الموضوع الخاص بالمنحة القارة أو المنحة الاجتماعية في علاقة بوزارة الشؤون الاجتماعية، بطاقة العلاج المجاني مازالت تسحب، المنحة القارة مازالت تسحب، بطاقة العلاج بتعريفة منخفضة مازالت تسحب، أولا تحية لكل الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في الوحدات الاجتماعية المحلية الين يجتهدون ويطبقون المنشور عدد 5 ويطبقون كل القوانين الخاصة بوزارة الشؤون الاجتماعية هناك اشياء تتجاوزهم، ولكن نطالب الوزارة بفتح باب الاجتهاد للأخصائيين الاجتماعيين لتعديل عديد الملفات في علاقة بالوضعيات الاجتماعية، تحدثنا عديد المرات عن سحب منحة قارة ودفتر العلاج المجاني من امرأة أرملة لأنها ابنتها تملك سيارة، لأن ابنتها أو ابنها يتمتعان بالضمان الاجتماعي ويعمل في معمل قلنا أن هذا غير معقول وتدخل عدة زملاء في هذا الموضوع وانتظرنا ردة فعل من السيد وزير الشؤون الاجتماعية ومن الإدارات.

اليوم سنقدم ملاحظة كل العاملين في الإدارات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية مستاؤون، للأمانة نقول هذا وهم لا يتحملون المسؤولية فهم محلفين واليوم يقولون كنا نفضل أن يكون لنا باب اجتهاد، لأننا نستطيع تقديم ملف تكميلي فالنظام الذي يعملون به أحيانا يمنح عددا معينا أو يرفض الملف مباشرة واليوم يعملون وفق المعايير، وأصبحت وزارة الشؤون الاجتماعية اليوم نقمة للشعب التونسي، يتمتع بسيارة وأثبت هذا وهذا ناتج عن التقاطعات ومطالب بأن تثبت أن السيارة مسجلة ولديها بطاقة رمادية متضررة أو غير مستعملة أو خردة أو عمرها خمسة عشرة سنة أو عشرون سنة، هذا لا يستقيم وهذا يتناقض مع الحديث عن الدور الاجتماعي أو عن الدولة الاجتماعية.

أنا بصراحة لا أعرف هذا الموضوع نحاول زملائي الاجتهاد فيه معا لتعديل الأوتار حتى تسترجع العائلات حقوقها، فهل يعقل في المطلق أن لا يتمتع مواطن بدفتر علاج أصفر للمعالجة هل هذا معقول؟

شخص تاجر يبيع بضائع رخيصة في الأسواق لديه سيارة قديمة يستعملها ويقوم بإصلاحها مرتين في الأسبوع ويسحب منه دفتر العلاج بالتعريفة المنخفضة لأن لديه سيارة مسجلة في النظام وإذا باعها ينتظر ثلاث سنوات ويثبت أن عمرها خمسة عشر أو عشرون سنة لا أعرف كم يجب أن يكون عمرها حتى تشطب ويسترجع حقه.

كل مواطن تونسي لديه حق يجب أن يتمتع به ولهذا يجب تفعيل دور الأخصائيين الاجتماعيين ولا نعتمد فقط على المنصة التي تخضع للتقاطعات فالأخصائيون الاجتماعيون محلفون وعندما يقدمون رأيهم فإنهم يقدمونه بكل ثقة وأمانة.

في نفس الجانب الاجتماعي سأتحدث عن التشغيل والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب، أدرجنا العديد من الفصول في قانون

المالية لسنة 2025 ولسنة 2026 وقبله بمقتضاه يتم منح قرض دون فائض أو بفائض ضعيف للشباب وتقريبا القروض قيمتها 10 آلاف دينار، أولا لم نرى تسهيلات وإقبالا كبيرا من الشباب، ثانيا اليوم سعر البقرة 10 آلاف دينار، يمكن شراء أربع نعاج أو ثلاثة بسعر 10 آلاف دينار، اليوم كراء مقر أو محل لبعث مشروع ربما يتجاوز ألف دينار وحده بدون تجهيزات.

بصراحة لم نر دولة تشجع أو وزارة المالية أو غيرها من الوزارات المعنية توضح للشباب أو يمررون ومضات إشهارية لحث الشباب على الاقبال، الشباب العاطل عن العمل ليس فقط من أصحاب الشهائد العليا وخريجي الجامعات، هناك شباب لم يتمكنوا من مواصلة التعليم الجامعي وهناك شباب وصلوا إلى مرحلة البكالوريا ورسبوا وهناك من وصل إلى تعليم ثانوي وهناك من لديه تكوين وهناك من رغب في القيام بتكوين مهني، ولكن للأسف لا تتوفر لديه الإمكانيات.

اليوم وزارة الأسرة والمرأة تطلب شهادة في التكوين. اليوم وزارة الشؤون الاجتماعية في إطار الإدماج الاجتماعي والتمكين الاقتصادي تطلب شهادة تكوين، اليوم "BTS" يطلب شهادة تكوين، من اين سيتحصل الشباب على شهائد تكوين؟ شباب عاجز لا يجب أن ننتظر قدومه، بل على مؤسسات الدولة أن تخرج وتقوم بحملات واجتماعات توضح فيها للشباب لكي ننتشلهم من اليأس.

اليوم أتحدث في جانب التشغيل كذلك على الدولة أن تشجع المستثمرين للانتصاب بالمناطق الداخلية، لدي منطقة صناعية في حاجب العيون منذ 2002 تقريبا فيها معمل فقط استبشرنا به خيرا، ولكن للأسف معمل لا نعلم ما هي مشكلته في منطقة صناعية.

لا أريد أن يأتيني مستثمران لمعامل ماء حتى يتمتعا بالمنح وما إلى ذلك، شجعوا المستثمر وامنحوه امتيازات هذا في إطار التمييز الإيجابي.

ماذا أخذت المناطق الداخلية من الدولة؟ ماذا أخذت حاجب العيون أو العلا من الدولة؟ لا شيء.

هنا سأتحدث كذلك عن بعض الإجراءات مثل إجراءات مساندة صغار مربي الأبقار في قانون المالية لسنة 2025، رصد له مبلغ 10 مليون دينار، هل طبقت هذه الإجراءات؟ لم تطبق، نريد أن نشجع استرجاع قيمة قطاع الأبقار والحليب الذي نستورده وكذلك اللحوم المفقودة، لكن لا يوجد تطبيق.

نفس الشيء في الجانب الاجتماعي، قمنا بإحداث صندوق خاص وهو صندوق التأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية في إطار إرساء نظام الإحاطة الاجتماعية بالعمال المسرحين لأسباب اقتصادية وحمايتهم، أين هذا الفصل وأين هذا القانون؟ هل تم تطبيقه؟ لم نر شيئا.

أوجه كلامي كذلك إلى السيد رئيس لجنة المالية والميزانية، علينا أن نستفسر كذلك حول الاتفاقيات والقروض التي أمضينا عليها في المجلس ودورنا هو أن نتابع أين وصل تطبيق هذه الإجراءات وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة نورة الشبراك.

إذن الكلمة إلى السيد الزميل المحترم النوري جريدي.

الكلمة إلى السيد الزميل المحترم بو بكر بن يحيى عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثماني دقائق.

السيد بو بكر بن يحي

شكرا السيدة الرئيسة،

بداية نرحب بجهة المبادرة ونثمن المشروع الذي قاموا به وبالتأكيد جاء نتيجة عمل كبير وعمل مضني حقيقة وهم مشكورون على هذا، ولكن في نفس الوقت وكالعادة نسجل بكل تحفظ غياب وزارة المالية عن النقاش وإن كانت قد أرسلت ممثلين إلا أن الممثلين في الحقيقة ليسوا قادرين على تحليل السياسة المالية للدولة، بل إن وزيرة المالية هي المسؤولة الأولى عن السياسة العامة المالية للدولة.

كذلك عدم حضور البنك المركزي رغم أنه أرسل اليوم مقترحا أو تعديلا أو رأيه فوجوده في النقاش مع لجنة المالية دليل على اهتمامه بالموضوع ودليل على جديته في ذلك، لأن النقاش يمكن أن يكشف لنا العديد من الأمور التي لم تكن مكتوبة أصلا فيما تم إرساله اليوم.

ثالثا، فإن عدم حضور الحكومة أو من يمثلها يعد من الهنات الموجودة في مناقشة مقترحات القوانين ونحن لدينا تجربة مثلما تحدث الزملاء، لدينا تجربة في قانون المسؤولية الطبية الذي مر عليه أكثر من سنة ولم يطبق وهو مقترح من الزملاء ولدينا قانون 18-25 لمن طالت بطالتهم وهو قانون مهم أيضا هو مقترح من الزملاء ولم تحضر فيه الحكومة ولم يحضر ممثلين عن الوظيفة التنفيذية وهو لم ينفذ.

زيادة إلى بعض المقترحات الموجودة في قوانين المالية والتي لم تنفذ، مقترحات الفصول التي تمت إضافتها أو تعديلها في قانون المالية أغلبها مقترحة من النواب لم يتم تطبيقها وهذا حقيقة يدل على أن الوظيفة التنفيذية اليوم في علاقة غير واضحة مع مجلس نواب الشعب، لا تولي أهمية لازمة لمجلس النواب الشعب وهو الركيزة الأساسية للتشريع في تونس، هذا يعتبر مشكلة كبيرة على الوظيفة التنفيذية أن تراجع هذه المسألة، هذا إجرائيا.

ثانيا في الأصل ونحن في كتلة الخط الوطني السيادي نرى أن عملية العفو على مخالفات الصرف ستساعد على إدخال عملة أجنبية إلى السوق المالية التونسية قد نكون في حاجة إليها هذا أكيد.

ثانيا عملية العفو ستوصّف من أقدم على مخالفة القانون وتجعل من احترم القانون وأحجم عن مخالفته يطرح بعض الأسئلة لما تم طرح هذا القانون؟

ثالثا، عملية التسوية ستشمل من لم يطلهم القضاء إذ سيتم معالجة المخالفات التي لم تصل إلى مرحلة التقاضي وفي هذا بعد عن مبدأ المساواة أمام القانون.

رابعا، تمت تسوية مخالفات الصرف في مرحلة سابقة ذكرها السيد محمود شلغاف سنة 2007، ولكن هذه التسوية لم تنه الظاهرة، بل تمت العودة إليها، فهي إذن ليست حلا جذريا.

لذلك ندعو إلى الإسراع بتنقيح مجلة الصرف كحل جذري لكل المتعاملين وتنشيط للسوق المالية التونسية بشكل جدي يساوي بين الجميع، هذا فيما يخص القانون المطروح أمامنا اليوم، ولكن في الحقيقة سنمر لتطبيق القوانين أو لآليات تطبيق القوانين ومن يطبق القانون في الدولة التونسية أو في أي دولة، دائما الأداة التنفيذية للقوانين هي الإدارة بكل مقاييسها وبكل مستوياتها، يعني من المستويات الوسطى للدنيا، الإدارة التونسية هي مكلفة بتنفيذ القوانين.

والإدارة اليوم في الحقيقة ونحن في وضع اقتصادي صعب ووضع اجتماعي أصعب أمام وزير للشؤون الاجتماعية متردد في أداء مهامه في

الحقيقة، في دور اجتماعي أصعب، في دور اجتماعي عاجز، في دور اجتماعي يعاني كل الإشكاليات من غلاء الأسعار ومن الحرمان من بطاقات العلاج وقانون الشغل وغيره.

اليوم هناك انتقادات كبيرة توجه إلى الإدارة التونسية وهناك تلويح بالفساد وتلويح بالتعطيل، هذا موجود، ولكن موجود في ثلاث مستويات، مستوى أول متعلق بالتشريعات، هذه التشريعات مهمة الوظيفة التنفيذية التي تراعي الإدارة التونسية ومهتمة بما تقوم به، إذن علينا بأن تجلب التشريعات التي ساهمت في تعطيلها داخل الإدارة لإصلاحها.

الجانب الثاني الإجراءات وهذه الإجراءات أيضا معضلة بسببها عطلت عدة مشاريع من تنفيذها باعتبار طول الإجراءات سواء في الرخص أو حتى في مقترحات القوانين أو في مشاريع القوانين، مجلة الاستثمار ننتظرها منذ سنيتن وهذا إجراء إداري عطل الجميع بحيث يتغيب ممثل عن وزارة أو تغيب ممثل عن وزارة الصناعة، تنقيح مجلة الاستثمار أو مجلة الصرف أو مجلة الديوانة أو غيرها يأخذ وقتا مطولا.

الجزء الثالث الذي نتحدث عنه هو التعطيل الممنهج أو التعطيل المقصود وهذا يكون لحسابات سياسية أو لحسابات مالية أو لحسابات علاقات شخصية داخل الوزارات، لأن هناك من لا يرغب في وزير معين أو مدير معين وهذا يتسبب في التعطيلات.

لا بد من إعادة هيكلة الإدارة، ولكن أتحدث اليوم على الصلاحيات يعني لا يمكن أن يتحمل المسؤولية من لا يتحمل صلاحيات، إذا كان المسؤول الأول في الوظيفة التنفيذية أو في الإدارة التونسية أو غيرها لا يملك صلاحيات لا يمكن ان نحمله مسؤولية، يعني وزير معين ونحن نتحدث دائما مع الوزراء صلاحياتهم محدودة، ينفذ تعليمات الرئيس، ولكن يجب أن تتوفر لك صلاحيات ممنوحة لك بالوظيفة التنفيذية أو من رئيس الوظيفة التنفيذية.

وهذه الصلاحيات فيها ثلاث أجزاء، الجزء الأول هو اختيار المسؤول الأول على المؤسسة، هذا الاختيار يتطلب الكفاءة، يتطلب التجربة، ويتطلب القدرة على الاقتراح والقدرة على التفكير، يجب أن يكون الإنسان في مستوى وزارة أو في مستوى الدولة قادرا على التفكير وعلى التشخيص ويكون قادرا على الاستشراف، لو ضاعت هذه المعطيات الثلاث في غياب الكفاءة وفي غياب الكفاءة العلمية حقيقة اليوم في كفاءة التجربة الموجودة لدى عدة وزراء، حتى المديرين العامين والمديرين الجهويين أو رؤساء المصالح سيكونون بنفس الوضعية لأنه غير قادر أن يسمي الشخص المناسب في المكان المناسب.

لذلك إذا أردنا اليوم إصلاح الإدارة وتكون جدية وصالحة لا بد من العمل على أن تكون التعيينات في المستويات العليا دقيقة، أشخاص ذو كفاءة قادرين على التصرف وعلى الاستشراف وتكون قادرة على إصلاح إدارتها من داخلها بحيث أن من تعلقت به الالتزامات السياسية والالتزامات المالية وغيرها أو فساد فهو مطالب أن يقيله ويعوضه، ولكن يجب أن يكون التعويض موضوعي بغض النظر على الأشخاص لأن في بعض الأحيان يكون هناك شجارات بين المسؤولين فيتم استثنائهم رغم الكفاءة، لذلك المراجعة مهمة وضرورية.

الحديث مطول في الجانب الإداري، ولكن فقط أريد أن اختم بشيء مهم وعلى الأقل في اختصاصي، نحن اليوم نفتح باب إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي وباب إصلاح الصناديق وحقيقة البدايات متعثرة إن لم نقل البدايات سيئة، لا بد في هذا الموضوع بالذات وهي مسؤولية مجتمعية كبيرة من إيجاد آلية تجعل من النقاش ومن الحوار في هذا الموضوع حوار مجتمعي كبير يضم كل المتدخلين فيهم وأؤكد دائما على أن إصلاح منظومة الصناديق الاجتماعية يبدأ من كفاءات من الصناديق الاجتماعية الموجودة ومن كفاءات موجودة في وزارة المالية ومن كفاءات موجودة في وزارة الشؤون الاجتماعية ومن كفاءات موجودة في "UGTT, UTICA" وفي غيرها، ولكن يجب أن تكون البدايات صحيحة ببعث هيكل يشرف على هذا الإصلاح لأن المسؤولية كبيرة، وهي مسؤولية أجيال وليست مسؤولية اليوم وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد أمين الورغي عن صوت الجمهورية، له ست دقائق.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا السيدة الرئيسة،

شكرا لجهة المبادرة على هذا المقترح المهم، اليوم هو انتصار لمجلس نواب الشعب وأؤكد مرة أخرى على الحصيلة التشريعية الممتازة لمجلس نواب الشعب تقريبا ست مقترحات قوانين منذ بداية العهدة تم تمريرها على الجلسة العامة لمجلس نواب الشعب، هذا يحسب لمجلس النواب الحالي وللزملاء وهو انتصار تشريعي للشعب التونسي، اليوم مقترح مهم جدا في إطار تجاوز الانغلاق الصرفي الذي عانينا منه منذ سنة 78 والقانون الحالي لا يقوم بواجباته التشريعية. كذلك أشيد بهذا الانتصار التشريعي كما قلت، لم يسبق منذ سنة 2011 تقريبا أن يمرر مجلس تشريعي ست مقترحات قوانين على جلسة عامة، واليوم يعتبر هذا إنجاز في تاريخ هذا المجلس ونرجو أن تصل المعلومة للجميع لكي يدركوا العمل الذي يقوم به هذا المجلس.

سأقول أن السياق التشريعي للمقترح الحالي المعروض علينا اليوم ينصهر في إطار كما قلت تجاوز الانغلاق الصرفي بالتالي فهو يهدف إلى ترميم مجلة الصرف القديمة، نتحدث عن القانون عدد 18 لسنة 1976، يعني قانون منذ سنة 1976 ما زال يسرى على المعاملات المالية في بلادنا وتقريبا رأينا تطورا في كل العالم وأصبحت تتماشى مع واقع المعاملات المالية الحديثة.

المقترح الحالي هو ممر قانوني آمن للأشخاص الطبيعيين المقيمين لتسوية وضعيتهم التي كانت تعتبر قبل هذا النص جرائم صرفية موجبة للعقاب، كما أن هذا المقترح جاء في سياق اقتصادي دقيق تقريبا، نعرف اليوم شح السيولة النقدية بالنسبة إلى العملة الأجنبية في تونس لكي لا أقول العملة الصعبة، لأننا في الحقيقة لا نحبذ هذه التسمية ويمثل خطوة إيجابية نحو المصالحة الصرفية والجبائية، خاصة وأن بلادنا اليوم تعيش ضغوطا على مستوى احتياطي العملة الصعبة والحاجة الملحة لتمويل الميزانية.

لهذا أولا يهدف هذا المقترح إلى استقطاب الكتلة النقدية الموازية، كم لدينا من كتلة نقدية موازية في بلادنا غير مستغلة؟ استعادة العملات الأجنبية الممسوكة بالداخل في شكل أوراق نقدية والتي لا تستفيد منها الدورة الاقتصادية الرسمية، تشجيع عودة الأصول بالخارج، تحفيز التونسيين الذين يملكون عقارات أو أصول مالية بالخارج على التصريح بها وإدخال جزء من ودائعهم للبلاد التونسية.

نمر الآن إلى السياق التصالحي واقتراح المساهمة التحريرية كبديل للعقوبة، الإطار العام لهذا القانون هو منطلق التصالح وليس العقاب، الدولة هنا ستضع المواطن بين خيارين بين الاستمرار في

المخالفة مع خطر التتبع أو دفع مساهمة مالية للدولة وهي المساهمة التحررية كما ذكرت مقابل عفو قانوني يعفيه من الضرائب والأداءات والخطايا المتعلقة بتلك الأموال.

سأمر الآن إلى الاستفادة المالية للدولة، إحداث مساهمة تحررية بنسب تتراوح بين 4 و15% سيضخ موارد مهمة لخزينة الدولة.

لتحليل النجاعة المالية لهذا القانون سأستعرض حقيقة هنا سلم النسب التي أقرها المقترح وهنا نتحدث عن العقارات والأصول المالية بالخارج، نسبة المساهمة التحررية 15% مع وجوب تحويل 25% من الودائع لتونس وهذا مهم جدا. مبالغ مالية معادة من الخارج إيداع بالحساب، يعني اليوم من لديه مبالغ مالية بالخارج يتم إيداعها بالحساب ستدفع نسبة مساهمة تحررية قيمتها 7 %. مبالغ معادة من الخارج إحالة مقابل الدينار نتحدث عن 4% وهنا مهم جدا لأن التحفيز على تقوية الدينار. عملات من مصادر داخلية "كاش" بين 4 و7% حسب نسبة الإحالة للدينار.

السياق الرقابي، هنا مقترح القانون يؤكد على الالتزام بالمعايير الدولية، رغم طابعها التصالحي يضع هذا المقترح إطارا صارما لضمان عدم استغلاله في تبييض الأموال. حيث استثنى المقترح صراحة كل ما يتعلق بجرائم الإرهاب، منع غسيل الأموال وهو القانون عدد 26 سنة 2015، مع إعطاء دور محوري للجنة التحاليل المالية للقيام بالتحريات الضرورية.

إن وضع هذا الإطار القانوني ليس مجرد عفو، بل أداة استراتيجية تهدف إلى تعزيز الشفافية المالية، دعم خزينة الدولة، إعادة إدماج رأس المال الوطني في مسار التنمية الرسمية حيث يمنح للأشخاص الطبيعيين المقيمين فرصة لتسوية وضعيتهم الصرفية العالقة.

نمر الآن إلى القانون المقارن، هذا القانون ليس بدعة تقريبا وقع في عديد الدول منها فكرة العفو الصرفي مثلما ذكرت تقريبا وقعت في عديد التجارب المقارنة، التجربة المغربية وهي المساهمة الإبرائية واعتمدتها المغرب في عديد المحطات آخرها في سنة 2020 ونجحت في استقطاب ملايين الدراهم من الأصول بالخارج.

التجربة الإيطالية طبقت لعديد المرات العفو الضريبي والعفو الصرفي، استعادة رؤوس الأموال المهاجرة مع فرض قيود على إعادة استثمارها في السندات السيادية للدولة.

مثلما قلت، هذا القانون هو شجاعة تشريعية، تقريبا منذ سنوات من سنة 1976 لم نر قانونا مماثلا يمنح هذا الصنف من العفو، دقيقة أخرى لو سمحت.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

السيد الزميل المحترم، لقد احترمنا التوقيت المخصص لكل نائب في كل المداخلات السابقة، لذا إذا لديك معطيات أخرى يمكن أن تقدمها كتابة إلى جهة المبادرة، مع الشكر.

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل محترم يوسف التومي عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق.

السيد يوسف التومي

شكرا السيدة الرئيسة،

أولا، أردت أن أتساءل عن قانون المالية لسنة 2026 والذي تضمن عديد الفصول التي وقع اضافتها لقانون المالية لسنة 2026 وخاصة إحداث المنصة الخاصة بأصحاب الشهائد العليا المعطلين عن العمل وكذلك انتدابهم، نحن في شهر أفريل ومازالت المنصة لم تنجز بعد وموضوع الانتداب لم يحل.

وكذلك الشأن بالنسبة إلى انتداب أعوان الآلية 16 غير المباشرين وكذلك ترسيم عاملات النظافة المؤجرات وكذلك ترسيم الأعوان المتعاقدين بالمستشفيات العمومية وترسيم أعوان الاعتمادات المفوضة بوزارة الداخلية وإدماج المعلمين النواب ما قبل سنة 2006 و2008 وانتداب كل المرسمين بقائمات الانتظار للمساعد الصحي.

ومع العلم أن هذا الكلام موجه إلى السيد وزير الصحة، في قانون المالية لسنة 2026 تم التنصيص على انتداب ألف مساعد صحي من المرسمين في قائمات الانتظار، صدرت قرارات الانتداب في بعض الولايات في حين لم تصدر بعد في ولايات أخرى على غرار ولاية سوسة حيث لم يصدر إلى الآن قرار انتداب المساعدين الصحيين بولاية سوسة رغم أن الألف موجودة بطبيعتها في قانون المالية.

كما أننا نطالب كذلك بانتداب جميع المرسمين بقوائم الانتظار للمساعدين الصحيين وذلك بتطبيق أحكام الفصل 92 من قانون المالية. كذلك طالبنا بتنقيح مجلة الاستثمار في العديد من الجلسات حضر معنا السادة أعضاء الحكومة وأكدوا أن مشروع هذا القانون سيحال قريبا في رحاب مجلس نواب الشعب وكذلك مجلة أملاك الدولة التي ما زلنا ننتظر تنقيحها إلى اليوم وكذلك مجلة الجماعات المحلية والدعوى إلى انتخابات بلدية لأن البلديات اليوم في حاجة إلى مجالس بلدية ويجب أن يتماشى القانون مع دستور 2022 وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا. إذن نأذن برفع الجلسة مؤقتا لمدة ساعة على أن نستأنفها إثر ذلك لمواصلة استعراض تدخلات السادة الزملاء. شكرا.

(كانت الساعة الواحدة وخمس وثلاثين دقيقة بعد الزوال)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مقترح القانون

(كانت الساعة الثانية وأربعين دقيقة بعد الزوال)

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إذن نستأنف الجلسة الكلمة إلى السيد الزميل المحترم فخر الدين فضلون عن كتلة الوطنية المستقلة، له سبع دقائق. تفضل.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا السيدة الرئيسة،

في البداية أود أن أتوجه بأحر عبارات الشكر والإكبار لجهة المبادرة زميلاتي وزملائي الذين تقدموا بهذه المبادرة ولو أننا تمنينا في الحقيقة أن يجمعنا لقاء تحت قبة البرلمان في إطار المصادقة أو مناقشة مجلة الصرف ككل وهي المبادرة التي ننتظرها بفارغ الصبر وأنا شخصيا منذ أن تولينا مهامنا من 2023 ونحن نتحدث عن هذه المجلة وننتظرها وننتظر أن تهل علينا لأن اليوم حقيقة، ومشكورين زميلاتي وزملائي الذين كانوا على درجة من الوعي بأن قانون الصرف اليوم تقادم بشكل أنه لم يعد من الممكن أن نطبقه وفقا لمقتضيات المرحلة، ولكن لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار أن الإصلاح المالي وأي إصلاح إداري لن يكون مكتملا إلا حين نمضي إلى مسألة رقمنة الإدارة، هذه المسألة أيضا انتظرناها كثيرا كذلك منذ أن تولينا مهامنا منذ 2023 ونحن نستمع إلى وعود نتمنى أن نراها في الواقع لأن إدارتنا التونسية

وخدماتنا العمومية لم يعد بالإمكان اليوم في الحقيقة أن نواصل بالورق وبالتجوال بين الإدارات اليوم عندنا تصور موجود واضح وجلي، اليوم لا بد أن نذهب إلى الانتقال الرقمي في أسرع ما يمكن ومقوماته في خمس نقاط:

المسألة الأولى تتعلق بإسداء الخدمات العمومية فالمواطن اليوم أرهق بالتجوال بين الإدارات في خصوص مسألة بسيطة أو الحصول على خدمة عمومية فيتنقل على الأقل بين ثلاث أو أربع إدارات ليأخذ منها الوثائق حتى يحصل على ملف ويتقدم به فيغيب عن عمله ويتنقل ويتكبد مصاريف تنقل وعناء، هذا لم يعد ممكنا اليوم ويمكن أن نتجه للرقمنة بكل واقعية وبكل موضوعية فكل وزارة عندها قاعدة بيانات ونحتاج اليوم إلى قاعدة بيانات موحدة تنصهر عليها ونخرج منها خمسة مقومات: المقوم الأول كما قلنا الخدمة العمومية. المقوم الثاني هو كيفية متابعة كل الإجراءات المالية والمراقبة المالية للتصدي للتهرب الضريبي وهو معضلة كبيرة لأن التونسي المنضبط الذي يحترم القانون يدفع ضريبة الناس الذين يتهربون ضريبيا ولا يدفعون أي شيء للدولة وتدخل أموالا كبيرة.

كذلك الرقمنة التي نتحدث عنها اليوم في مقوماتها الخمسة، المقوم الثالث هو كيف يمكننا أن نبعث مشروعا عن بعد بقاعدة البيانات الموحدة في ظرف ساعات، كذلك يمكن للرقمنة أن تحد كثيرا من مختلف مظاهر الفساد في الممتلكات العمومية والمغازات وما إلى ذلك بالهوية أو بالمعرف الرقمي الإلكتروني وحتى القلم والكراس والمغازات العمومية وكل المستودعات كما قلنا تكون مرقمنة ويكون كل خروج للسلع ودخولها خاضعا للمنظومة المرتبطة مباشرة بمتابعة حينية لكل عملية فساد.

كذلك يمكن أن نقيم أداء العون العمومي اليوم بهذه المنظومة الرقمية التي نتحدث عنها يعني هنالك إمكانية واضحة وجلية لكن إلى متى؟ ننتظر مجلة الصرف لليوم الى أن قدم الزميلات والزملاء مشكورين مبادرة مهمة جدا ستكون عندها أبعاد مهمة ومتى تكون الرقمنة؟ فهذا غير معقول.

وقد اتصل بي بالأمس تونسي مقيم بالخارج كان موجودا هنا في الفترة السابقة ليكمل إعداد ملفه ويتقدم بخدمة عمومية بعدما غادر وقدم ملفه قالوا له هناك وثائق ناقصة، فهل يأتي من لندن ويستقل طائرة من أجل استخراج أوراقه فهل هذا معقول؟ تطورت كل الدول وتوجهت للرقمنة ونحن مازلنا ننتظر تونس الرائدة عندها كفاءات إعلامية تقدم خدمات كبيرة في هذا المجال للدول الأخرى، يكفي من الأوراق ومن التجوال بين الإدارات فهل سيعود من لندن ليستكمل ملفه؟ هل يعقل هذا؟ في حين أنه كان يمكنه ذلك بهاتفه. يعني لا يمكن أن نواصل أكثر مع المسألة ونغلق هذا القوس.

أريد أن أتوجه للسيد وزير النقل قلنا هنا من تحت قبة البرلمان عديد وعديد المرات لا بد من تخفيف أسعار تذاكر السفر للتونسيين المقيمين بالخارج حتى يعودوا لأبنائهم وعائلاتهم فمجيئهم يساعدنا اقتصاديا، تصور أن نسمع اليوم أن تذاكر السفر للقادمين من فرنسا ارتفعت 80 أورو أكثر عوض أن نخفض السعر ما هو السبب؟ يقال الحرب الإيرانية الأمريكية هي السبب والمحروقات وما إلى ذلك السيد وزير النقل فهل أن الحل لا يكون إلا بالترفيع في التذاكر؟ ألا تعرف أن الترفيع في التذاكر سيمنع عديد التونسيين من العودة وأن عدم عودتهم لتونس عنده تأثيره السلبي على الاقتصاد وعلى دورة الحياة عندنا وعلى من سيشتري عقارا ومن سيبيع؟ ما هذا؟ هل هذا هو أسهل حل عندك؟

السيد وزير النقل، أريد فتح قوس عن الحافلات التي سعى السيد رئيس الجمهورية لجلبها وفرحنا جميعا ألم تقوموا بدراسة السيد الوزير، إن كانت مخولة للجولان في طرقاتنا أم لا فاضطررنا اليوم الى إزالة مخفضات السرعة هل هذا معقول؟ فالسيد رئيس الجمهورية يسعى ويتنقل لجلبها ومسؤوليتك في أن تكون عندك دراسة هل أن هذه الحافلات تتماشى مع طرقاتنا أم لا؟ ولم تفعل ذلك بصراحة أستغرب.

وأريد أن أختم بكلمة أخيرة تحويلات التونسيين المقيمين في الخارج للعملة الصعبة مهمة جدا اليوم لاقتصادنا ويواجهون صعوبات كبرى ويتصلون بنا، صحيح أنه بمجرد الإعلام في الديوانة يمكن أن يدخلوا مبالغ من العملة الصعبة، ولكن حين يريدون إيداعها في البنوك من أين لك هذا؟ ويجب عليك الاستظهار بهذه الوثيقة وغيرها على اعتبار لجنة التحاليل المالية فهذا يمنع بلادنا من الاستفادة من العملة الصعبة، أنا مع تطبيق القانون والحذر ولا نفتح الباب على قبول العملة الصعبة اعتباطيا، ولكن ليس بشكل مبالغ فيه، فالناس ينقلون أموالهم ويعملون ويعلم الله بهم ثم يقولون لا يمكن لأن تلك الورقة ناقصة فهل يعقل هذا؟ يجب أن نتطور وبارك الله فيكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الكلمة للسيد الزميل المحترم النوري جريدي عن كتلة لينتصر الشعب، له ست دقائق. تفضل.

السيد النوري جريدي

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بكل زميلاتنا وزملائنا من جهة المبادرة المتعلقة بمقترح قانون تسوية مخالفات الصرف عدد 58 لسنة 2025 .

المداخلة اليوم بعنوان بين إكراهات اقتصاد التداين وعبث تشريع الضرورة، لماذا هذا العنوان؟ للأسف الشديد وعلى خلاف ما يذهب إليه الخبراء وما تؤكده الحكومة التونسية وما يراه بعض النواب من أن الاقتصاد التونسي صمد في وجه الأزمات وهو في حالة انتعاش، نرى أن هذا الاقتصاد القائم أساسا على التداين لا على الاستثمار لم يستطع مطلقا إنتاج الثروة ولم يراكمها ولم ينفتح مطلقا على البعد الاجتماعي والدليل أن التضخم متواصل وأن العجز متفاقم وأن المواطن البسيط يقف عاجزا أمام معادلة جهنمية خانقة دخل بسيط أو منعدم وأسعار حارقة في أبسط المواد الأساسية.

يقع هذا والحكومة تغمض أعينها عن مراجعة منظومة الدعم ومنظومة الرخص بل إنها بإغفال إصدار مجلة الصرف ومجلة الاستثمار تشجع ضمنيا هيمنة الاقتصاد الموازي على اقتصاد الدولة، هذا الاختناق الاقتصادي والاجتماعي ترعاه إدارة تتشبث بآليات عمل لا تشجع المبادرات الخاصة ولا الاستثمار الوطني ولا الاستثمار الأجنبي بتعقيدات نفرت الجميع ليغادروا إلى وجهات أخرى دبلوماسية اقتصادية باهتة إن لم نقل ميتة، نصوص تشريعية تصب في مصالح عائلات وكرتالات بعينها في مختلف القطاعات لعل أبرزها القطاع البنكي الخاص الذي يحقق أرباحا مهولة ليغرق الشعب في الفقر والخصاصة.

أما الجزء الثاني فهو بعنوان عبث تشريع الضرورة، نحن نؤاخذ من خلاله الوظيفة التنفيذية فالحكومة الحالية وقبلها حكومات كثيرة ظلت أسيرة توجهات وخطط لا ترى ضرورة في تسريع نسق التشريع بما يتلاءم مع مفهوم الثورة التشريعية فظلت المشاريع في أغلبها معطلة لأسباب عقارية، تغيير صبغة الأرض مثلا لإنجاز مشروع قد تستوجب

سنوات عديدة والغريب أن الحكومات المتعاقبة لا ترى حرجا مطلقا في الإجابة عن أسئلة النواب المتعلقة بوضعيات عقارية تعود إلى أكثر من قرن، القطعة 10 مثلا بين حديقة حيوانات قفصة إلى آخر نقطة من معتمدية السند 50 كم تقريبا محكومة إلى الآن بنص قانوني من العهد الاستعماري الأول، محكومة بأمر علي صادر سنة 1906 يعني 120 سنة لم تجترئ الدولة بطم طميمها وبمختلف مؤسساتها على نقض هذا القانون ولتتعطل مصالح المواطنين فهم رعايا الباي ورعايا عهد الاستعمار.

وكي يفهم المواطن البسيط عمق الأزمة وعبث التشريع هذه الحكومة وسابقاتها رغم الشعارات المرفوعة "الثورة التشريعية" ورغم أسبقيتها في مشاريع القوانين على مجلس نواب الشعب فإنها ظلت لسنوات عاجزة تماما عن عرض مجلة واحدة على المجلس، مجلة المياه، الغابات، الاستثمار، التراث، الديوانة، البيئة، المحروقات، التهيئة الترابية والتعمير وغيرها ومشروع مجلة الصرف موضوع نقاشنا اليوم لماذا الالتجاء إلى حل جزئي في مقترح قانون لتسوية مخالفات الصرف لو لم تكن الحكومة عاجزة عن تقديم مشروع قانون مجلة الصرف كاملا؟

لماذا يضطر أصحاب المبادرة إلى مثل هذا المقترح لو لم تكن حكومتنا الموقرة حكومة تسويف ومماطلة وإرجاء؟ أين نصوصكم الترتيبية؟ أين منصة من طالت بطالتهم من خريجي الجامعة من أصحاب الشهائد العليا؟

لماذا تكون ملاحظات البنك المركزي التونسي عندما عرضت على أنظاره فصول هذا المقترح في الشكل والمضمون ملاحظات تكاد تراجع كامل المقترح لتصفه رغم أهميته بأنه معالجة غير مكتملة ويضعف من إمكانيات تحقيق الأهداف، بل إنه يقلل من فرص نجاح المقترح في إدماج العملات المتداولة خارج القنوات الرسمية والأطر القانونية؟

أخيرا، ننبه في كتلة لينتصر الشعب. إلى المسؤولية السياسية الكاملة للحكومة التي دفعت مجلس النواب إلى تشريع الضرورة وإلى المعالجات الجزئية.

على الحكومة أن تكون واعية بأنها المسؤولة الأولى والأخيرة عن الفراغ التشريعي الحاصل في مختلف المجالات وعليها بالضرورة أن تتحمل مسؤوليتها كاملة، إذ يبدو أن الجهاز التشريعي في كل الوزارات في إجازة طويلة الأمد وهي إجازة على رئيس الجمهورية أن يحسم الأمر فيها بتغيير حكومي عاجل لا يشمل الوزراء فقط، بل كل المديرين العامين وكل مسؤول راقته هذه الإجازة خالصة الأجر من دم الشعب التونسي وتطلعاته في الحرية والتنمية والثروة والرخاء.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة نورة الشبراك عن الوطنية المستقلة، لها أربع دقائق. تفضلي.

السيدة نورة الشبراك

شكرا السيدة الرئيسة،

ومرحبا بزملائي الكرام،

في بداية الأمر لا بد أن نثمن هذه المبادرة التشريعية باعتبارها تتنزل ضمن الإجراءات العاجلة بحسب تقدير الجهة المبادرة أمام تفاقم ظاهرة تداول العملة خارج الأطر القانونية وهو إجراء تحفيزي لإدماج تلك العملات بالقطاع المنظم ويعتبر الظرف الاقتصادي دقيق رغم تحسن بعض المؤشرات ولو نسبيا مثل العائدات السياحية لكن في غياب التشجيع على الاستثمار المدخرات محليا والتحفيز على دمج السيولة المالية تبقى الإصلاحات مبتورة ومتفرقة ولا تعزز الثقة في النظام المالي بشكل عام.

في الحقيقة هذا الطابع الظرفي العلاجي اليوم هو ضروري كما أشار إلى ذلك العديد من الزملاء وهو علاجي لبعض الوضعيات بذاتها وهذه والنوعية من التشريعات من الأجدر أن تندرج ضمن إصلاحات شاملة تكون في إطار مراجعة مجلة الصرف بجميع نواحيها، ولكن يفسر هذا الضرورة الحتمية التي لجأت له هذه النوعية من التشريعات وهي محددة في الزمن أيضا وقد تتلاقى مع بعض النصوص الترتيبية تقنيا كالإدلاء ببعض النسب بذاتها أو محددة في الزمن.

أدعو أيضا جهة المبادرة أن تسحب الفصل 5 من الناحية الشكلية لأنه يأتي متضاربا في الحقيقة مع وجوده بنفس الصيغة وبنفس التفاصيل في الفصل 81 من قانون المالية لسنة 2026.

سادتي الكرام، نحن في إطار نظام رأس مالي منفتح تحف به المخاطر من جميع النواحي والانظمة المالية تحتاج الى مراجعات دورية وبالنسبة لنا مثل هذه القوانين المحددة تشريعيا في الزمن قد تتولد وضعيات أخرى مشابهة لها وهذا النص لن يعرف استقرار وندعو زملائي الى تدارك مثل هذه الإجراءات وشكرا لكم على حسن الاصغاء.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة بسمة الهمامي عن كتلة لينتصر الشعب، لها ست دقائق. تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا رئيسة،

مساء الخير جميعا،

نحن اليوم نلتقي من أجل مناقشة مقترح حول تسوية مخالفات الصرف وهو مقدم من ثلة من نواب مجلس نواب الشعب، الكل يلتقي حول إن الأزمة هي أزمة هيكلية بالأساس وتتطلب تدابير وإجراءات وقوانين ثورية حقيقة تستجيب لطبيعة الانتظارات تكون حلولا جذرية وعميقة.

استمعنا إلى ممثلي وزارة المالية في مناقشة هذا المقترح في لجنة المالية في تشخيصهم للوضعية الصرفية الحالية وبينوا أن المخالفات الصرفية تنامت بشكل ملحوظ نتيجة عدة أسباب أولها كثرة النصوص القانونية والترتيبية وتشعبها وتداخلها، كما بين أيضا ممثلو البنك المركزي أن هذا المقترح هو معالجة غير مكتملة ويضعف من إمكانيات تحقيق الأهداف.

كما قلنا في البداية أن الأزمة هيكلية بالأساس وأن الوضع كالجسد الذي أصابه مرض وعلل كثيرة في كل مواطن الجسد، المعالجات البسيطة أو المعالجات التي تشمل مكانا ما دون معالجات جذرية لكامل العلل ربما ستصيب هذا الجسد بعلل أخرى بينها ممثلو وزارة المالية وممثلو البنك المركزي، أن التنبيه إلى المخاوف الفنية التي قد تنجم عن بعض أحكام هذا المقترح خاصة فيما يتعلق باحتمال تنامي المضاربة بالعملة الأجنبية وما قد يحدثه ذلك من ضغط إضافي على قيمة الدينار التونسي.

كما أشاروا إلى أن فتح الحسابات بالعملة للمقيمين رغم ما قد يحمله من إيجابيات محدودة يمكن أن يترتب عنه انعكاسات سلبية محتملة قد تمتد لتشمل تجاوزات أو ممارسات غير قانونية على غرار التهريب أو التحويل غير المشروع للأموال.

نحن اليوم أمام وضعية صعبة تتطلب من الجهاز التنفيذي أن يعد العدة ويكون حاضرا لأنه عنده الإدارة وصرحت وزيرة المالية السابقة في مناقشة ميزانية 2025 أن مجالس الصرف ستكون على طاولة مجلس نواب الشعب في جانفي 2025 اليوم نحن في أفريل 2026، أقيلت السيدة الوزيرة وعينت وزيرة جديدة، الوزارة قائمة والإدارة قائمة وحين يذهب وزير ويعين وزير فلا يتم وزير مهامه التي صرح بها أمام الشعب وأمام مجلس نواب الشعب أنه سيتمها في ظرفية تستدعي استنفار كل أجهزة الدولة كيف؟ وإذا كانت الحكومة الحالية لا تفي بتعهداتها يمكن لنا مساءلتها وأن نسحب منها ونرسل لها لائحة لوم وماذا نفعل مع الوزراء الذين لم يوفوا بتعهداتهم أمام الشعب وأمام مجلس نواب الشعب؟ أي منطق هذا الذي يحمل الوظيفة التشريعية تبعات فشل تنفيذي واضح؟ أليس من المفارقة أن تغرق البلاد في سن القوانين بينما تظل حبرا على الورق؟

هل أصبح التشريع في حد ذاته هو غاية لا وسيلة لتنظيم الحياة العامة وتحقيق النتائج؟ أين هي مشاريع القوانين التي أعهد بها التونسيون؟ أين ما يسمى بالثورة التشريعية؟ أم هو فقط شعار ما زالت لم تستوعبه الإدارة والوظيفة التنفيذية لحدود اللحظة؟ هل تخلت السلطة التنفيذية الوظيفة عن دورها في المبادرة؟ أم أنها تحتكر القرار دون أن تنتج نصوص واضحة تعرض للنقاش؟ أهم المجلات التي أتعبت الشعب وأتعبت المواطن العادي في حياته إلى حدود اللحظة برغم تقديمنا المقترحات لوجود حلول للمواطنين إلا أن هذه المجلات لم تصل لحدود اللحظة لمجلس نواب الشعب، مجلة المياه يعاني الناس من العطش ومن تبعات المجامع المائية لليوم ولحدود اللحظة لا صدى ولا حياة للوظيفة التنفيذية.

هذا المقترح بكل ما يحمله من حلول من قبل الوظيفة التشريعية تبقى دائما حلولا ترقيعية في ظل صمت وعجز هذا الجهاز التنفيذي عن أداء واجباته وعلى القيام بما يجب أن يقوم به هو الذي عنده الإدارة لكننا اليوم أمام إدارة ترفض التغيير وترفض أن تكون جزء من البناء الحقيقي وتعطي حلولا لشعبها، هي وظيفة تنفيذية تستكين وأصبحت حتى حين نصادق على مشاريع لم تقدم أوامرها الترتيبية تذهب الى مجلس نواب الشعب حتى لا ينفذ أو لا يطالب بتنفيذ تلك القوانين...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الكلمة إلى السيد الزميل المحترم معز الرياحي عن كتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد معز الرياحي

شكرا السيدة الرئيسة،

في البداية نثمن مقترح القانون هذا الذي من شأنه تسوية مخالفات الصرف ودعم خزينة الدولة من العملة وسأركز على طلبات السادة المواطنين في دائرتي في مجاز الباب وتستور وقبلاط وأريافها من ولاية باجة وأتوجه للسيد وزير الداخلية والسيد والي باجة بخصوص الماء والكهرباء أنه لا بد من تفعيل مكتوب السيد وزير الداخلية المتعلق بهذا الموضوع وخاصة لبعض المواطنين، خاصة للسيد بلال الهمامي له وضعية خاصة وينتظر منذ عشر سنين وعائلته تعيش متفرقة للآن باعتبار لأن له ولد مريض ويحتاج المعدات الطبية التي تحتاج إلى الكهرباء، لليوم هو في مكان وأولاده في مكان ولذلك لا بد من التدخل الفوري ودعوته خاصة السيد والي باجة وهو يعلم بالموضوع وقابلته في هذا الشأن، نرجو منه الإسراع في الإنجاز.

كذلك السيدة نادية القوماني بمجاز الباب بالعرقوب عندها عقار اشترته منذ 15 سنة وتنتظر رخصة البناء لليوم لماذا؟ لأن السبب هو مشكلة التهيئة وغيرها فما فائدة شهادة الملكية إذا لم يستعمل الشخص ملكيته؟ لا بد من مراجعة الموضوع وتسوية وضعية هذه المواطنة التي طال انتظارها.

ثالثا، ينتظر 13 منزل في شيخ الوديان بقبلاط الماء والكهرباء منذ سنين، لا بد من وضع حد لهذه المعاناة غير ممكن ونحن على أبواب فصل الصيف اليوم أن نبقى في هذه الوضعية.

كذلك ملف النقل، رخص التاكسي الفردي هناك مواطنون في مجاز الباب ينتظرون رخصة نقل فردي من 13 و14 سنة في أولاد سلامة وتستور وإذا كنت ستتنقل من تستور الى أولاد سلامة يجب أن تكتري سيارة فمن غير المعقول فهم من أبناء الريف البسطاء والمفقرين ولا يمكنهم كراء سيارة وماذا سيفعل من عنده وضعية صحية؟ لا بد من التدخل وتمكينهم من الرخص الثلاث التي أفاد بها السيد الوالي والسيد وزير النقل حتى يساعدنا في هذا الموضوع.

البنية التحتية، مازال طريق بن بركة ينتظر التدخل لليوم، حي الصدق، حي العزيمة، العربي زروق، أولاد سلامة، المسالك الفلاحية بقبلاط الفضايلية، شيخ الوديان كذلك تسوية الوضعية الخاصة بالمساكن المقامة على ملك الدولة الخاص فالناس ينتظرون وتمت تهيئة حي العزيمة 2 و3 وبقي حي العزيمة 1.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا زميلي المحترم، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة ريم الصغير غير منتمية إلى الكتل، لها أربع دقائق. تفضلي.

السيدة ريم الصغير

شكرا السيدة الرئيسة،

أشكر زملائي الأعزاء على تمرير هكذا مبادرة بهدف إنعاش خزينة الدولة ولكن ما أعيبه على زملائي أني لم أجد في هذا القانون تسوية لأصحاب ذوي الإعاقة ممن عندهم خطايا في الصرف وتعرفون أنتم أكبر إعاقة تواجه هؤلاء الناس في تسوية وضعية سياراتهم هو قانون الصرف، لنقم مع بعضنا معادلة إذا نقول عدد الأشخاص في وضعية إعاقة حوالي 1.2 مليون يعني 10% من سكان تونس، ما هي نسبة القادرين على السياقة أو المحتاجين لسيارة سيكونون في حدود 8% يعني العدد المستهدف في حدود 96,000 شخص ذوي إعاقة ولا يتجاوز عدد المتمتعين الفعليين سنويا بالامتياز الجبائي أو أنه سيكون محصورا بين 3000 و5000 حالة، معدل سعر السيارة المهيأة بالخارج بين 25 و40 ألف أورو، معدل معتمد 30,000 أورو يعني بما يقارب 100,000 دينار تونسي. الكلفة السنوية بالعملة الصعبة يعني 5000 * 30 يساوي 150,000,000 أورو سنويا حوالي 23,000,000,000 دولار يعني 21,000,000,000 أورو الاحتياطي العملة الصعبة.

نسبة تكلفة سيارات ذوي الإعاقة 150,000,000 نقسمها على 21,000,000,000، أقل من 1% من الاحتياطي يعني تأثير ضعيف جدا على التوازنات المالية للدولة ولم تخرج في الحقيقة إلى حد الآن قوانين الأوامر الترتيبية لتسوية وضعيات ذوي الإعاقة من وزارة المالية إلى حد هذا اليوم. شكرا ودام عزكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عماد أولاد جبريل عن كتلة الوطنية المستقلة، له عشر دقائق، تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا رئيسة،

أود أن أتوجه بالشكر إلى جهة المبادرة، لأنه في خضم التعطل والتلكؤ الحكومي، تأتي مبادرة من السادة النواب لتساهم في حل إشكالية تهم عددا كبيرا من التونسيين والعديد من الشركات، ولتقطع مع القوانين البالية، لكن هذا القانون، الناس في الخارج تقول شكرا على إنجاز هذا القانون، لكن قد لا يجد طريقه إلى التطبيق وقد طرح بعض السادة النواب بالأمس تساؤلات حول إمكانية إرساء " police de police" كما كان معمولا به سابقا.

وفي هذا الإطار وعندما لا يوجد تغيير حكومي، هل نستطيع أن نرسي حكومة لهذه الحكومة؟ لأن هذه الحكومة تشتكي وتبكي أكثر من المواطن، عندما يأتي وزير إلى هنا "يثير الشفقة" ويقرون بحجم الصعوبات والمشكلات التي يعاني منها المواطنون، لكن لمن تقول هذا الكلام؟ أنا أعلم عندما يتولى وزير مسؤولية وزارة معينة يكون على علم مسبق بالنقائص الموجودة فيها، وبالمشاريع المعطلة، ويأتي أساسا من أجل تحقيق أهداف معينة، جاء أساسا لتحقيق طموحات الشعب التونسي في المجال الذي يشرف عليه ونحن نثمن القلة القليلة التي تحترم هذه الحكومة والتي تعمل في إطار نواميس الحكم والدولة، أما البقية، فيبدو أن وجودهم شكلي لا أثر له، كمن يصب الماء على اليدين.

نحن اليوم سنعمل على هذا القانون وهذا القانون أتى بجهد جهيد وحاولت هذه الحكومة، من خلال عدة مراسلات، تعطيل هذا القانون، لأنهم كانوا في كل مرة يقولون إن مجلة الصرف قادمة، أنا أتذكر أن الحديث عن مجلة الصرف يعود إلى سنة 2018 وهي ستأتي ومنذ ذلك الوقت ونحن نسمع الوعود نفسها وكنا نتساءل دائما لماذا لا تصدر هذه المجلة؟ وربما تشعبات ولوبيات حالت دون إتمامها، لكن المرحلة الحالية جاءت من أجل القطع مع أساليب الماضي.

وأود هنا أن أتوجه بالسؤال إلى السيدة رئيسة الحكومة الحالية وإلى أربع رؤساء الحكومات السابقين، غيروا المستشار الذي يكتب لكم لأن الجميع يقولون نفس الخطاب، فقد تعاقبت الحكومات وتكررت الوعود نفسها "سوف وسوف وسوف" ولا تسمع إلا "البشبش وسوف" هل نسميها "حكومة البشبش هذه" لأنه " باش يعملو، باش يعملو" وهم لم ينجزوا شيئا.

إذن اليوم إذا كان الشعب التونسي يقولون لي: "إنكم تعملون على هذا القانون، ولكن الحكومة لن تطبقه"، فأنا متأكد أن هذه الحكومة، مهما كانت مدة بقائها، سيأتي يوم ترحل فيه وستأتي حكومة أخرى تجد هذه القوانين قد تغيرت وتقوم بتطبيق القوانين الموجودة والعمل بها، وهذا رد على من يردد مثل هذا الكلام واليوم عندما نرى التعطيل الحاصل على مستوى الوزارات، أود أن أتساءل آخذ السيد وزير الشؤون الاجتماعية كمثال وسأقدم أمثلة عديدة أخرى، فهل يعقل أن وزيرا يحترم نفسه ويقدر مكانته كوزير ويقدر مؤسسات الدولة، تصله مراسلة قبل 15 يوما لحضور جلسة في لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية، يكون هدفها مناقشة الوضع الاجتماعي المحتقن في البلاد وتسوية العديد من الوضعيات، ثم يأتي السيد الوزير في عشية وضحاه ويعقد اجتماعا طارئا ثم يجتمع برؤسائه الذين يشغل أغلبهم مناصبهم بالنيابة، لأنه لا يملك سوى مدير عام واحد مباشرا، أما البقية فيشغلون مناصبهم بالنيابة، ثم يطلب منهم صراحة الذهاب وإبلاغ اللجنة بتعذر حضور السيد الوزير بسبب التزامات سابقة.

لم أفهم حقيقة ما هي هذه الالتزامات السابقة التي حالت دون حضور السيد الوزير، ما هو الأمر الذي كان أهم من مصلحة التونسيين؟ وما هو الأمر الذي كان أهم من الأوضاع التي يعيشها التونسيون وأهم من الملفات التي نناقشها يوميا؟ والأكثر من ذلك أنه خلال الاجتماع طلب منهم ألا يقدموا أي وعود وألا يعطوا أي أرقام وقيل لهم إن النواب سينتقدونكم وعليكم تحمل النقد.

هذا هو السيد الوزير، وقد رأيتم حجم التعليمات التي أعطاها ما أحلاها ورأيتم كذلك طبيعة الاستراتيجية التي اعتمدها السيد الوزير ما أقواها، ثم خرج السيد الوزير ليصرح بأن 100 ألف عامل تونسي قد تمت تسوية وضعياتهم منذ صدور هذا القانون وأنا قلت ذلك سابقا وأكرره اليوم: أتحداه أن يثبت لي قاعدة بيانات تم من خلالها ترسيم 100 ألف عامل تونسي وأتحداك المرة الثانية أن يقدم لنا عدد المواطنين التونسيين الذين انقطعوا عن العمل، أو بعبارة أخرى الذين أحيلوا على البطالة الوجوبية نتيجة عجز الوزارة وعجز الحكومة عن تطبيق القانون.

والمراسلات موجودة ويمكن الرجوع إليها، كما يمكنه أن يوضح لنا حقيقة الاعتصامات القائمة اليوم أمام وزارة النقل وأمام وزارته، وزارة الشؤون الاجتماعية، فهل هؤلاء الذين يعتصمون هم ممن تمت تسوية وضعياتهم؟ وهل جاءوا للاعتصام من أجل المطالبة بالزيادة في الأجور حاليا؟

نحن اليوم نعيش حالة من الهشاشة غريبة جدا وهناك أمر لم أستوعبه إلى حد الآن، هل نعيش في دولة واحدة أم في مجموعة من الدويلات؟ كيف يمكن أن يطبق القانون في وزارة النقل أو في وزارة التشغيل أو في غيرها على فئة معينة ولا يطبق على فئات أخرى؟ كنت أعتقد أن الفئوية والانتقائية قد انتهت، لكن الواقع اليوم يظهر أن عديد الوزراء ما زالوا يكرسون هذا المنهج، بل عدنا إلى منطق "تابعنا" و"غير تابعنا" وكأن بطاقة التعريف الوطنية أصبحت تصنف التونسيين إلى فئات تابعة وفئات غير تابعة، لنصبح نتعامل هكذا وهذا الشيء الموجود اليوم.

والسؤال الذي أطرحه اليوم على الوزراء الذين أتحدث عنهم اليوم سواء في وزارة الفلاحة أو وزارة النقل أو وزارة الشؤون الاجتماعية، عندما تضع رؤوسكم على الوسادة آخر النهار وأنتم تعلمون أنكم يتّمتم عائلات وأنتم شرّدتم أطفالا بدون نقل، تزداد تعقيدا وأنتم لا تملكون استراتيجية، هل تنامون مرتاحون؟ هل تنامون هانئين؟ لقد مرت سنتين وستحضون بتقاعد وزير، ولكن كم من دعوة خير ستكسبها من المواطنين؟

أنا أحيانا أقول إننا نتحدث عن هذه القضايا، لكن يبدو لي أنهم لا يحسون بها وليس لديهم إحساس وكأنهم لا يدركون الحقيقة، فكيف لمن كان يعيش هنا أصبح يعيش في قمرت فكيف سيحس بالمواطنين؟ وكيف له أن يدرك ما يواجهه المواطن من صعوبات يومية؟ هل يذهب إلى السوق ويشاهد؟ ودائما "رأس الهم دادا عيشة"، دائما مجلس نواب هو الطرف الذي يتحمل المسؤولية في نظر المواطنين، في حين أن دور المجلس يشرع القوانين، تقل لي دورك الرقابي، أقول لك أمارس دوري الرقابي من خلال الأسئلة الشفاهية والأسئلة الكتابية، أما الأسئلة الكتابية فلا أريد الخوض فيها وهذا أحسن لأنه ما يبدو لي هو أن بعض الوزراء لا يطلعون عليها أصلا وبالنسبة إلى الأسئلة الشفاهية، فإن الإجابات تكون في أغلب الأحيان جاهزة ومعدة مسبقا، ولا أحد أخذ إجابة شافية، وذلك لأن المشكلة الأساسية هي أن هؤلاء غير مسؤولين ولا يحسون.

واليوم ماذا سنقول للسادة النواب؟ اليوم المواطنين ما زالوا ينتظرون عدادات الماء والكهرباء، رغم صدور منشورين في هذا الشأن من السيد وزير الداخلية ومع ذلك إلى حد هذه الساعة، السادة الولاة لا يستطيعون تطبيق القرار خوفا من المساءلة القانونية ويقولون: "هل تريدني الدخول إلى السجن"، لكن ماذا عن المواطن الذي يعيش منذ سنتين أو ثلاث أو أربع سنوات من دون ماء؟ وماذا عن الشاب الذي يخطط لبناء منزله أو الاستعداد للزواج أو الاستقرار مع أسرته، ثم يجد نفسه في منزل من دون ماء؟ فماذا يفعل هذا المواطن في ظل هذا الوضع؟ نتيجة أنكم الآن تذكرتم قانون الصيانة.

أنا اليوم أطرح أكثر من سؤال هل جعلت القوانين من أجل التخفيف عن المواطنين وحل مشاكلهم، أم من أجل تأزيم أوضاعهم وتعقيدها؟

فإننا نتحدث اليوم عن قوانين تعود إلى السبعينيات في حين أن العديد من المواطنين قاموا بالربط بالماء خلال التسعينيات وآخرون خلال سنوات 2000 و2010، ثم تتذكرون اليوم، في سنتي 2024 و2025، بالعودة إلى تلك القوانين التي تعود إلى السبعينات والثمانينيات ومحاولة تطبيقها.، لذلك فإن الكلمة الأخيرة التي أود قولها هي نحن اليوم يجب الإستحثاث في المصادقة على كل القوانين وتأتي حكومة وتطبق القوانين وشكرا لجهة المبادرة.

السيدة النائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد علي فنيرة عن كتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيدة الرئيسة،

اليوم يتساءل العديد من التونسيين عن مآل فتح الحسابات بالعملة الأجنبية وذلك في إطار الفصل 81 من قانون المالية الذي صادق عليه رئيس الجمهورية يوم 11 ديسمبر 2025 وتم نشره بالرائد الرسمي يوم 12 ديسمبر 2025 وقد دخل هذا القانون حيز الاستغلال بداية من غرة جانفي 2026، تاريخ دخول قانون المالية حيز التطبيق لكن للأسف، إلى غاية اليوم، لم تصدر الأوامر التنفيذية.

لقد تم إقرار هذا القانون بهدف تمكين التونسيين من إيداع الأموال في حسابات بالعملة الأجنبية واستعمالها في تسديد بعض النفقات أو الاستفادة منها عند السفر وقد لقي هذا الفصل ترحيبا واسعا من قبل الشباب، كما تناولته مختلف وسائل الإعلام داخل تونس وخارجها، فصل استبشر به عديد المواطنين واعتبره خطوة جديدة نحو الانفتاح الاقتصادي في الدولة التونسية، لكن للأسف بدأت الآمال تتلاشى بسبب تأخر إصدار الأوامر التطبيقية وتفعيل هذا القرار.

فهي مبادرة جد إيجابية غير أنه وعلى ما أظن أن الحكومة رفضتها ورافضة استكمال النصوص الترتيبية وما يمكن أن نستنتجه من هذا الوضع هو وجود تعطيل وهو ما يبعث برسالة سلبية إلى شباب تونس في تعطيل إنتاج هذه الأوامر.

واليوم إذا أردتم دعم هذا الشباب، فإن الوقت مناسب هذا هو الوقت الذي نحتاجه، نحتاج إلى شبابنا اليوم، الذي أصبحنا غير قادرين لتوفير مواطن الشغل وهو قادر بتفعيل هذا الفصل من شأنه أن يمكن العديد من الشباب من العمل لحسابهم الخاص وأن يساهموا في إدخال العملة الصعبة إلى الدولة التونسية وللأسف، فإن القوانين التي نصدرها لا توضع لتبقى حبرا على ورق وإنما وضعت لتفعل والحكومة اليوم اختصاصها خزن القوانين في الرفوف وليس اختصاص تطبيق قوانين.

واليوم نتساءل أين قانون الصرف التي تم الوعد بها آلاف المرات؟ أين "caisse enregistreuse" التي تم الوعد بها آلاف المرات؟ أين الرقمنة؟

وللأسف، نتائج ضعيفة لحكومة ضعيفة وشكرا.

السيدة النائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق، تفضل.

السيد حاتم الهواوي

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالزملاء،

مرحبا بكل المشاهدين في هذا الباب حول مقترح قانون يتعلق بتسوية مخالفات الصرف، عدد 58 من سنة 2025، أقول شكرا لجهة المبادرة وشكرا السيدات والسادة النواب مرة أخرى، إن شاء الله نكون أبعد ما يكون على تشديد العقوبات والترفيع في الخطايا، كما صنفنا بذلك لأهالينا ممن انتخبنا كي نصل إلى البرلمان.

في هذا الباب أقول العاقبة لمجلة الصرف، العاقبة لمجلة الاستثمار، العاقبة لأملاك الدولة، العاقبة للجماعات المحلية، العاقبة للاستقلال الغذائي، العاقبة للاستقلال الطاقي، العاقبة للاستقلال المائي، العاقبة لمديونية التونسي ومؤشر الهشاشة المالية للفرد، العاقبة كذلك للقروض التي بلغت 60% في كفتها الاستهلاكية بعيدا عن الاستثمار وبعث المشاريع، كذلك "الكاش" في تونس الذي بلغ 27.5 مليار دينار، الاقتصاد الموازي، رقمنة الإدارة، البطالة، الشباب التونسي، كلها إذن هي ناقوس خطر، لكن أقول: "on peut mieux faire" وإن شاء الله ستكون تونس غدا أفضل وأطرح سؤالا في هذا التوجه، بعد أن أسقط مشروع العفو في جريمة إصدار صك دون رصيد المدنية، وليست بالجزائية، على أساس أنه عبث تشريعي، كما صرح به، أين نحن من الحجة العادلة؟ وأين النتائج؟ إن قيمنا المدة تقييما موضوعيا، أصبحنا أمام موقف واحد لا ثاني له، عفو شامل، مع مراعاة حق المستفيد من لدن سيادة رئيس الدولة قيس سعيد، في نفس باب الإصلاح المذكور هذا.

ثم لما رافق الموضوع من هنات مثل "الكورونا"، الاقتصاد الراكد، إدارة معطلة، العشر العجاف ومظاهر سرطان الحياة الاقتصادية وتجريم الحياة الاقتصادية مرة أخرى. إذن التونسيون يموتون ويتألمون داخل وخارج أرض الوطن ونحن لم نحرك ساكنا، لا من السلطة التشريعية ولا من السلطة التنفيذية ونسأل الله أن يقدر الخير لهذا البلاد.

أمر، الدولة الاجتماعية لدينا حادثة في جندوبة ما زالت محل حديث الجميع، فالحل الوحيد المطروح في هذه الحالة أصبح الطلاق، إنها عائلة تضم طفلين يزاولان دراستهما والأب كفيف والأم تعمل بأجر لا يتجاوز 500 دينار وتعاني من مرض السرطان ومع ذلك تم رفع بطاقة العلاج وبقينا في حل من أمرنا.

ثم أمر إلى نقطة أخيرة وهي الماء الصالح للشراب في جندوبة، أنا الآن والعهدة تكاد تنتهي وأهالينا في جندوبة لا يملكون الماء الصالح للشراب ونحن نعلم تزامن ذلك مع مشروع تحويل فائض مياه الشمال

إلى مناطق أخرى، كي لا ندخل في الجهوية، فإن أهالينا دائما يبحثون عن الماء، في حين أن ما يقارب 12 ولاية تتزود بالمياه من منطقة جندوبة، فأين هذا المدخول بالنسبة إلى "SONEDE"؟ على الأقل تعود علينا بشيء من الجميل.

ثم أضيف وأقول: في نهاية الأمر وكالعادة سيدتي رئيسة الجلسة، لو دامت لغيرنا لما آلت إلينا وشكرا لكم

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذا الكلمة إلى السيد الزميل المحترم فيصل الصغير عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد فيصل الصغير

شكرا السيدة الرئيسة،

في البداية أود أن أترحم على السيدة درصاف المزوغي التي توفيت مؤخرا إثر عملية ولادة، نسأل الله أن يتغمدها بواسع رحمته وأن يلهم عائلتها جميل الصبر والسلوان ونعلم جميعا أن هذا الموضوع أثار جدلا واسعا وعبر كل طرف عن رأيه من وجهة نظر مختلفة وللأمانة تواصل معي العديد من المواطنين متسائلين عن سبب عدم تطرقي إلى هذا الموضوع وأود أن أجيبهم أنا فيصل الصغير، بصفتي مواطنا وإنسانا، لا أتاجر بآلام الناس وأوجاعهم.

اليوم تونس دولة قانون وأكيد توجد هياكل مختصة تشرف على هذا الموضع بناء على تقارير طبية وتقارير مختلفة وإن شاء الله سيأخذ كل ذي حق حقه وستظهر الحقيقة ولأنني أتابع هذا الموضوع في إطار مهامي الرقابية.

بالنسبة إلى موضوع جلسة اليوم المتعلق بتسوية مخالفات الصرف، إن مشروع القانون هذا يكتسي أهمية بالغة، ليس فقط لكونه يعالج وضعيات عالقة لآلاف التونسيين، بل لأنه يمثل خطوة شجاعة نحو المصالحة الصرفية التي انتظرها المواطنون والفاعلون الاقتصاديون طويلا.

إننا اليوم أمام واقع يتميز بتشتت المنظومة الصرفية وتآكل قيمتها الردعية أمام اقتصاد مواز ابتلع جزءا كبيرا من سيولة العملة الصعبة ولذلك فإن هذه المداخلة سترتكز على ثلاث نقاط أساسية:

أولا، البعد التشريعي: إن الهدف من هذا المقترح ليس تبرير التجاوزات، بل هو العفو المشروط الذي يهدف إلى إدماج الأموال الموجودة خارج المسالك الرسمية في الدورة الاقتصادية المنظمة. إن التسوية يجب أن تقوم على الوضوح من خلال دفع معلوم تصالحي مقابل طي صفحة الماضي، مما يوفر للدولة موارد مالية فورية نحن في أمس الحاجة إليها لتعبئة ميزانية الدولة.

ثانيا، من حيث النجاعة الاقتصادية: السيدة الرئيسة، إن شبابنا المستثمر اليوم في مجالات التكنولوجيا والعمل الحر"le freelance" يجد نفسه تحت طائلة قوانين صرف تعود إلى عقود مضت، فتسوية مخالفات الصرف هي رسالة طمأنة لهؤلاء الشباب وللمؤسسات الصغرى والمتوسطة بأن الدولة شريك وليست عائقا، فتحرير هذه الطاقات يبدأ بإنهاء المخالفات الصرفية التي تكبل المبادرة الخاصة.

ثالثا، والأهم ضرورة التناغم مع مجلة الصرف، فلا يمكن أن نتحدث عن تسوية المخالفات بمعزل عن الإصلاح الهيكلي وهنا نتساءل: ما الذي يضمن عدم العودة إلى المخالفات نفسها في المستقبل؟ لذلك لا بد من التأكيد والحرص على ضرورة الإسراع بالمصادقة على مجلة الصرف...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد بن سعيد غير منتمي إلى الكتل، له ثلاث دقائق، تفضل،

السيد محمد بن سعيد

شكرا السيدة الرئيسة،

التحية والاحترام لكافة الحضور الكرام،

الشكر والتحية للزملاء جهة المبادرة،

السيدة رئيسة،

حضرات الزملاء المحترمون،

إن الرأي الشخصي الذي عبرت عنه داخل اللجنة والذي سأعيد التأكيد عليه اليوم هو أن دور أعضاء مجلس نواب في هذه اللحظة المفصلية بدأ ينحرف يوما بعد يوم، ما جئنا من أجل هذا، فالقانون الذي اقترحه الزملاء ودون البحث في النوايا أو الخوض في النية، أؤكد أن النوايا طيبة فهناك إشكال قائم في البلاد ومشكورون السادة النواب على سعيهم إلى البحث عن حلول وتقديم مشروع قانون يتعلق بتسوية مخالفات الصرف، لكن الإشكال الكبير ومشكلتي الكبيرة يتمثل في نوعية هذه المقترحات لأنها تبقى حلولا جزئية، فنحن اليوم بصدد الترقيع عندما تكون اللحظة ثورية بامتياز.

عندما جئنا في هذه الفترة التاريخية، جئنا من أجل تغيير الإشكاليات القائمة على قاعدة صحيحة، لا من أجل الاكتفاء برفع شعارات كبيرة، ولكن المنجز حتى لا أقول ضئيل، عندما نقوم بإصلاح نجد أنفسنا نفسدها وهذا القانون يتنزل في هذا الإطار، فأحيانا قد يجتهد الإنسان بطريقة خاطئة ولو النية طيبة، لكن النوايا غير قادرة على التغيير والإصلاح.

واليوم يوجد أناس تورطت في قضايا دولية والجميع يعلم في الفترة السابقة وخاصة خلال العشرية السابقة من قضايا مرتبطة بتهريب الأموال، من إرهاب، من جمعيات، من منظمات، من أموال تنقلت بين الداخل والخارج.

وقبل النظر في مجلة الصرف، وهنا أريد أن أتطرق أيضا لعمل الحكومة لأن الحديث عن مجلة الصرف يتكرر منذ ثلاث سنوات وفي كل مرة يقال لنا إنها ستصدر قريبا وهذا ما جعل بعض الزملاء يقولون إلى متى سنواصل الانتظار؟ لقد انتظرنا سنة وسنتين وثلاث سنوات وأصبح هناك من يبحث عن حلول بديلة، غير أن هذه الحلول قد لا تكون دائما حلولا حقيقية، بل قد تتحول إلى إشكالية ومصيبة وقد تضع هذا المجلس أمام تساؤلات وشبهات نحن أبعد ما نكون عنها.

وفي الأخير، أريد أن أختم وأقول إن من يريد الإصلاح، فإن المعركة الحقيقية هي معركة ضد لوبيات البنوك ووكالات التأمين والمغازات الكبرى والبناءات...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة الأخيرة إلى السيد الزميل المحترم خالد حكيم المبروكي عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق، تفضل.

السيد خالد حكيم المبروكي

شكرا السيدة الرئيسة،

أريد أن أثمن المجهود الذي يقوم به الزملاء النواب، وخاصة أعضاء لجنة المالية الحالية والسابقة، الذين كان لهم دور كبير في الدراسة والاستماعات من أجل إيجاد صيغة توافقية قابلة للتطبيق

من قبل الوظيفة التنفيذية، حتى لا يكون هناك تعطيل في إصدار الأوامر الترتيبية، كما حصل في عديد القوانين.

ومن أهمها قانون المتعلق بديون الفلاحين والذي لا يزال إلى اليوم يطرح أكثر من تساؤل حول أسباب عدم تطبيقه، فكما تعلمون، فقد تمت المصادقة عليه في مجلس نواب الشعب، ثم أحيل مباشرة إلى رئاسة الجمهورية وصادق عليه السيد رئيس الجمهورية في أقل من 24 ساعة وتم نشره بالرائد الرسمي، لكن لا أعلم هل "العزري أقوى من سيدو" إلى اليوم ما زالت أسباب التعطيل غير مفهومة، خاصة وأن هذا القانون من شأنه أن يفتح عديد الآفاق، لا سيما فيما يتعلق باليد العاملة وتنشيط القطاع الفلاحي، باعتبار أن الفلاحة تمثل ثروة وطنية وركيزة أساسية من ركائز الدولة التونسية.

لذلك فإن مشروع القانون المتعلق بتسوية مخالفات الصرف عدد 58 لسنة 2025 الذي تقدم به الزملاء النواب ولهم منا كل الشكر والدعم من أجل تمرير هذا القانون لأني أعتبر أن هذا القانون يفتح المجال للنظر في مشروع أو مقترح قانون تنقيح مجلة الصرف، كما يمكن أن يفتح المجال أمام العديد من الاستثمارات ويساهم في دعم موارد الدولة، وخاصة لفائدة مواطنينا بالخارج وشبابنا والشركات التي يمكنها مجابهة التطورات العالمية.

كذلك أغتنم هذه الفرصة لأتوجه إلى جمعية البعث الرياضي بالرقاب بأخلص التهاني بمناسبة صعودها إلى المستوى الأول في رابطة الهواة وذلك رغم العديد من الصعوبات التي تعترضها، والنقص الفادح في الإمكانيات والتجهيزات ورغم أن الجمعية تكبدت عناء التنقل وخوض 18 مقابلة خارج ملعبها، نظرا إلى تعطل تسوية وضعية الملعب لأكثر من ثماني سنوات كاملة على مستوى القضاء ومع العلم، أطلق أهالي المنطقة مبادرة بعنوان "أعيدوا إلينا ملعبنا".

وفي هذه المناسبة أبلغ صوتي وصوت جميع متساكني المنطقة إلى مختلف السلط المعنية وفي مقدمتها سيادة رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد، من أجل التدخل العاجل لإيجاد الدعم والحلول الكفيلة لمجابهة مختلف العراقيل التي تعاني منها الجمعية.

فهذه الجمعية الفتية تنشط بها أربعة فروع للشبان وتمثل متنفسا حقيقيا لشباب الجهة كما تساهم في تأطيرهم والإحاطة بهم وحمايتهم من مختلف أشكال الانحراف ونحن على ثقة كاملة بأن سيادة رئيس الجمهورية لن يتوانى في معاضدة الجمعية ومساندة شباب الجهات الداخلية.

كما أتوجه بالشكر إلى بلدية أولاد حفوز على احتضان المقابلات وإلى كل من ساند جمعية البعث الرياضي بالرقاب والشكر الخاص أيضا إلى رئيس النادي وكافة أعضاء الهيئة المديرة والسلطات المحلية والجهوية والمجالس المنتخبة ونحن فخورون بهذا الإنجاز الباهر، إن شاء الله القادم سيكون أفضل وأنه بالعمل الجماعي لا يوجد شيء مستحيل.

وفقنا الله جميعا وإن شاء الله تبقى تونس دائما بخير. شكرا.

السيدة النائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، إذن بطلب من جهة المبادرة نأذن برفع الجلسة مؤقتا لمدة 15 دقيقة من أجل تمكينهم من إعداد الردود وشكرا

(كانت الساعة الثالثة وأربعين دقيقة بعد الزوال)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مقترح القانون

(كانت الساعة الخامسة وثلاثين دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

استئناف الجلسة،

الكلمة لجهة المبادرة. تفضل.

السيد طارق الربعي، ممثل جهة المبادرة

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس، لدينا طلب كجهة مبادرة وكرئيس الكتلة الوطنية المستقلة نظرا إلى كثرة مطالب التعديل الواردة على اللجنة وتعارضها مع النص الأصلي الوارد في مقترح القانون، نطلب من السادة الزملاء إرجاع المقترح للجنة لمزيد التروي والدرس والبحث بعد إذنكم.

الرجاء التصويت على هذا المقترح وذلك اعتمادا على الفصل 109 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نريد سماع رأي السيد رئيس اللجنة في خصوص الطلب المقدم من جهة المبادرة، تفضل.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا السيد الرئيس،

أريد أن أقول من العجائب والغرائب كيف تغير التوجه 180 درجة؟ وهذا يؤدي إلى تخمينات كبيرة ولا يمكن إلا أن أتبع جهة المبادرة ولجنة المالية صوتت على مقترح القانون هي ولجنة المالية السابقة وأشكرها على أعمالها، لكن لا يمكن أن أمر دون أن أوضح الأمور أن مبادرة السادة النواب تلاقي إجماعا كبيرا في الصباح وفي المساء تلاقي معارضة شبه تامة، لا أريد إضافة كلام آخر وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السادة النواب،

صدور قانون يلزم الدولة ولذلك التمعن فيه ودراسته أمر محبذ قبل عرضه على التصويت إما بالمصادقة أو بالرفض وفي صورة المصادقة بعدها تتم الإجراءات ويعرض في الرائد الرسمي وربما تقع إشكاليات من حيث التطبيق ولذلك أنا أعتبر زيادة التمعن يعتبر أمرا إيجابيا بالنسبة إلى أعمال المجلس ونعتبر طلب جهة المبادرة إرجاع مقترح القانون إلى اللجنة لزيادة التمعن في فصوله خطوة حكيمة وتدل على رؤية سديدة بالنسبة إلى المشرع ولذلك فالطلب متجه ومصادقة رئيس اللجنة على هذا الطلب أيضا في نفس المنحى وبطبيعة الحال الجلسة هي سيدة الموقف وهي التي ستقرر إما الاستجابة لطلب جهة المبادرة أو مواصلة النظر.

ولذلك فإن التصويت على إرجاع مقترح القانون إلى اللجنة يتم بتصويت أغلبية الحاضرين يعني أغلبية الحاضرين هم الذين يصوتون وليس النصاب بـ 54 عضوا وما إلى ذلك، يعني هنا إذا قررت أغلبية الحاضرين إرجاعه إلى اللجنة فبطبيعة الحال القرار المعتمد هو قرار الجلسة العامة.

إذن التصويت الآن بالنسبة إلى طلب جهة المبادرة في إرجاع مقترح القانون إلى اللجنة لإعادة دراسته.

إذن الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 48 صوتا مع مقابل 2 محتفظ و3 لا.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين 6، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين 1، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى لرافضين 1.

إذن النتيجة النهائية: 54 صوتا مع مقابل 3 محتفظ و4 لا. إذن قررت الجلسة العامة الاستجابة لطلب جهة المبادرة بإرجاع مقترح القانون إلى اللجنة. شكرا.

إذن الآن نرفع الجلسة لبضع دقائق ثم يقع الاستماع إلى مداخلات الزملاء طبق الفصل 108 من النظام الداخلي.

(كانت الساعة الخامسة وأربعين دقيقة مساء)

استئناف الجلسة
وتدخلات السيدات والسادة النواب
على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي

(كانت الساعة السادسة وخمس وأربعين دقيقة مساء)

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الكلمة الأولى للسيد الزميل المحترم نزار الصديق، له ثلاث دقائق تفضل.

السيد نزار الصديق

شكرا لك رئيسة،

في البداية أريد أن أوضح شيئا ردا على ما تفضلت به الزميلة سيرين مرابط حول الحادثة التي جدت بتوزر منذ مدة بمناسبة القافلة الصحية القطار الوردي ووضعية المرأة وأوضح أننا تابعنا بكل دقة كنواب عن جهة توزر تفاصيل الحادثة منذ البداية وكنا على تواصل مباشر وفوري مع كل الأطراف المتداخلة ونعلم جيدا ونشهد أن كل هذه الأطراف من إدارة جهوية وسلطة محلية أيضا وعلى رأسها والي توزر قاموا بالواجب وأكثر وتنقلوا مباشرة على عين المكان إلى المستشفى الجهوي بتوزر في الحال للوقوف والاطمئنان على النساء المتضررات والقيام بما يلزم، مع العلم أن قسم العظام بتوزر هو قسم جامعي ويزخر بالكفاءات ندافع عن إطاراتنا بالطبع إذا لزم في الحق وباعتبار المرأة التي ذكرتها الزميلة من ولاية أخرى أؤكد أن النواب من ولاية توزر هم نواب كل الشعب وندافع على كل مواطني الشعب التونسي بدون استثناء وسيبقى هذا الموضوع طبعا للمتابعة.

أتوجه بهذه المداخلة إلى السيد وزير البيئة، سيدي الوزير أنقل إليكم اليوم صرخة مخنوقة بروائح التلوث من قلب طريق حي الرياض بمدينة نفطة، أريد أن أوصل صوت أهالي نفطة الذين تعبوا من اشتمام روائح مياه التطهير التي أغرقت الطريق ودخلت للواحة، بصراحة ودون لغة خشبية أصبح الوضع في نفطة كارثيا والإدارة الجهوية للتطهير في توزر غائبة تماما وتعتمد فقط على الحلول الترقيعية التي لا تتجاوز يومين، بل إنها تلقي حتى بالحلول الترقيعية على عاتق بلدية المكان وأصبح هذا الطريق اليوم الذي من المفروض أنه حيوي وسياحي ويمر منه أيضا الناس والصغار مستنقعا للتلوث، هل يرضيك سيدي الوزير أن يقفز الصغير فوق مياه "SONEDE" في طريقه الى المدرسة؟ أين أنتم من كل هذا؟ تهان نفطة الكوفة الصغرى وعروس الجريد يوميا بسبب هذه الشبكة المتهالكة "إللي وفات فلوسها".

تسرب المياه الملوثة للواحة وهي رزق الناس وتاريخ البلاد والإدارة الجهوية بتوزر تشاهد عاجزة والمدير الجهوي لا يخرج من مكتبه وفي برج عاجي، كرامة المواطن في نفطة الذي يقوم بخلاص الأداءات ولا يجد إلا الروائح الكريهة والبعوض والأمراض هذا غير معقول وغير مقبول، صراحة يشاهدنا المسؤولون في التطهير، فالرائحة سكنت ديارنا وخنقت صغارنا وأزعجنا البعوض متى هذه السياسة؟ يعني "أعمل رقعة" وابعث جرارا يشفط القليل من الماء ويغادر وبعد ساعتين يعود نفس المنظر، لقد انزعج الناس بصراحة لا نطلب هبة هذا حقنا في بيئة نظيفة وفي كرامة وأنتم ووعدتمونا لمدة سنوات وقمتم بالدراسات. رزقنا الله الصبر وشكرا السيدة الرئيسة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة منال بديدة، لها ثلاث دقائق، تفضلي، المصدح للسيدة الزميلة.

السيدة منال بديدة

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، أريد اليوم أن أوصل صوت متساكني معتمدية بئر علي بن خليفة الذين وجهوا صيحة فزع من جراء تضررهم من تفاقم وتزايد ظاهرة السرقة في المعتمدية خاصة في الآونة الأخيرة.

السيد الرئيس، تضررت كل عائلة تقريبا من السرقة في معتمدية بئر علي حتى من لم يتعرض للسرقة يمضي كامل الليل في حراسة نفسه خائفا من حلول دوره.

الحديث عن السرقة يوميا وبدون استثناء في بئر علي بن خليفة، سرقة المواشي، تخيلوا يسرق لشخص أربعين رأس غنم أو عشرين أو خمسين هناك من أصيبوا بجلطة ونقلوا الى المستشفى من جراء سرقة تعبهم وشقائهم، سرقة السيارات والدراجات النارية ومولدات الطاقة الشمسية ومضخات ماء وأسلاك كهرباء وبطاريات ودكاكين ومغازات تمت سرقة الجميع كما تتم سرقة المنازل في الليل.

السيد الرئيس، تستهدف عصابات منظمة بئر علي بن خليفة تقولون لماذا معتمدية بئر علي بن خليفة؟ لأنها أولا ممتدة جغرافيا ويسهل التنقل فيها وثانيا صحيح أنه يوجد في بئر علي بن خليفة مركز حرس وطني لكن يغطي 11 عمادة ولا يمكنه أن يغطي أمنيا كل المناطق وثالثا لأن معتمدية بئر علي بن خليفة هي معتمدية فلاحية بامتياز وهي مغرية لهؤلاء المجرمين.

السيد الرئيس، زادت نسبة السرقة خلال الأشهر القليلة الأخيرة في بئر علي بشكل يستدعي التدخل العاجل من كل السلطات ولأن الأمر أصبح يؤرق المتساكنين، ومن هذا المنبر لا أشكك في التواجد الأمني في بئر علي بن خليفة بالعكس يقوم الأعوان بواجبهم، لكن المنطقة لم تعد تلك المعتمدية الصغيرة ما قبل الثورة واليوم فيها عدد كبير جدا من الفلاحين، مثلا يحصد زيت الزيتون لأبناء بئر علي بن خليفة الجوائز والميداليات في الخارج، اليوم تتم فيها تربية الماشية والأبقار وحتى الإبل وفيها تزايد كبير للتجار والمحلات التجارية وإن شاء الله عن قريب سيكون فيها حقل إنتاج غاز وأيضا منطقة صناعية يعني ستكون أكثر حركية وتوجد اليوم ستون مؤسسة تربوية في بئر علي.

سيدي الوزير، يخلق أبناء بئر علي بن خليفة الثروة فأوجه رسالة مستعجلة للسيد وزير الداخلية رجاء لا تقتلوا رغبة الناس في أن تشارك في بناء أوطانهم واحموهم.

سيدي الوزير، بئر علي بن خليفة في حاجة لمنطقة أمن الوطني فمن غير المقبول أن مركز حرس وطني وحيد يغطي مساحة أكثر من 1100 كم مربع، اليوم أعواننا في حاجة لمعدات إضافية وسيارات

وتكثيف الدورات الأمنية اليوم أيضا نحن في حاجة لتنقيح القانون عدد 33 لسنة 1969 فقد أصبحت الجريمة والمخدرات تؤرق المتساكنين...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عدنان العلوش، له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد عدنان العلوش

شكرا السيدة الرئيسة،

ومرحبا بالجميع،

أتدخل اليوم بخصوص رد وزير الداخلية على سؤالي الكتابي، أولا أثمن التفاعل مع السؤال لكن للأسف بين ما جاء في الرد الكتابي وبين ما يعيشه المواطن في بنزرت الشمالية يوميا هناك هوة كبيرة اسمها الواقع.

تم الحديث عن رفع الفضلات بطريقة "باب باب" ثلاث مرات في اليوم، هنا وأمام ممثلي الشعب أؤكد أن هذا المعطى بعيد عن الواقع ففي أغلب الأحياء يتم رفع الفضلات مرة واحدة وأحيانا في ظروف غير منتظمة مما أدى إلى تكدس النفايات قرب المساكن وعلى قارعة الطريق ومما يسبب ذلك من روائح كريهة، كذلك تم رفع وإزالة الحاويات من العديد من الأحياء بداعي نظام "porte à porte" مما جعل النقاط السوداء تتكاثر وأصبح هذا النظام شجرة شجرة، زاوية زاوية، رصيف رصيف، عمود عمود في والأكياس ملقاة في كل مكان ونحن نعرف أن "باب باب" هو أن تعطي البلدية أكياسا للمساكن إذا أرادت أن تكون بالألوان للنفايات العضوية وللبلاستيك وللبلور إذا استطاعت وتحاسبهم في كل شهر بأكياس أخرى وتوفر لهم حاويات أمام منازلهم إذا استطعت تطبيق "porte à porte" لأن هناك مسالك وأنهج ضيقة وملتوية لا يمكنك الوصول اليها وتتفق معهم في توقيت معين والمستحسن أن يكون في الليل لأن أغلبية المواطنين يكونون وقتها في ديارهم وتعاقب من يلقي النفايات في الخارج كما يمكن وضع كاميرات.

ولكن الواقع أن "باب باب" هو جرار يمر لجمع النفايات في ظروف أقل ما يقال عنها متخلفة وأعوان النظافة المساكين بلا وسائل حماية بدنية ولا صحية ويكون عصير الفضلات على الطريق وهنا أؤكد على احترامي الكامل والتقدير لأعوان النظافة فهم ليسوا محل لوم، هم ينفذون ما يسند لهم من تعليمات وما يتاح لهم من وسائل والمسؤولية الحقيقية في التخطيط والحوكمة المحلية.

في الإجابة على سؤالي أيضا جاء أن البلدية وفرت حاويات على الطرقات الرئيسية وما ذا عن بقية الأنهج؟ أليس لها الحق في حاويات؟ هل يجب أن تتنقل المرأة المسنة كيلو متر لإيجاد حاوية فضلات وكذلك وضعوا الحاويات في الطرقات الرئيسية لأن المسؤول يمر منها ونحن في 2026 فذلك غير معقول ويعني أن المسؤول له الحق في بيئة سليمة وبقية الناس لا.

ولم تذكر البلدية في نص الإجابة عدة أنهج وطرقات وسط المدينةK أين رصيف طارق بن زياد وشارع الحبيب بورقيبة ونهج اسبانيا ونهج بلجيكا ونهج الجزائر والحبيب ثامر والبياصة التي أصبحت نقطة سوداء بفضلات الخضر والغلال في منظر مقرف ويمكنكم أن تذهبوا وتروا وأريد أن أقول للكاتبة العامة للبلدية بأن عمادة الحبيب الحدادي وعين مريم والبحيرة هي الأكثر كثافة سكنية بأكثر من 14,000 ساكن فيها ست حاويات فقط هل تكفي لأكثر من 14,000 ساكن؟ غير معقول أو تقول في الإجابة تم تحويل ثلاث نقاط سوداء إلى مناطق خضراء غير صحيح، هناك اثنان الأولى بطبيعتها منطقة خضراء وجعلوا منها هم كبلدية منطقة جمع فضلات وتمت إزالتها تحت ضغط المواطنين والسكان والجوار وبدأ المشروع ولم تصبح الآن منطقة خضراء ونعرف لماذا أوقفتموه، والثانية سيجتها وزارة الدفاع في سيدي بوخريص ثم أن الإشكال البيئي لا ينفصل عن الوضعية المتردية للطرقات والأرصفة فالحفر منتشرة والأرصفة مكسرة وأصبحت التدخلات الترقيعية عنوانا يوميا لمشهد عمراني لا يشرف بنزرت الشمالية.

زوروا بنزرت منذ النزول من القنطرة تجد حفرة كبيرة، نهج إسبانيا وراء البلدية مكسر ونهج بلجيكيا الذي يمر إلى "STEG" فضيحة وكل الطرقات والارصفة وسط البلاد مكسرة والطريق الذي يربط بين حي النخلة وبرج طالب أقسم بالله كأنه في المريخ بالحفر الكبيرة والطرقات في البحيرة وعين مريم لم تتم صيانتها منذ ما يفوق 30 سنة كنا خارج التاريخ وأصبحنا خارج...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة بسمة الهمامي، لها ثلاث دقائق. تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا رئيسة،

مساء الخير جميعا،

سؤالي اليوم موجه إلى السيد وزير التجهيز والإسكان حول تدخل الوزارة مع وضعية المنازل أي برنامج تحسين المسكن هو يعني بالضرورة هو تدخل بسيط، إدخال تحسينات على المنزل يعني توضيب مطبخ، تحسين سقف حتى لا تتسرب منه مياه الأمطار والجدران سليمة طبعا التحسين هو إجراءات بسيطة كما قلت حين تكون المنازل جدرانها متكاملة، السقف يتطلب تدخلا بسيطا لكن حين تكون جدران المنازل وأسقفها متصدعة محطمة لا يمكن الحديث حينها عن تحسين مسكن بل وقتها نتحدث عن هدم مسكن وإعادة بناء مسكن أو التدخل السريع والمكلف لضمان أن يليق المسكن بمتساكنيه.

سيدي الوزير، أريد منك هنا أن تراجع معي المبالغ المرصودة لتحسين المسكن في سليانة، سليانة الجنوبية، منطقة العطايات، ديار مبنية منذ السبعينات لم تتطور ولم تتوسع ولم ترصد لها أي مبالغ للأهالي لتهيئتها وتهذيبها حتى صارت اليوم في حالة صعبة، أسقفها متداعية وجدرانها مهددة السقوط، وأتصور سيدي الوزير أن 4.800 ألف دينار لا تفي بالإجراءات أو المصلحة المطلوبة للتدخلات في مساكن الأهالي في العطايات.

سيدي الوزير، يجب أن تكون التدخلات الاستعجالية مشفوعة بتقرير فني، وأريد أن أقول لك من موقعي هذا الرجاء أن تراجعوا معنا التقارير الفنية للسادة ممثلي وزارتكم أي ممثلي الإدارة الجهوية في معاينتهم لهذه المنازل فحالتها تحتاج حقيقة تدخلات سريعة، بل تستحق أن تتعامل معها الوزارة على أساس أنه برنامج إزالة حقيقية أو برنامج للمساكن الاجتماعية حقيقة في سليانة الجنوبية.

سيدي الوزير، أن هناك في سليانة الجنوبية قرية اسمها قرية عين الجوزة وتحدثت معك في السؤال الشفاهي حول وضعية هذه المنازل التي تعرضت لهزة أرضية في 2019، لم يصدر منكم أي تدخل لليوم مع

أن الهزات الأرضية هي من المسائل الكبرى وتحتاج استثناءات وتدخلات استعجالية وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الكلمة للسيد الزميل المحترم بوبكر بن يحيى، له ثلاث دقائق.

السيد بوبكر بن يحيى

شكرا السيدة الرئيسة،

ينص الفصل 24 من الدستور على أن الحق في الحياة مقدس ولا يجوز المساس به إلا في حالات معينة، نحن اليوم في الحقيقة أمام وضعيات تعتبر وضعيات كبيرة في البلاد وسأخصص كلامي عن دوز باعتبارها جزءا من الكل، ولكن المعضلة موجودة في كل منطقة مشكلة البياطرة ومشكلة مراقبة الذبائح في المسالخ فهي موجودة بكثرة، عدم المراقبة وعدم المتابعة وعدم الاهتمام بهذه الوضعية ويمكن أن تسبب الأمراض والمشاكل وحتى الإعاقات.

اليوم مثلا حين نتكلم عن دوز نتكلم عن أن بلدية دوز عندها مسلخ يستجيب على الأقل في أغلبه للمواصفات المطلوبة من وزارة الصحة ومن هيئة الرقابة الصحية للسكان الجهوية والوطنيةذن فقط فيه بعض النقص باعتبار الكمية التي سيتم ذبحها، ولكن هذا موجود حين نذبح بقرة يمكن أن يكون وزنها 200 كغ ولو اشترى كل شخص رطلا سيستهلكها 400 شخص إذا كان فيها مرض سيصاب 400 على أي سبب؟ لأن البياطرة لم يقوموا بمهامهم في الرقابة.

كما يتم ذبح "القعود" وهو غير موجود في عدة أماكن وموجود عندنا في الجنوب وتكون تربيته في الصحراء ويمكن أن يكون قد أكل شيئا ساما وقد ذبح بطريقة غير عادية أو ذبح في المسلخ، ولكن بدون مراقبة البياطرة وفيه أيضا 200 كيلو إذا اشترى كل شخص رطلا فستصاب 400 عائلة، وهذا جائز في أي لحظة ويمكن التعرض لهذه الوضعية حتى مع الخروف ومع العلف ومع "الجدي" ويمكن أن يكون هناك من أصيب، ولكن لم نتفطن له لأنه ليست لنا إحصائيات دقيقة من المستشفى المحلي أو المستشفى الجهوي.

هذا النموذج في دوز وموجود في قبلي وفي كل المناطق وفي الحقيقة لقد طال تلدد البياطرة إن صح التعبير في التعامل مع المسالخ أو عدم قبولهم العمل فيها والاحتجاج بعدم المواصفات ولا توجد مراقبة صحية منذ أربع وخمس وست سنوات، منذ كوفيد على الأقل للآن ولا يوجد بياطرة في المسالخ، وحتى على مستوى السوق وإذا لم تقوموا بالمراقبة هناك تتم على الأقل في المجزرة أو في دكان القصاب وهم لم يفعلوا ذلك، فهذه مسؤولية ملقاة على عاتق وزارة الفلاحة وهي تتحمل مسؤولية كبيرة والمسؤولية الأولى.

المسؤولية الثانية على البياطرة التابعين لوزارة الفلاحة أو حتى الخواص والمسؤولية الثالثة لعمادة البياطرة لأن بلدية دوز مثلا تبرم العقود حتى مع البياطرة الخواص، ولكن لم يتمكنوا من العمل لسبب أو لآخر الله أعلم لعلاقات فيما بينهم مع العمادة ومع وزارة الفلاحة إذن المسؤولية كبيرة وتعتبر الوضعية كارثية في أي لحظة من اللحظات، المطلوب من وزارة الفلاحة ووزارة الداخلية أن يتجند كل الناس حتى يكون عندنا رقابة طبية سليمة ونحافظ على المواطن لأنه أهم محور تدور حوله الحياة في كل العالم. وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا السيد الزميل المحترم مداخلة قيمة ونرجو السلامة للجميع.

إذن المداخلة الموالية للسيد الزميل المحترم محمود شلغاف، له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد محمود شلغاف

شكرا سيدتي الرئيسة،

وقع الاستحواذ قبل الثورة في عهد بن علي على أرض في قرقنة تتبع وزارة التكوين المهني والتشغيل من طرف التجمع الدستوري الديمقراطي وأقام عليها بناية تفتقر إلى اللمسات النهائية من أجل استغلالها بعد استكمالها كدار للتجمع.

قامت وزارة التكوين المهني والتشغيل بعد الثورة برفع قضية من أجل استرجاع أرضها وبالطبيعة وما عليها من بناء وربحت القضية وقيمت وزارة أملاك الدولة البناية بـ 684,000 دينار دفعتها لها وزارة التكوين المهني والتشغيل، فيما بعد قامت وزارة التكوين المهني والتشغيل بجميع الدراسات الفنية لإعادة هيكلة مركز التكوين والتدريب المهني بقرقنة تشمل الدراسة فضاء في منطقة العطايا وفضاء في منطقة الرملة على مساحة مغطاة مقدرة بـ 9300 مربع، تحوي ثمانية اختصاصات في قطاع السياحة واختصاصين في قطاع الخدمات، اختصاص منشطي رياض الأطفال واختصاص مرافقي حياة والغريب في الأمر تم إدراج مركز التكوين والتدريب المهني في إطار مشاريع إعادة الهيكلة منذ سنة 2010 لكن بدون الدخول في التفاصيل وقعت تعطيلات كبيرة في إسناد رخصة البناء، حيث لم يقع إسنادها إلا في جوان 2024 ولم يقع تنزيل طلب العروض للأشغال على منظومة الصفقات العمومية "TUNEPS" إلا بتاريخ 31 ديسمبر 2025 وفي شهر مارس الفارط تقدم مقاول لإنجاز المشروع والسؤال المطروح على وزارة التكوين المهني والتشغيل، أين وصل طلب العروض وهل يوجد تاريخ محدد لبداية الأشغال خاصة هناك تباطئ كبير جدا في إنجاز المشروع؟ وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا إذن الكلمة للسيد الزميل المحترم عدنان العلوش، له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد عدنان العلوش

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد وزير الداخلية،

حين تعجز البلدية عن رفع الفضلات وردم الحفر فهي تعجز عن أبسط معاني احترام المواطن.

السيد الوزير، المواطن في بنزرت الشمالية لا يعيش داخل البلاغات الإدارية، بل يعيش وسط الفضلات والروائح الكريهة والحفر، وما يحصل اليوم هو تقصير واضح من البلدية في أداء واجبها الأساسي المتمثل في حفظ الصحة والنظافة والعناية بالمحيط وبنزرت تستحق بلدية تليق بقيمتها لا بلدية تكتفي بتبرير الفشل وتجميل الواقع في المراسلات.

والآن أمر إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، السيد وزير الشؤون الاجتماعية سرّع في تعيين رئيس مدير عام على رأس الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي سيعين بدوره رؤساء مكاتب جهوية ومحلية، لأن المكتب الجهوي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ببنزرت يعيش حالة احتقان في صفوف المواطنين ويمكن أن نلاحظ ذلك ويمكنك أن تذهب هناك وتراه وكذلك في صفوف الموظفين نتيجة سوء تسيير المكلفة بتسيير المكتب الجهوي "CNSS" ببنزرت، الرجاء التسريع بتعيين رئيس مكتب جهوي "CNSS" ببنزرت وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الكلمة للسيد الزميل المحترم علي بوزوزية، له ثلاث دقائق تفضل.

السيد علي بوزوزية

شكرا سيدتي الرئيسة،

سأتوجه بكلامي هذا إلى السيد وزير النقل والسادة معتمد دوار هيشر والمدير الجهوي للنقل والسيد والي منوبة وسأسأل أهالي دوار هيشر وليجيبوني في تعليق فيما بعد، بكل صراحة هل يوجد نقل في معتمدية دوار هيشر أم لا؟ هل هناك حافلات أم لا؟ عندنا حافلة واحدة تخرج السادسة صباحا تتوجه إلى أريانة الشرقية لنقل العملة وأغلب أهالي دوار هيشر يعملون في الشرقية وفي أريانة وهناك عاملات التنظيف في المنار أو في المنزه، يعني دوار هيشر بالنسبة إلى اتجاه أريانة والشرقية وهي خط واحد تقريبا معزولة عن تلك المنطقة يمشون كيلومتر وكيلومترات لامتطاء الحافلة 514 من حي التضامن والسؤال واضح هل عندنا حافلة الى أريانة والشرقية أو لا؟

السؤال الثاني موجه أيضا الى أهالي معتمدية دوار هيشر عندنا حافلة من معتمدية دوار هيشر في اتجاه سليمان كاهية منوبة مثل السابق أم لا؟ بالطبع هناك مئات أو آلاف من الطلبة والعملة يتنقلون مشيا لركوب الحافلة 104 الى منوبة ومن سيذهب الى القصاب يجب أن يستقل سيارة أجرة. هل توجد حافلة تنقل الى منوبة أم لا؟ بالطبع سيجيبون في التعليقات دون أن أبالغ وكلامي موجه للمدير الجهوي للنقل.

عندنا نقل واضح الى باب الخضراء وباب سعدون أو بن عروس؟ لا لأن في الصباح الى حدود التاسعة صباحا يجب أن يتنقلوا الى مفترق قصر السعيد لامتطاء النقل الجماعي لأنها تمر من هناك حتى يتحصلوا على حافلة في طريق ماطر حتى هذه النقطة فإن الحافلات غير متوفرة، إذن معتمدية بهذه الكثافة السكانية معزولة عن كل الأماكن والمدير الجهوي للنقل الذي لا أعرفه ولم أره ولم أسمع عنه يوما لا يحرك ساكنا وأنا متأكد أن كل الناس كتبوا العرائض وتحدثوا.

آخر كلمة بكل صراحة وبكل وضوح من يستطيع يكتب تعليقات لعل الله يهديهم ويقرأها المسؤولون على النقل ويجدون لنا الحل وشكرا السيد الرئيسة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم وليد حاجي، له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد وليد حاجي

شكرا السيدة الرئيسة،

سأتحدث في هذه الدقائق عن معضلة تعيشها ولاية القيروان ومعتمدياتها وعلى رأسها حاجب العيون والعلاء في علاقة اليوم بوزارة الفلاحة وبالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه "SONEDE" السيد الوزير أدار ظهره في يوم من الأيام للسادة النواب ولممثلي الشعب، يجد نفسه عاجزا عن خدمة المواطنين.

في ولاية القيروان لا يوجد لدينا اليوم السادة الزملاء مقاولون تابعون لل "SONEDE" وهذه المؤسسة التي كان من المفروض أن تمتلك وحدات أشغال، فبعد أن كانت تتولى القيام بمختلف الأشغال من تركيب العدادات إلى إصلاح الأعطاب، أصبحت هذه الوحدات يقتصر عملها فقط على تصليح الأعطاب، عشرات، بل مئات المواطنين ينتظرون دورهم لتركيب عداد ماء وهذا أمر غير معقول، أيها السيد وزير الفلاحة والسيد المدير العام لل"SONEDE" أن لا يكون موجود في شركتكم، مقاول ألا يمكنك توفير مقاول وهذا يدخل ربما في إطار الصفقات، عليكم بإعادة بعث وحدات للأشغال يجب أن تفتحوا باب الانتدابات الشركة لديها مداخيل مالية وهي في يوم من الأيام كانت لديها ميزانيات هامة وكان بإمكانها أن تقرض البنوك تعيش اليوم عجزا كبيرا، لذلك عليكم بفتح باب الانتدابات لتشغيل الشباب وعليكم ببعث فرق لتركيب العدادات لماذا تبقون تحت رحمة مقاول، هل من المعقول أن كامل ولاية القيروان لا يوجد بها مقاول السيدة الرئيسة؟ لا ندري ما هو مصير هذا البلد، كل مؤسسات الدولة وكل الوزارات تتخبط في العشوائية، أوساخ، التجهيزات مهملة والإنارة مفقودة، وغيرها من الإشكاليات.

القيروان امتدادها الجغرافي اليوم يقتضي إحداث إقليم ثاني لل "SONEDE" وربما حتى إعادة النظر في بعث حتى إدارة جهوية لل "SONEDE" الموجودة اليوم بسوسة والتي تشرف على أكثر من ولاية.

أطلب منكم إيجاد حلول لمشاكل المواطنين، فأنا كمواطن دفعت مستحقاتي ولا أدري لماذا أنتظر سنة أو سنتين حتى يأتيني مقاول فكلما اتصلنا بالـ "SONEDE" لإيجاد حل لمشكل ما، يتم إعلامنا بأنه لا يوجد مقاول، ما معنى عدم توفر مقاول ما ذنب المواطن فالدولة مطالبة بتوفير خدمات إدارية.

هناك مشكل آخر يتعلق بالشركة التونسية للكهرباء والغاز "STEG" فبكل صراحة فإن إدارة الـ "STEG" على مستوى القيروان تجتهد وتبذل المجهودات الممكنة، ولكن على وزارة الصناعة التدخل لمساعدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بتوفير "les transfos" الغير متوفرة وبتوفير عدد كافي من العدادات ومن الأعمدة الغير متوفرة بالكمية المطلوبة، هل نريد في تونس بناء دولة بهذا الفراغ، بهذا الانعدام؟ بهذه الطريقة لا يمكننا بناء دولة، إلى أين تريدون منا أن نذهب؟

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد شعباني، له ثلاث دقائق تفضل.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيدة الرئيسة،

رسالتي اليوم إلى وزارة التجهيز وإلى السيد وزير التجهيز الموقر وإلى السيد رئيس الجمهورية،

برمجت وزارة التجهيز زيارة إلى ولاية القصرين وفي إطار المراسلة التي وصلتني كنائب وتم إعلامي بأن الزيارة ستشمل جهة معينة من القصرين على أن تخصص زيارة أخرى في مناسبة لاحقة إلى جهة أخرى.

دعونا نتحدث بكل وضوح، ما المغزى اليوم من استعمال مصطلحات من قبل مسؤولين مثل "شمال الولاية" و"جنوب الولاية" هذا التقسيم اللعين، هذا التقسيم تكمن في تفاصيله ممارسات نرفضها على مستوى الوطني وعلى المستوى الجهوي. ما معنى أن يأتي الوزير لزيارة بعض المعتمديات "في شمال الولاية" ويترك بقية المعتمديات في ما يسمى جنوب الولاية، ما المقصود بهذا؟ إن أقررتم بأن الزيارة مبرمجة بيومين، فهذا إقرار واضح بحجم المشاكل التي

تعاني منها ولاية القصرين، وهي مشاكل تحتاج إلى أكثر من يومين، لكن أن تقوم بزيارة لجهة وتعد الجهة الأخرى بزيارة أخرى، ما معنى ذلك؟ هذا الأسلوب تجاه ولاية القصرين مرفوض، نتحدث عن ولاية القصرين ككل، القصرين هي القصرين إن كانت هذه الزيارة وإن كانت مشاغل القصرين تتطلب زيارة بعشر أيام عليك كوزير تجهيز أن تبقى هناك إلى حين حل كل المشاكل ولا أن تقدم تقسيمات وهذا العبث لنقل بأنه غير مقصود، ولكن مضاره كثيرة.

أسأل اليوم السيد وزير التجهيز الطريق الوطنية عدد 15 هل تتطلب زيارة أخرى؟ فهذا الطريق يتسبب يوميا في موت مواطنين، نتركهم يموتون. اليوم القصرين بكل معتمدياتها وبكل مساحاتها الشاسعة وبالجغرافيا الموجودة فيها تتطلب تدخل خاصة على مستوى الطرقات الجهوية وعلى الطريق الوطنية واليوم أقول لوزير التجهيز بكل وضوح: عليك تدارك هذا الخطأ شمال- جنوب..

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل محترم ثامر مزهود، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد ثامر مزهود

شكرا السيدة الرئيسة،

المداخلة موجهة بالأساس إلى السيد وزير الداخلية وهو التردي الكبير الموجود على مستوى البنية التحتية خاصة في مستوى الطرقات بمعتمدية قابس الجنوبية والتي تنقسم إلى بلديتين: بلدية تبلبو وبلدية قابس لكن تعاني هذه المعتمدية من تدهور كبير على مستوى البنية التحتية، في الطرقات بمعتمدية قابس الجنوبية من بداية المعتمدية من سيدي بولبابة، حي الأمل ،حي الازدهار، حي المنارة وتبلبو في كل المناطق، لا أريد أن أذكر كل المناطق حتى لا أنسى منطقة وهي تتطلب تدخل على مستوى مركزي بدعم هذه البلديات من أجل تحسين البنية التحتية، خاصة على مستوى الطرقات، لا نطالب بتجديدها لكن نطالب على الأقل بتحسينها، لأنه حتى الصيانة قد توقفت وأصبحت وضعيتها متردية جدا وأصبح المواطنين غير قادرين على استعمالها، هذه نقطة أولى ونحن على أبواب فصل الصيف، لذلك لا بد كذلك من العناية بالفسحة الشاطئية على مستوى الطرقات، على مستوى البنية التحتية، في مستوى المداخل المؤدية للفسحة الشاطئية، باعتبار كثرة حركة المرور خلال فصل الصيف.

النقطة الثانية سبق أن تحدثت معكم السيد الوزير في هذا الموضوع مرات عديدة بخصوص ملف الانتدابات المعلقة بالنسبة إلى بلدية تبلبو، الرجاء البت في هذا الملف، إما بمواصلة الإجراءات وانتداب الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في قائمة الناجحين في مناظرة الانتداب لسنة 2022 أو بإجراء انتداب جديد والخروج من وضعية النقص في الموارد البشرية التي تعاني منها بلدية تبلبو، باعتبارها بلدية في حاجة إلى دعم مواردها البشرية.

أما النقطة الثالثة فتتمثل في ضرورة الإسراع بسد الشغور على مستوى خطة معتمد أول بولاية قابس وأرجو ألا يتواصل هذا الشغور لمدة أطول حتى لا يحدث فراغ في مستوى إدارة الشأن الجهوي، مما يؤثر على مصالح المواطنين، فقد تم إعفاء المعتمد الأول، لابد من تعيين معتمد أول جديد في أقرب الآجال، يكون ذا كفاءة ودراية بمختلف إشكاليات الولاية.

النقطة الأخيرة التي سبق أن تحدثنا عنها عديد المرات، وأعتقد أن هذه النقطة حظيت بالإجماع، فقد آن الأوان لإجراء انتخابات بلدية فمن غير المعقول أن يتواصل تسيير الشأن البلدي بكتّاب عامين مكلفين في إطار فترة انتقالية مضت تجاوزت ثلاث سنوات، لا بد من إجراء انتخابات بلدية وانتخاب مجالس بلدية جديدة تكون أكثر قدرة على إدارة الشأن البلدي وحتى تكون أقرب من المواطنين، وينتخب المواطنون من يرون فيهم الكفاءة وباعتبارها انتخابات محلية لإدارة الشأن البلدي لأنه لم يعد من الممكن مواصلة إدارة الشأن البلدي بهذه الطريقة، لأنها لم تعد قادرة على تحقيق التقدم المطلوب وفقدت الكثير من نجاعتها. لذلك أرجو الإسراع بتنقيح مجلة الجماعات المحلية في أقرب وقت وإجراء الانتخابات البلدية في أقرب الآجال.

كما أجدد طلبي بالاستجابة إلى جميع النقاط التي ذكرتها سواء فيما يتعلق بالتدخلات في مجال البنية التحتية أو الانتدابات بتبلبو أو سد الشغور في خطة معتمد أول وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم علي بوزوزية، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد علي بوزوزية

شكرا سيدي الرئيس،

بالنسبة إلى عمال وعاملات القطاع الخاص، أعلم أنهم موجودين في المنطقة الصناعية بن عروس في المنطقة الصناعية بالشرقية، المنطقة الصناعية بدوار هيشر وبالعديد العديد من المناطق الصناعية في كامل تراب الجمهورية، فعمال وعاملات القطاع الخاص هم ضحايا لمجلة الشغل خاصة في الفصل 234 المتعلق بالعقوبات بعقوبات صاحب المؤسسة أو الممثل القانوني للمؤسسة عندما يتجاوز القانون، فقدر الخطية لا يتجاوز 60 دينار عند تجاوز مثلا ساعات العمل أو عندما لا يمنحهم حقهم في العطل، عطلة الصيف أو عندما يرفض تمتيعهم بعطلة، في أي تجاوزات يقوم بها فإن العقوبة المالية التي تسلط عليه تقريبا لم يقع تنقيحها من سنة 1962 وهذا من مشمولات وزير الشؤون الاجتماعية الموجودة تحت إشرافه تفقدية الشغل.

بالنظر إلى معاناة العاملات في القطاع الخاص فمنهن من لا تتجاوز أجرهن في بطاقة الخلاص 300 دينار وهذا المبلغ عليه أن يتنقل منه وأن يدفع معلوم الكراء وعليه أن يشتري مستلزمات أبنائه من غذاء إلى آخره، لذلك فإن هذا الملف المسكوت عنه عندما يتم تحسين ظروف العمال في القطاع الخاص فإننا سنساهم في تخفيض نسب البطالة كثيرا، فحقوق النساء اللاتي تعملن بالمصانع مهضومة، نجد أنه يتم هضم حقوق المرأة في كامل المناطق الصناعية وفي المؤسسات الخاصة بينما وزارة الشؤون الاجتماعية والتفقدية العامة للشغل لا تحرك ساكنا بتعلة عدم تنقيح القوانين، بتعلة أن عدد متفقدي الشغل لا يغطي كامل تراب الجمهورية، هذا الملف هو ملف أسود في تاريخ تونس، لقد قمنا بثورة وبالرغم من كل هذا فإن علاقات الإنتاج مازالت ومازالت العلاقة بين المؤجر والأجير نفسها لم تتغير، تفشي منطق الاستعباد ومنطق اليد العاملة البخسة لذلك نطلب من المستثمر أن يستثمر في تونس لأن اليد العاملة زهيدة، والعاملين لا يدافعون عن حقوقهم لذلك يمكنك بعث استثمارات في تونس تحت شعار أن العامل في المصنع يرضى بكل النقائص وقانون الشغل معكم ولا تخشون شيء لذلك مرحبا بكم، هذا هو المنطق السائد...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الكلمة للسيد الزميل المحترم يسري بواب، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد يسري بواب

شكرا رئيسة،

مداخلتي اليوم أتوجه بها إلى السيد رئيس الجمهورية، الأستاذ قيس سعيد: الأستاذ قيس سعيد، في كل تاريخ 6 أفريل أو قبلها بقليل مدينة المنستير وولاية المنستير بصفة عامة تبدأ في التجمل وتشرع في ارتداء أحلى حللها لاستقبال رئيس الجمهورية التونسية، وما أدراك ما رئيس الجمهورية التونسية وهو أعلى هرم السلطة، الضامن لتطبيق الدستور ولاحترام الدستور، القائد الأعلى للقوات المسلحة وما أدراك.

تستعد مدينة المنستير للتجمل ويتم إعداد مسار بالتنسيق مع الأمن الرئاسي، ويتم إزالة كل النقاط السوداء وتشرع مدينة المنستير في استقبال السيد رئيس الجمهورية يوم 6 أفريل لإحياء ذكرى وفاة الزعيم الحبيب بورقيبة رحمه الله.

لأول مرة السيد رئيس الجمهورية يبقى في المنستير بعد زيارة الضريح، وكنا حقيقة نأمل في أشياء كثيرة من وراء هذا البقاء هذا، أن يتم برمجة مشاريع تنموية أو سيتم إضافة أشياء في المنستير، ما راعنا إلا أن يقع توجيه مسار السيد رئيس الجمهورية للمستودع البلدي.

السيد الرئيس، إن الأشخاص الذين توجهوا بك السيد الرئيس للمستودع كان من الأولى بهم أن يأخذونك لمستشفى المنستير أو لمطار المنستير، لطرقات المنستير، و"للخنقة" الموجودة لدينا في العمران ويعلموك بضرورة بناء جسر هناك كان من المفروض أن يأخذونك للمكان الذي كان من المتوقع أن يتم فيه بعث محطة نموذجية بالمنستير، محطة النقل البري.

السيد رئيس الجمهورية، هل أن مشاكل مواطني المنستير تكمن في مستودع الحجز؟ مستودع الحجز الذي تشوبه إخلالات لذلك القضاء هو الذي عليه حلها وقد كنت أنا وزملي يوم الجمعة الفارط في زيارة لوزارة الداخلية وطالبنا بتفقد من وزارة الداخلية لمصالح البلدية وأولها لمستودع الحجز البلدي، فعوض أن تتعلق الزيارة بمسائل تنموية، اختزلت زيارة رئيس الجمهورية في مدينة المنستير في حجز كلب، بل أصبح التنمر الفيسبوكي بخصوص حجز هذا الكلب.

لإعلامكم السيد رئيس الجمهورية، إن حجز كلب هو أمر غير عادي...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكر، إذن أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة ريم الصغير، لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة ريم الصغير

شكرا السيدة الرئيسة،

سأتحدث في نقطة أولى عن المؤسسة، مؤسسة التلفزة العريقة التلفزة الوطنية التونسية، التلفزة التي أمر السيد رئيس الجمهورية منذ مدة، بضرورة تغيير خطابها الإعلامي، شهدت اليوم واقعة مؤسفة اليوم بالصدفة، فقد واجه فريق التلفزة الوطنية المكلف بتأمين النقل التلفزي لأشغال مجلس نواب الشعب، هذا المجلس الذي يوجد به نواب ينقلون واقع دوائرهم الانتخابية، هؤلاء الناس يواجهون اليوم مشكل التنقل والعودة لبيوتهم.

دعوة إلى رئيسة الحكومة والتي من المفروض بعد خطاب السيد رئيس الجمهورية أن تنتقل إلى مقر التلفزة الوطنية واطلعت على النقائص والمشاكل الموجودة واطلعت على أسطول السيارات الموجودة بالمأوى والذي يضم أكثر من 150 سيارة وحافلة معطبة، إضافة إلى النقص في وسائل النقل، لذلك كما أوجه نداء إلى وزير النقل وإلى رئيسة الحكومة لمعالجة مشاكل مؤسسة التلفزة الوطنية.

النقطة الثانية، فهي سؤال موجه إلى وزير الشباب والرياضة حول كيفية تسوية وضعية أساتذة التنمية البدنية بالمدارس الابتدائية عبر مناظرات جديدة بعد سنتين وإجبارهم على التخلي عن أربع سنوات سابقة من العمل المتواصل بصفة التعاقد، هؤلاء الأساتذة يرفضون هذه الصيغة ويطالبون بحقهم الدستوري في الترسيم، فخريجي التربية البدنية التابعين لوزارة الشباب والرياضة، وخاصة خريجي سنتي 2011 و2012 من نظام "إمد" تخرجوا بنفس سنوات التكوين، الذين تخرجوا ثم تم انتداب دفعات 2023 و2025. ما الذي قامت به وزارة الشباب والرياضة؟ لقد تم توجيه دفعة 2023 و2025 للعمل كأساتذة تربية بدنية بالمدارس الابتدائية، في حين تم توجيه دفعة 2024 للعمل كأساتذة تربية بدنية بالمعاهد الثانوية، وهو ما خلق تفرقة بين الزملاء. لذلك ننتظر توضيحا من وزارة الشباب والرياضة إلى حين تحديد موعد الجلسة الحوارية التي طلبناها، كمجلس مع رئيسة الحكومة حول واقع الرياضات الفردية ولاعبي النخبة الوطنية التونسية، شكرا ودام عزكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذا الكلمة للسيد الزميل المحترم يسري بواب، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد يسري بواب

شكرا رئيسة،

لقد تم حجز الكلب السيدة الرئيسة حسب الأمر الحكومي عدد 805 لسنة 2016 هناك معاليم توظف عند حجز الكلاب بالمستودع البلدي وقد تم حجز الكلب عن طريق إذن قضائي، فالمشكل ليس في الكاتب العام ثم هناك شيء آخر هذا السيد الكاتب العام تمت ترقيته مؤخرا إلى رتبة متصرف عام من الصنف الأعلى، أي أن هذا الشخص مشهود له بالكفاءة وقد اتهم بإهدار المال العام، هذا السيد كلف مؤخرا فشهدت ميزانية المنستير تطور من 17 مليار إلى 21 مليار وكان من المنتظر أن تصل 25 مليار، أين إهدار المال العام هذا؟ وقد بدأ يظهر عمله للعيان يمكنكم أن تروا الطرقات الموجودة اليوم والمشاريع التي شرع في إنجازها بعد إجراءات إدارية معقدة لم يكن له أي دخل فيها وعندما بدأت اليوم تظهر هذه الإنجازات تم ضرب هذا السيد، لم أقم بترقيته أنا بل أنتم من قمتم بترقيته، أنتم أخطأتم في هذا الشخص.

السيد رئيس الجمهورية كنا ننتظر من الزيارة الكثير من التنمية لكن مع الأسف أبسط النقاط المضيئة في المنستير تم التغافل عنها، فهو ليس المسؤول عن المسار، لا يمكنني أقول لك فأنا ابن إدارة السيد الرئيس ولا يمكن أن أطلب منك أن تأتي في سيارة ومعك مرافق، فنحن نتفهم معنى هيبة الدولة وسلامة رئيس الجمهورية لكن أن تضع رئيس ومرؤوس وتتركهم يتكلمون معا أمام الجميع ذلك الشخص لم ينم منذ ثلاث أيام وكان في حضرة رئيس الجمهورية، يمكن أن يخطأ، لقد ظلمت بالأمس السيد الرئيس وقد اتهموني بالضحك وكذا والظلم غير مقبول، فقد شعرت بالغبن عندما اتصل بي ابني هاتفيا وقال لي لقد تم تنزيل صورك وأنت تضحك وعنصرية واغتصاب، ذلك السيد

ظلم 0,01 % أن ذلك الشخص قد ظلم ويحك يا عمر هذا الزمان ماذا ستقول لربك.

لذلك السيد الرئيس المنستير تنتظر منك أكثر من هذا، السيد رئيس الجمهورية إن الاعتذار وإن الاعتراف بالخطأ من شيم الكبار لا يوجد أي مشكل اليوم لقد حصل خطأ يمكننا إصلاحه لكن السيد رئيس الجمهورية من فضلك أعد لي دولتي، من فضلك نريد دولة قوية، من فضلك نريد نواميس دولة، أعد لي أستاذي قيس سعيد الرجل الذي انتخبته ووضعت إصبعي في الحبر وانتخبته وقد أقنعت الكثير من المواطنين لينتخبوه، اليوم يتصل لي مواطنين ويقولون لي أهكذا هي الدولة؟ خجلت ولم أجد ما أقوله، لكن لا بأس اليوم السيد رئيس الجمهورية يحارب الفساد، لكن نطلب منك السيد رئيس الجمهورية أن تحارب الفساد عن طريق معطيات صحيحة ورسمية وليس بالاعتماد على معطيات فيسبوكية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد ماجدي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد ماجدي

شكرا رئيسة،

أصبحت أرى أن ثلاث دقائق وقت طويل لمخاطبة الحكومة بخصوص موضوع الماء الصالح للشرب، منذ ثلاث سنوات ونحن نتحدث في الموضوع نفسه مع وزارة الفلاحة من أجل إصلاح الوضعية، لكن الأمر على العكس يتفاقم أكثر: المتلوي، الرديف، أم العرائس، المظيلة، وسقدود، هؤلاء المواطنين بدون ماء، تبقى أحياء مدة خمسة عشر يوما من دون ماء صالح للشرب والناس يشترون الماء بأموالهم الخاصة وأصبحت هناك العديد من الوقفات الاحتجاجية بسبب الماء.

عندما نطرح الموضوع على وزارة الفلاحة تظهر الأوراق والإجابة سنقوم بالحل التقني وسنفعل وسنقوم بكذا، أوراقك السيد وزير الفلاحة "بلها واشرب ماءها" فالناس لا تجد ماء شرب، وسأذكر لك معادلة: نحن ننتج 3.6 ملايين طن من الفسفاط ويتم غسل هذا الفسفاط بأكثر 3,6 مليون متر مكعب من المياه في الحوض المنجمي، في حين أن أهلنا وناسنا لا يجدون ما يشربونه، هل أصبحنا نحن عبيد في هذه الدولة، يا رسول الله تبقى أحياء مدة شهر بدون ماء والماء موجود بجانبهم يتم غسل الفسفاط به يا رسول الله، وهناك مماطلة للناس وتقدمون مغالطات للمواطنين وعندما يطالبون بحقهم يتم تصنيفهم تصنيفات أخرى والله أمر يبعث على الخجل.

وحقيقة إن ثلاث دقائق كثيرا على الحكومة فنحن مدة ثلاث سنوات نتحدث عن الماء وكأننا لم نقل شي، فالصيف لم يحل بعد والمواطنين يعانون من العطش، ما أعرفه جيدا أن هذا المسؤول عندما يفتح الحنفية يجد الماء ويذهب للماء ويمكنه أن يتمتع بالماء ويشعر شعور طيب فما بالك مواطنين يبقون شهر بدون ماء يتم إيصال الماء لهم في "citrine" كلها صدأ وهناك مواطنين يملؤون الماء في أوعية بلاستيكية، وهذا هو المشهد فأنا لا أبالغ ونحن لا نطلب منة ولا فضل أيضا فهذا حقنا فالناس يملؤون الماء في أواني بلاستيكية يا رسول الله ويتم جلب الماء لهم في "citrine" كلها صدأ وهم يقبلون بذلك لأن هذا الماء لا يتم استعماله في الشرب لأن المواطن يشتري ماء طبيعي ليشربه، فهم يطالبون بالماء للاستعمال اليومي ليمكنه غسل ثيابه وليستحم، يا رسول الله لا يوجد الآن لا "citrine" ولا توجد لا خزانات ماء ولا توجد قنوات وعندما تفتح الحنفية لا تجد سوى الهواء وكامل الشعب التونسي يعرف هذا أن الهواء يدفع أكثر من الماء...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

الحقيقة أن موضوع انقطاع الماء الصالح للشراب تعاني منه العديد من ولايات الجمهورية وهو موضوع بالغ الأهمية ولا بد من تظافر جميع الجهود من أجل تمكين المواطنين من حقهم الإنساني والدستوري والحياتي في الماء الصالح للشراب.

إذن، الكلمة الأخيرة للسيدة الزميلة المحترمة مهى عامر، لها ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة مهى عامر

شكرا السيدة الرئيسة،

اليوم أود أن أهنئ أهالي المنهلة على مكسب جديد للمنهلة وهو تعليق مشروع مراجعة مثال التهيئة العمرانية، هذا أمر كنا ننتظره منذ سنوات، إذ إن هذا المشروع ظل معطلا لأكثر من عشر سنوات وأنا أتابع هذا الملف منذ ثلاث سنوات، منذ سنة 2023، حيث كنت أتابع موضوع مراجعة مثال التهيئة العمرانية وقد تابعنا مراجعته واليوم بتاريخ 14 أفريل 2026، تم تعليق المشروع في البلدية، لذلك أود أن أتقدم اليوم بالتهاني لأهالي المنهيلة وأطلب من كل من يهمه الأمر أن يتوجه إلى البلدية للاطلاع على المثال الذي تم تعليقه وإذا كانت لديه ملاحظة أو أمر يهمه يمكنه تسجيل ذلك في الكراس المخصص لذلك يدون فيه ملاحظاته أو يقدم مكتوب يودعه في مكتب الضبط أو يرسله عن طريق البريد.

هذا المكسب سيخلصنا اليوم من مشاكل البناء الفوضوي وسيسهل إسناد تراخيص البناء ويسهل إسناد تراخيص الربط بالشبكات العمومية، مثل الماء والكهرباء، كما أن هذا المكسب مهم جدا، المشاريع التي كنا نرغب في إنجازها لفائدة المواطنين، والتي كانت تواجه إشكاليات مرتبطة بصبغة الأرض الموجودة هناك سيصبح بإمكاننا اليوم التخلص من هذا المشكل ونأمل عدم وجود اعتراضات كبرى تساهم في تعطيل هذا المشروع لأننا اليوم إنجاز هذا المشروع وسيبقى معلقا مدة شهرين لذلك نطلب من المواطنين الذهاب للإطلاع عليه ليضعوا ملاحظاتهم وستكون إن شاء الله هذه نتيجة أولية للانتظارات وبداية الغيث قطرة ونأمل كذلك أن نرى بقية المشاريع الأخرى، من تعبيد الطرقات ومن صيانة، ومن مؤسسات الخدمات التي نراها أنجزت في منطقتنا وهذا لا يأتي بسهولة.

وأتوجه بالشكر إلى كل من ساهم فيه وتعب من أجله، من إدارات ووزارات ومن السيد الوالي السابق الذي يشغل الآن منصب وزير الداخلية، إلى السيد الوالي الحالي، ومن السيدة الكاتبة العامة السابقة إلى الكاتبة العامة الحالية، لقد كان متعبا لأنه قد تطلّب متابعة متواصلة دامت ثلاث سنوات وعندما عدنا إلى تاريخه في سنتي 2013 و2014 وجدنا إشكالا يتعلق بتمويل دراسة الديوان الوطني للتطهير واليوم في 2023 تمكنا من حل هذا الإشكال بالتوافق الموجود بينا وبالتنسيق بين مختلف الأطراف، لأن أهم شيء هو التنسيق في العمل وإن شاء الله يكون القادم أفضل وأحسن إن شاء الله، شكرا.

رفع الجلسة

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا السيدة النائبة المحترمة، على كل المجهودات التي تقدمينها وكل التهاني لأهالينا بالمنهلة وكل الشكر لكل القائمين على إنجاز هذا المشروع، شكرا.

(كانت الساعة السابعة وأربعين دقيقة مساء)